

Distr.: General
9 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - نظرة عامة
٦	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١١	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٢	دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة
١٢	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٥	ثانيا - الموارد المالية
٦٥	ألف - لمحة عامة
٦٧	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



٦٧	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٦٨	دال - عوامل الشواغر
٦٩	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي
٧٠	واو - التدريب
٧١	زاي - المشاريع السريعة الأثر
٧٢	ثالثاً - تحليل الفروق
٧٧	رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٨٩/٦٥ و ٣٠١/٦٥ و طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي صدّق عليها كل من الجمعية العامة ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
٧٨	ألف - الجمعية العامة
٧٨	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
٨٤	جيم - مجلس مراجعي الحسابات
٩٣	دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

المرفقات

١٠٦	الأول - تعريفات
١٠٨	الثاني - الخرائط التنظيمية
١١٤	الثالث - معلومات عن اعتمادات التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ التي يبلغ مجموعها ٥٠٢ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والتي تبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٧ ٩٤٠ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٧ ٨٠٧ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ١ ٣٧٥ من أفراد الشرطة، بما في ذلك ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ و ٥١٥ موظفا دوليا و ١ ٠٦٥ موظفا وطنيا منهم ٧٠ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، وكذلك موظفان دوليان وموظف وطني من فئة الخدمات العامة تمول وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المنظمة في عناصر (هي قطاع الأمن، وتوظيف السلام، وسيادة القانون، والدعم). ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن ينسبوا إلى البعثة ككل. وربطت إيضاحات الفروق في مستويات الموارد، البشرية منها والمالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المقررة التي حددها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	التفصيلات المخصصة			الفرق	
	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٣ ٠٨٣,٥	٢٣٥ ٩٦٥,٥	٢٢٩ ٧٧٢,٣	(٦ ١٩٣,٢)	(٢,٦)
الموظفون المدنيون	١١١ ٣٧٩,٣	١٢٠ ٣٥٦,٠	١٢٠ ٤١٥,٧	٥٩,٧	صفر
التكاليف التشغيلية	١٦٧ ٧٤٥,٤	١٦٩ ٢٣٨,٤	١٥٢ ٠٣٦,٠	(١٧ ٢٠٢,٤)	(١٠,٢)
إجمالي الاحتياجات	٥١٢ ٢٠٨,٢	٥٢٥ ٥٥٩,٩	٥٠٢ ٢٢٤,٠	(٢٣ ٣٣٥,٩)	(٤,٤)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٢ ١١٤,٢	١٢ ٣١٦,٣	٩ ٧٣٢,٠	(٢ ٥٨٤,٣)	(٢١,٠)
صافي الاحتياجات	٥٠٠ ٠٩٤,٠	٥١٣ ٢٤٣,٦	٤٩٢ ٤٩٢,٠	(٢٠ ٧٥١,٦)	(٤,٠)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٥١٢ ٢٦١,٠	٥٢٥ ٦١٢,٧	٥٠٢ ٢٧٦,٨	(٢٣ ٣٣٥,٩)	(٤,٤)

الموارد البشرية^(أ)

الموظفون المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيين ^(ب)	الموظفون الدوليون	شرطة وحدات الشرطة المشكلة	الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	التوجيه التنفيذي والإدارة
٢١	-	-	١	٢٠	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٢	-	-	٢	٢٠	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
العناصر								
قطاع الأمن								
٩ ٣٤٧	٣٢	-	٢	١٨ ٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨١٩	١٣٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٩ ٣٣٥	٣٢	-	٢	١٨ ٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨٠٧	١٣٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
توطيد السلام								
١٧٩	-	٥١	٥١	٧٣	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٥٥	-	٣١	٥١	٧٣	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
سيادة القانون								
١٠٩	-	١٧	٤٧	٤٥	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٠٧	-	١٧	٤٧	٤٣	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
الدعم								
١ ٥١٢	-	١٨٩	٩٦١	٣٥٩	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١ ٥١٣	-	١٨٩	٩٦٢	٣٥٩	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
المجموع								
١١ ١٦٨	٣٢	٢٥٧	١ ٠٦٢	٥١٥	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١١ ١٣٢	٣٢	٢٣٧	١ ٠٦٤	٥١٣	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨٠٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(٣٦)	-	(٢٠)	(٤)	(٢)	-	-	(١٢)	صافي التغير

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - نظرة عامة

- ١ - حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ٢٠٠٨ (٢٠١١) الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.
- ٢ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة بتحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بها الواردة في الأطر المبينة أدناه. وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (وهي قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم) المستمدة من ولاية البعثة.
- ٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر من تلك العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل.
- ٥ - وأوضحت الفروق في عدد الأفراد مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، ضمن كل عنصر على حدة.
- ٦ - ويرأس البعثة ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، ويعاونه نائب ممثل خاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق للشؤون الإنسانية، ونائب ممثل خاص للأمين العام (لسيادة القانون)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد-٢، بينما يرأس عنصر الشرطة المدنية في البعثة مفوض شرطة برتبة مد-٢.
- ٧ - وأقيم مقر البعثة في مونروفييا، وجرى تنظيم عنصرها العسكري في قطاعين يغطيان ١٥ مقاطعة، هما القطاع ألف، ومقره في مونروفييا ويشمل منطقة مونروفييا الكبرى ومقاطعتي غباربولو وغراند كيب ماونت (على امتداد الحدود مع سيراليون)، ومقاطعات بومي، ومونتسيرادو، ومرغبي، وغراند باسا، وريفير سيس، وسينوي، وغراند كرو، وميريلاند (المتاخمة لكوت ديفوار)؛ والقطاع باء، ومقره في غبارنغا ويشمل مقاطعات لوبا (على امتداد الحدود مع سيراليون وغينيا)، وبونغ (المتاخمة لغينيا)، ونيمبا (المتاخمة لغينيا وكوت ديفوار)، وغراند غيده، وريفير غي (المتاخمتين لكوت ديفوار).

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ - في حين لا تزال الحالة العامة في ليبيريا مستقرة، تظل هناك حاجة إلى إحراز تقدم في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية، في سبيل توطيد أركان السلام الذي لا يزال هشاً.

٩ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٨ (٢٠٠١)، ستواصل البعثة العمل مع الحكومة للتعجيل بإحراز تقدم في عملية التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك طرح مقترحات فيما يتعلق بوضع خطة انتقالية مشتركة للنقل التدريجي لمسؤولية الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة، واتباع نهج استراتيجي يسمح باختبار قدرة السلطات الوطنية على الحفاظ على الأمن وحدها بصورة مستقلة عن البعثة، وهو النهج الذي سيتم ربطه بالخطة الأمنية للحكومة وبقدرتها على تنفيذها. ومن المتوقع أن تُوضع خطة نقل المسؤوليات الأمنية في صورتها النهائية وأن يبدأ تنفيذها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٠ - وفيما يتعلق بتعزيز قطاع الأمن، يُعد التنفيذ الفعال لقانون إصلاح الأمن الوطني والمخابرات أمراً بالغ الأهمية في تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية وتعزيز توفير الخدمات على صعيد المقاطعات والمناطق. وبدعم من البعثة، تحرز الشرطة الوطنية الليبيرية تقدماً ملحوظاً في تنفيذ خططها الاستراتيجية، التي يُعاد من خلالها باستمرار ترتيب أولويات المشاريع في ضوء عملية تخطيط نقل المسؤوليات الأمنية وتطور الحالة الأمنية على طول الحدود الليبيرية. وفي حين أظهرت الشرطة الوطنية الليبيرية قدرة متزايدة على تنفيذ عمليات معقدة، لا تزال هناك ثغرات خطيرة في اللوجستيات وغيرها من القدرات، مثل الافتقار إلى القدرة على الحركة، التي تتطلب موارد مالية إضافية كبيرة. ورغم أن الحكومة حققت تقدماً متواضعاً في زيادة مخصصات قطاع الأمن في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، فإن التكاليف المتكررة ما زالت تشكل تحدياً، وأصبحت الحاجة إلى زيادة الدعم لقطاع الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبيرية، أكثر وضوحاً في ضوء العملية الانتقالية المقبلة التي ستمر بها البعثة.

١١ - وقد ترك الخلاف الداخلي في اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان أثره على فعالية أدائها. وستستمر البعثة في دعمها المكثف للجنة لتكون بمثابة مؤسسة حقوق الإنسان المتاحة للجمهور في البلد، والتي تتابع أيضاً تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وخصوصاً برنامج Palava Hut للمصالحة على المستويات المحلية، واحتفالات تخليد الذكرى والتعويضات على صعيد المجتمعات المحلية.

١٢ - ومن المتوقع أيضا خلال دورة الميزانية ٢٠١٣/١٠١٢ إحراز مزيد من التقدم في الوفاء بالمعايير الأمنية الأساسية، وإن لم يكن من المرجح إنشاء مؤسسات قادرة على العمل بصورة مستقلة للشرطة الوطنية والهجرة والسجون. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم لتشديد الهياكل الأساسية للشرطة، وإكمال وتنفيذ استراتيجية وهيكل الأمن الوطني، ومواصلة تدريب وتوجيه أفراد القوات المسلحة لليبيريا ووحدها المتخصصة، بما في ذلك تطوير خفر السواحل.

١٣ - وتمشيا مع الولاية المسندة إلى البعثة بمساعدة الحكومة على توطيد السلام والاستقرار، ستواصل البعثة أيضا دعم تطوير القطاعين القضائي والقانوني، مع تقديم الدعم في نفس الوقت أيضا للجهود التي تبذلها الحكومة للاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية في قطاع السجون. كما ستواصل البعثة مساعدة حكومة ليبريا فيما تبذله من جهود لاستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد على نحو فعال وإدارتها بصورة سليمة.

١٤ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة المبادرات التي تقوم بها الحكومة لتشجيع الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية، وهي إحدى الأولويات المحددة في برنامج بناء السلام في ليبريا. وستشارك البعثة في فريق استشاري تقني لوضع إطار سياسة للمصالحة الوطنية، مع مختلف الوكالات الرائدة في مجالات الإصلاح الزراعي وقضايا تمكين الشباب. وستدعم البعثة المبادرات الرامية إلى معالجة النزاعات الناشئة عن المنازعات حول الموارد الطبيعية، ولا سيما ما يتعلق منها باستخدام الأراضي، وتشجيع زيادة الرقابة الحكومية على استخراج وتجارة الماس، بما في ذلك تنفيذ توصيات فريق استعراض عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس عام ٢٠٠٩ وفريق الخبراء المعني بليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تشجيع المجتمع المدني على أن يلعب دورا هاما في مبادرات بناء السلام والمصالحة. ومن خلال العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري، ستقدم البعثة الدعم لتنفيذ الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر، التي تخلف إستراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والتي تشكل جزءا من عملية الرؤية الوطنية National Visioning الأوسع نطاقا. كما ستقدم البعثة الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة في الشروع في استعراض الدستور ومراجعة القوانين الانتخابية ذات الصلة.

١٥ - وظلت ليبيريا تواجه التحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الأزمة التي أعقبت الانتخابات عام ٢٠١١ في كوت ديفوار، وغيرها من التطورات السياسية والأمنية في منطقة اتحاد نهر مانو. في حدود مواردها المتاحة، وستقوم البعثة، في حدود الموارد المتاحة، بدعم وكالات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في المقاطعات المتاخمة لكوت ديفوار من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وإقامة آلية مستدامة للموارد. كما ستسهل البعثة زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة في ليبيريا وكوت ديفوار لضمان وجود استجابة شاملة لتحركات اللاجئين عبر الحدود وتقديم المساعدة لهم. ومن خلال العمل عن كثب مع حكومة ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة أيضا مبادرات محددة لتعزيز بناء السلام والمصالحة على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك مبادرات توفير فرص العمل للشباب المعرضين للخطر وغيرهم من الفئات الضعيفة. وستواصل البعثة أيضا ما تضطلع به من عمليات التقييم لبؤر التوتر الساخنة لتتبع أنماط أنشطة المقاتلين السابقين والشبان الساخطين الذين هم عرضة للتجنيد غير القانوني والانخراط في أنشطة غير مشروعة مثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

١٦ - وستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها. كما ستوفر المساعدة للحكومة والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين في تطوير وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة بدعم عمليات اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب مختلف المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الوطنية، ودعم تنفيذ توصية لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن المصالحة الوطنية.

١٧ - وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك في عملياتها الجارية لإصلاح القضاء وقطاع الأمن وتنفيذ خطة العمل الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

١٨ - كما ستقوم البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بالعمل عن كثب مع لجنة بناء السلام في تنفيذ البرنامج الذي يتكلف ٧١ مليون دولار لدعم للحكومة، وهو برنامج بناء السلام في ليبيريا، الذي اعتمد في ٥ أيار/مايو ٢٠١١. ويرتكز البرنامج الذي يمتد لثلاث سنوات على قضايا القضاء والأمن والمصالحة الوطنية. وهناك مشروع أساسي لإنشاء خمسة مراكز إقليمية رئيسية للقضاء والأمن لتوفير وجود وخدمات قضائية وأمنية أكثر

فعالية في جميع أنحاء البلد. وقد خصص صندوق بناء السلام مساهمة أولية تُقدر بـ ٢٠ مليون دولار لتنفيذ البرنامج، وشرعت لجنة بناء السلام في القيام بأنشطة لتعبئة الموارد.

١٩ - وسيحافظ العنصر العسكري للبعثة على قوام من ٩٤٠ ٧ فرداً، يتألف من ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٨٨ من ضباط الأركان و ٧١٩ ٧ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية. وستزداد قدرة قوة البعثة على التنقل بحيث يتسنى لها توفير مظلة أمنية في جميع أنحاء البلد، تأهباً لتقليص وجودها، وبخاصة لتسيير دوريات جوية وأرضية منتظمة، على طول الحدود وفي المناطق الأخرى الشديدة الخطورة؛ وإجراء مناورات مشتركة مع الجيش الجديد؛ والقيام بعمليات تفتيش مخزونات الأسلحة والذخيرة التي حصلت عليها الحكومة ليستخدمها أفراد الشرطة وقوات الأمن الليبرية الذين جرى فرزهم وتدريبهم منذ إنشاء البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ وحماية المواقع والمنشآت الرئيسية للأمم المتحدة والحكومة.

٢٠ - وسيبقى قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المأذون به عند مستوى ٣٧٥ ١ فرداً، يشمل ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٣٢ من ضباط السجون. ويُرجح الإبقاء على هذا المستوى في الأجل القريب نظراً للتحديات المتمثلة في تطوير مؤسسات الأمن الوطني إلى المستوى الذي يتيح لها العمل بصورة مستقلة عن البعثة. وسيواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والتوجيه وتطوير المؤسسات للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والجنسية، ومكتب السجون وإعادة التأهيل، مع التركيز على تنمية القدرات وتطوير المؤسسات، والحرص في الوقت ذاته على تقديم قدر من الدعم العملي للأنشطة الوطنية لإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، وفي سياق عملية نقل المسؤوليات الأمنية، سيأخذ التخطيط مستقبلاً في الحسبان أية تعديلات يمكن أن تطرأ على تشكيل القوام الحالي المأذون به.

٢١ - وقد اقترح إدخال عدد من التغييرات على ملاك موظفي البعثة، على أساس ما استجد في أولوياتها وعبء عملها نتيجة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية، بحيث يصبح ملاك الموظفين المدنيين ما مجموعه ٨١٧ ١ فرداً، من بينهم ٥١٥ من الموظفين الدوليين و ٣٠٦ ١ من الموظفين الوطنيين، فضلاً عن ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وبالتالي، يعكس ملاك الموظفين المقترح إعادة ندب ١١ وظيفة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية، و ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، وإعادة تصنيف وظيفتين (وظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)، وتحويل وظيفتين (وظيفتان برتبة ف-٢ إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)، وإلغاء ٢٤ وظيفة مؤقتة (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٢٠ من

متطوعي الأمم المتحدة)، كانت قد اعتمدت فيما يتصل بدعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال النصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

٢٢ - وتمثل المقترحات الإجمالية لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ انخفاضا بنسبة ٤,٤ في المائة (٩٠٠ ٣٣٥ ٢٣ دولار) في الاحتياجات من الموارد بالمقارنة بالفترة ٢٠١٢/٢٠١١، بما في ذلك مبلغ ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار اعتمد في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ للدعم الانتخابي الذي لن تكون ثمة حاجة له في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢٣ - ويتصل الانخفاض العام في الاحتياجات من الموارد أيضا بفئة الإنفاق المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نظرا لاستبعاد الاعتمادات المرصودة لتسديد مبلغ تكميلي لمرة واحدة إلى الحكومات المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥، وبفئة التكاليف التشغيلية نظرا لانخفاض اقتناء المعدات البديلة، وانخفاض التكاليف فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول طائرات البعثة نتيجة لاستبدال طائرة من طراز B-737 بطائرة بعيدة المدى من طراز B-757-200، ووقف خدمات طائرة هليكوبتر متوسطة متعددة الأغراض (Mi-8MTV)، بالإضافة إلى العقود الجديدة للطائرات ذات الأجنحة الدوارة، فضلا عن عدم رصد موارد فيما يتصل بالدعم الانتخابي الذي قدمته البعثة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويقابل جانب من هذا الانخفاض العام في الاحتياجات من الموارد زيادة في الاحتياجات المقدرة من الموظفين الوطنيين نظرا لزيادة مستوى جدول المرتبات المحلية المستخدم في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين.

٢٤ - وستقوم البعثة، في تخطيطها للاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، باتخاذ عدد من تدابير الكفاءة من أجل الحد من الاحتياجات الإجمالية للتمويل، مع الحرص في الوقت نفسه على ضمان استمرارية العمليات والدعم الفعال للمهام المسندة للبعثة من خلال تمديد العمر الإنتاجي للأصول، مثل معدات في بند المرافق والهياكل الأساسية، فضلا عن المركبات والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك خفض استخدام الخوادم نتيجة للأخذ بالأساليب الافتراضية، وبالتالي تقليص الحاجة إلى عمليات الاقتناء للإحلال، ومن خلال إدخال تغييرات في تكوين طائرات أسطول البعثة.

٢٥ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٨ (٢٠١١)، سيقوم الأمين العام، بعد تنصيب الحكومة المنتخبة، بإيفاد بعثة تقييم تقني إلى ليبيا، وهي التي ستتركز على عملية نقل المسؤوليات الأمنية، وكذلك وضع مقترحات مفصلة للمراحل التالية من الإنهاء التدريجي للبعثة استنادا إلى استعراض شامل للتقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية للمرحلة الانتقالية، بغية وضع جداول زمنية وتوصيات للخفض المطرد للعنصر العسكري للبعثة.

٢٦ - وفي هذا الصدد، سيتم إبلاغ الجمعية العامة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين إذا لزم الأمر، بنطاق التأثير والآثار المالية المترتبة على احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ الناجمة عن قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بتوصيات بعثة التقييم التقني.

٢٧ - وستستفيد البعثة من الجهود المبذولة حالياً من أجل مواصلة معالجة الآثار البيئية المترتبة على وجودها كلما كان ذلك ممكناً. ويشمل ذلك تنظيف كل المواقع التي كانت تحتلها الأمم المتحدة استعداداً للإلغاء التدريجي المنتظر للبعثة، والتخلص بصورة مناسبة من النفايات الطبية وغيرها من النفايات التي يمكن أن تكون خطرة، بما في ذلك بحرقها. وسيكون التقيد بالمعايير البيئية من أحجار الزاوية الهامة في الجهود التي ستبذل مستقبلاً فيما يتصل بإدارة الممتلكات (تحديد مواقع الأصول والشطب والتخلص من النفايات، حسب الاقتضاء)، في الوقت الذي تتأهب فيه البعثة لتنفيذ المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام.

٢٨ - وتشمل العوامل الحاسمة التي يمكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ ولاية البعثة، إلى جانب مشاريعها وبرامجها، بيئة ما بعد الانتخابات في ليبيريا؛ والبيئة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتدفق اللاجئين إلى ليبيريا من البلدان المجاورة؛ وعدم كفاية التمويل من الحكومة والجهات المانحة لقطاعي القضاء والأمن؛ وعدم توفر التمويل الحكومي والتأخر في وضع السياسات المتصلة بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ وعدم قدرة البائعين والموردين على تسليم السلع وتوفير الخدمات في الوقت المناسب.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٩ - في ضوء البيئة السياسية والأمنية الهشة في المنطقة دون الإقليمية، وحسب الولاية التي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) والولايات المتعاقبة التي صدرت للبعثة، ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعزيز التعاون المشترك بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنسيق الاستراتيجيات والعمليات بصورة منتظمة بالقرب من الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تواصل البعثة القيام بدوريات مشتركة مع حكومتي غينيا وسيراليون للتخفيف من التهديدات في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تنقل الجماعات المسلحة والأسلحة، وتهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع في الأسلحة عبر الحدود. كما ستدعم البعثة المبادرة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا للتصدي لهذه التحديات.

٣٠ - ويعقد رؤساء عناصر عنصر الدعم للبعثات في غرب أفريقيا اجتماعات تنسيقية سنوية لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها أي أوجه لزيادة الكفاءة أو احتياجات لتبادل الأصول. وتشمل البعثات المشاركة في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وستواصل البعثة توفير أصولها الجوية للبعثات الأخرى، على أساس تقاسم التكاليف واسترداد التكاليف، من أجل تناوب القوات. وإضافة إلى ذلك، تنشئ بعثات غرب أفريقيا مكتب تنسيق إقليمي لسلامة الطيران، يديره في البداية ضباط سلامة الطيران الحاليين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا اعتباراً من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٣١ - من المتوقع أن تحرز البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مزيداً من التقدم نحو تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" مع الشروع، حسبما هو مقرر في اتباع نهج "البرنامج الواحد" الذي يربط الورقة الثانية من استراتيجية الحكومة للحد من الفقر بعملية وضع الرؤية الوطنية الأوسع نطاقاً. وتوظف لذلك، سيبدل مزيد من الجهد في تعبئة الموارد من أجل نهج "البرنامج الواحد" وتنظيم لجنة توجيهية مشتركة للموافقة على المذكرة المفاهيمية وخطة إدارة التغيير، وتقديم التوجيه الاستراتيجي. وستقوم البعثة أيضاً من خلال فرقتي عمل عملية نقل المسؤوليات الأمنية والمدنية.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٣٢ - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في ما يتعلق بالموظفين. وترد في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير تعاريف للمصطلحات المتعلقة بهذه الفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٣ - يتولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١	و أ ع - أ ع م		
المجموع									
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
٢١	-	١	٢٠	٥	١	١٢	١	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٢	-	٢	٢٠	٥	١	١٢	١	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١	-	١	-	-	-	-	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب موظف في وطني واحد من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٣٤ - يوافي مركز التحليل المشترك للبعثة، الذي يرأسه رئيس برتبة ف-٥ يساعده نائب رئيس برتبة ف-٤، رئيس البعثة وفريق القيادة الإدارية بالتحليلات الاستراتيجية وتقييمات التهديدات، بناء على القضايا والتهديدات التي قد تمس تنفيذ ولاية البعثة. وتشكل النواتج التحليلية الصادرة عن المركز أساسا لاتخاذ القرارات وتحسين تخطيط البعثة لحالات الطوارئ. ويعد الحفاظ على قدرة البعثة على رصد التطورات اليومية وتحليل بيئة العمل اليومية أمرا بالغ الأهمية خلال فترة ما بعد الانتخابات والعملية الانتقالية. وسيكون لتعزيز العنصر المدني، بما في ذلك قوام الأفراد المدنيين الوطنيين، دور حيوي في الحفاظ على الاستمرارية والذاكرة المؤسسية بينما تواصل البعثة نقل مسؤولياتها الأمنية إلى السلطات الوطنية. ويسعى مركز التحليل المشترك بالبعثة في إطار استراتيجيته الانتقالية إلى إسناد بعض مهام جمع المعلومات وتحليلها إلى موظفين وطنيين من أجل المساهمة في بناء القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، يُقترح تعزيز مركز التحليل المشترك بالبعثة بوظيفة محلل معلومات يشغلها موظف في وطني يعاد انتدابه من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي. وسوف يكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن عملية جمع المعلومات التي يقوم بها ١٤ مترجما وطنيا يدعمون حاليا أفرقة من المراقبين العسكريين في جميع أنحاء البلاد، وسوف يساهم بمنظور وطني في التقارير والنواتج التحليلية المواضيعية مع التركيز بشكل خاص على قضايا المرحلة الانتقالية، وسيضطلع بمهام يؤديها في الوقت الراهن ضابط ركن في مقر القوة.

العنصر ١: قطاع الأمن

٣٥ - يشمل عنصر قطاع الأمن، على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، كلا من تحقيق الاستقرار الأمني وإصلاح قطاع الأمن. ويعكس أنشطة التخطيط للمرحلة الانتقالية التي يضطلع بها العنصر العسكري وعنصر الشرطة والأمن بالبعثة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، والشركاء الدوليين.

٣٦ - وستواصل عناصر الأمن بالبعثة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية الوطنية، القيام بدوريات ورصد التطورات على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار وغينيا عن كثب للتعامل مع التحديات الأمنية المحتملة.

٣٧ - وستواصل البعثة أيضا دعم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية وضمان الموامة بين المجالات المتعلقة بتطوير المؤسسات الأمنية وأهداف استراتيجية الحد من الفقر والأولويات في برنامج بناء السلام في ليبريا. وسيشمل ذلك التدريب المستمر وبناء القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الليبرية، مع التركيز على تشغيل المقار الإقليمية الواقعة في مراكز العدالة والأمن الخمس. وستساهم البعثة في تطوير القوات المسلحة الليبرية من خلال تدريب مشترك متخصص بالتنسيق مع الشركاء المانحين ووزارة الدفاع. وستكتنف البعثة أيضا العمل من أجل تسليم مسؤولياتها الأمنية تدريجيا إلى السلطات الوطنية في نهاية المطاف.

٣٨ - وما زال تركيز عنصر شرطة الأمم المتحدة ينصب على تقديم التوجيه والمشورة التقنية أثناء الخدمة إلى الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك الزيادة في التركيز على بناء المؤسسات، ولا سيما تحسين وترسيخ النظم الإدارية والسياسات والإجراءات في مجالات التخطيط والإدارة واللوجستيات والمالية، وكذلك إدارة المعلومات والاتصالات والإعلام. وسيركز في تقديم المشورة التقنية على مجالات أساسية لتحقيق الاستدامة التشغيلية، منها تعزيز القدرات على مستوى أقسام الشرطة المحلية وتعزيز قدرات وحدة التصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة. وسيتم التركيز على توسيع قدرات التحقيق الجنائي، وتهيئة هيكل ونظام فعالين للقيادة والسيطرة والإشراف على الصعيد الوطني، وفي دعم النشر الاستراتيجي لوحدة الدعم بالشرطة الوطنية الليبرية. وسيجري أيضا التركيز في سياق تقديم المشورة التقنية على تمكين أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من أن تكون مكتفية ذاتيا من الناحية المؤسسية، وعلى المساعدة في إعداد المشاريع، وتنفيذ ورصد وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرامج تطوير الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، بالاشتراك مع الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسوف تعمل شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الليبرية

ومكتب الهجرة والتجنس على التعجيل بإيجاد القدرات التشغيلية في المجالات الرئيسية التي تم تحديدها أثناء التخطيط للانتقال لتسليم المسؤوليات في نهاية المطاف إلى الوكالات المعنية.

٣٩ - وسعيا إلى مواصلة تعميم الاعتبارات الجنسانية في جميع أنشطة البعثة كجزء من ولايتها العامة، ومن أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستقدم البعثة الدعم إلى حكومة ليبيريا لدمج القضايا الجنسانية في عملية وضع السياسات والتدريب في قطاع الأمن. وستواصل البعثة أيضا العمل بشكل استباقي على تعزيز ثقافة الأخذ بأفضل الممارسات في جميع المجالات المتعلقة بقطاع الأمن وبإصلاحه.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا	١-١-١ عدم حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار (٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر)

النواتج

- ٦٠٠ ٥٢٥ يوم عمل لأفراد الدوريات (١٢ فردا في كل دورية × ١٢٠ دورية يوميا × ٣٦٥ يوما) بما في ذلك دوريات راجلة ومتنقلة (بالر والجو)، ولا سيما في المقاطعات الحدودية، وكذلك تقديم الدعم للتطويق والبحث وصون النظام العام وعمليات حماية كبار الشخصيات وحراستها، وعمليات التفتيش على مخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها حكومة ليبيريا
- ٢١٩ ٠٠٠ يوم عمل لأفراد القوات الثابتة (١٢ جنديا لكل موقع عسكري × ٥٠ موقعا ثابتا × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك مواقع المراقبة وكافة مهام الحراسة الثابتة لنقاط الدخول والخروج في منشآت الأمم المتحدة والموانئ والمرافئ الرئيسية ونقاط الدخول والخروج في المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، ومشارف المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط العبور الحدودية، والجسور الاستراتيجية وتقاطعات الطرق وغيرها من المسارات
- ٢٠ ٠٧٥ يوم عمل للمراقبين العسكريين (٥ أفراد × ٤ مراقبين عسكريين وموظف عمليات واحد) × ١١ موقعا للأفرقة × ٣٦٥ يوما) لجمع المعلومات والاتصال مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية وتعزيز أمن الحدود
- ٣ ٠٩٤ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (١٠ ٤٦ ساعة لطراز Mi-8، و ١ ٩٧٢ ساعة لطراز Mi-24 و ٧٦ ساعة لطراز BE-200). وتشمل المهام جميع أعمال نشر العمليات الجوية والأنشطة المتصلة بها، والدوريات الحدودية، والدوريات الأخرى (الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراجلة المنقولة جوا)، ودعم شرطة الأمم المتحدة، ودوريات المراقبين العسكريين التابعين للأمم

المتحدة، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية، ولكنها لا تشمل جميع الرحلات الجوية لأغراض اللوجستيات، والإجلاء الطبي، والهندسة، ونقل كبار الشخصيات، والاتصالات

- ٣٩٠.٠٠٠ يوم عمل للمهندسين بالقوة (٢٥٠ ١ مهندسا عسكريا × ٦ أيام في الأسبوع × ٥٢ أسبوعا)، وكذلك المهام الهندسية الميدانية لدعم حكومة ليبيريا، التي تشمل صيانة الطرق، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وأعمال المسح التقني للذخائر التي لم تنفجر، ودعم أعمال المهندسين، وإقامة الجسور وإصلاحها، وإصلاح المجاري السفلية، وإنتاج الأسفلت، وصيانة المطارات وإصلاحها، ومهام التعاون بين القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك دعم الهياكل الأساسية للانتخابات
- ٣٢٤٠ يوم عمل لأفراد الدوريات الحدودية المشتركة (١٥ جنديا لكل دورية × ١٨ يوما في الشهر × ١٢ شهرا) من أجل عقد اجتماع شهري مع مسؤولي الحدود في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار وغينيا، ومراقبة الحدود للكشف عن الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، وحركة اللاجئين
- ٣٩٤.٢٠٠ يوم عمل للأفراد المتأهبين بقوة الرد السريع (٣٠ فردا × ٣٦ فصيلة × ٣٦٥ يوما) كاحتياطات على استعداد لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة ووحدات القوة، عند الاقتضاء
- قيام وحدات شرطة الأمم المتحدة المشكلة، عن طريق دوريات عاملة مشتركة، بتقديم المشورة والدعم التقني لشعبة الدوريات بالشرطة الوطنية الليبرية (بما في ذلك وحدة دعم الشرطة ووحدة التصدي للطوارئ)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية وبرنامج العدالة والأمن المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة	٢-١ إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن
٢-٢-١ اعتماد وتنفيذ التشريعات الرئيسية المتصلة بإصلاح قطاع الأمن لزيادة الإشراف والمساءلة	
٣-٢-١ تنفيذ آلية لجنة أمن المقاطعات والمناطق التي تغطي كل المقاطعات الـ ١٥	
٤-٢-١ إنشاء مراكز العدالة والأمن في جميع أنحاء ليبيريا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢)	
٥-٢-١ إدراج الأحكام الخاصة بالمسائل الجنسانية في عملية وضع السياسات والبرامج التدريبية في قطاع الأمن	

النواتج

- عقد اجتماعات استعراضية منتظمة (كل أسبوعين) مع وزارة العدل لدعم تنفيذ قانون الأمن القومي والاستخبارات
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل للمضي قدما بالتشريعات المتصلة بالرقابة على السلاح وإنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة
- توفير المشورة والتنسيق في مجال التخطيط الاستراتيجي لوكالات الأمن وإنفاذ القانون، عن طريق الاجتماعات الشهرية التي تعقدها الركيزة الأمنية للجنة إعادة إعمار وتنمية ليبيريا، مع الوزارات المعنية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني
- عقد اجتماعات شهرية مشتركة للفريق العامل واجتماعات فصلية مشتركة للفريق التوجيهي مع القوات المسلحة الليبرية بشأن العمليات المشتركة
- إسداء المشورة عن طريق اجتماعات شهرية مع مكتب مستشار الأمن القومي، ووزارة العدل، وسائر الوزارات المعنية بشأن تنفيذ تدابير إصلاح ودعم وكالات قطاع الأمن، وفقا لمصفوفة التنفيذ والخطط الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن لضمان أن تكون فعالة من الناحية التشغيلية ومستدامة من الناحية المالية
- قيام شرطة الأمم المتحدة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، بتقديم المساعدة التقنية دعما لصياغة قانون لإصلاح الشرطة الوطنية الليبرية
- إسداء المشورة التقنية للحكومة بشأن عمليات آلية لجنة أمن المقاطعات والمناطق
- عقد اجتماعات شهرية للفريق الاستشاري التقني المعني بالعدل والأمن ومجلس العدل والأمن واجتماعات نصف شهرية للجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام من أجل كفالة فعالية تشغيل مراكز العدالة والأمن الخمسة؛ وتنفيذ أولويات قطاع الأمن وفقا للإطار المنطقي للبرنامج المشترك للعدالة والأمن
- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبرية بشأن وضع سياسة القوات المسلحة الليبرية المتصلة بالشؤون الجنسانية وتنفيذ برنامج التدريب
- تيسير التخطيط لحلقة عمل تدريبية واحدة للمدربين الوطنيين في الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المهجرة والتجنس بشأن الاعتبارات الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني في قطاع الأمن وتنظيم هذه الحلقة
- عقد ستة اجتماعات مع المدربين الوطنيين بالشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المهجرة والتجنس بشأن الاعتبارات الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني في قطاع الأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ تعزيز القانون والنظام العامين وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على القيام بالعمليات	١-٣-١ ازدياد عدد ضباط وحدة الدعم بالشرطة الوطنية الليبرية الذين جرى تدريبهم وتجهيزهم ونشرهم (٢٠١٠/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٦٠٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠٠٠)
	١-٣-٢ إنشاء ٥ مقار إقليمية ومرافق تدريب للشرطة الوطنية الليبرية في اثنين من مراكز العدالة والأمن الخمس (٢٠١٠/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ١؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢)
	١-٣-٣ إنجاز ١٠ مشاريع ذات أولوية في إطار الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٠/٢٠١١: ١٢؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠)
	١-٣-٤ تنفيذ ١٠ مشاريع ذات أولوية استراتيجية خاصة بمكتب الهجرة والتجنس (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠)
	١-٣-٥ ترسيخ التدريب المتقدم والتدريب في أثناء الخدمة لضباط الشرطة الوطنية الليبرية العاملين وتولي مدربي الشرطة الوطنية مهمة تقديمه (٢٠١٠/٢٠١١: ٥٠١؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠٠)
	١-٣-٦ تحقيق تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية واستدامته عند مستوى ٢٠ في المائة من القوام المأذون به (٢٠١٠/٢٠٠٩: ١٤,٧ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٦,١٢ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠ في المائة)

النواتج

- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية عن طريق المشاركة اليومية في المواقع مع ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في وحدة دعم الشرطة في مونروفيا وفي ٥ مقار إقليمية
- توفير المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية لضباط مشروع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، عن طريق عقد اجتماعات يومية وأسبوعية

- القيام، من خلال الاشتراك في مواقع العمل يوميا مع الإدارة التنفيذية والقيادة العليا للشرطة الوطنية الليبرية، بإسداء المشورة الاستراتيجية في مجالات التطوير المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي وتنظيم البرامج، والإدارة، والعمليات، والتحقيق
- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية لمدربي أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية وإدارتها في تقديم التدريب المتقدم والمتخصص إلى ٥٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في مجالات حماية المرأة والطفل، وخفارة المجتمعات المحلية، والإدارة المباشرة، والإدارة الوسطى، والتحقيق الجنائي
- إسداء المشورة عن طريق الاشتراك في المواقع يوميا مع غرفة/مكتب تسجيل الشكاوى بالشرطة الوطنية الليبرية، والإدارة، وقادة أقسام الشرطة، ومحققي الجرائم وضباط الشرطة في المجتمعات المحلية التابعين لنفس الشرطة الوطنية في ٨ أقسام في منطقة مونروفيا و ١٤ مقرا بالمقاطعات و ٥ مقار إقليمية
- إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعات يومية مع مكتب الشؤون الجنسانية بمقر الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب خفارة المجتمعات المحلية، ومكتب الموارد البشرية، بشأن التخطيط لحملة تجنيد الإناث وبرامج التوعية المجتمعية وتنفيذها
- إسداء المشورة إلى مديري مكتب الهجرة والتجنس في أمور التدريب والتوظيف والتجهيز الخاصة بـ ٣٦ من المواقع الحدودية الرسمية والاشتراك معهم في المواقع
- تقديم المشورة اليومية والمساعدة التقنية للشرطة الوطنية الليبرية وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس بشأن تنسيق وتنفيذ المشاريع الممولة في مجالي الهياكل الأساسية واللوجستيات
- استعراض سجلات التدريب والأداء والتأديب لـ ٤٠٠ ٤ ضابط من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية؛ وبدء إصدار شهادات لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية

العوامل الخارجية

توفير الدعم الكافي من الجهات المانحة لتمكين الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس من تحقيق مشاريعهما ذات الأولوية التي تحتاج إلى التمويل الخارجي؛ وتوفير عدد كاف من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية المؤهلين المتطوعين للخدمة في وحدة دعم الشرطة؛ وقيام حكومة ليبيريا بتوفير مخصصات كافية في الميزانية لتمكين الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس من القيام بأنشطة تنفيذية فعالة. وبقاء الأوضاع السياسية والأمنية العامة في إقليم اتحاد نهر مانو مستقرة.

الجدول ٢
الموارد البشرية: العنصر ١، قطاع الأمن

الفئة		المجموع
أولا - المراقبون العسكريون		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٣٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٣	
صافي التغير	-	
ثانيا - الوحدات العسكرية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٧ ٨١٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٧ ٨٠٧	
صافي التغير	(١٢)	
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٨	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤٩٨	
صافي التغير	-	
رابعا - وحدات الشرطة المشكلة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٨٤٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٨٤٥	
صافي التغير	-	
خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٣٢	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣٢	
صافي التغير	-	
سادسا - الموظفون المدنيون		
مكتب قائد القوة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	٤
صافي التغير	-	-
الموظفون الدوليون		
و أ ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية	الفرعي	الموظفون المدنيون
أ ع م - مد-١ - ف-٤ - ف-٢	الفرعي	المتطوعون
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	٤
صافي التغير	-	-

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة									
١٦	-	٢	١٤	١	٢	٩	٢	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٦	-	٢	١٤	١	٢	٩	٢	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع الفرعي									
٢٠	-	٢	١٨	٣	٢	٩	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٠	-	٢	١٨	٣	٢	٩	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع (أولا - سادسا)									
٩ ٣٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٩ ٣٣٥	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(١٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير

العنصر ٢: توطيد دعائم السلام

٤٠ - سيواصل عنصر توطيد السلام، على النحو المبين تفصيلاً في الأطر الواردة أدناه، تقديم الدعم إلى الحكومة لرصد وتقييم إنجاز الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر وتنفيذها والرؤية الوطنية المعنونة "نهضة ليبيريا عام ٢٠٣٠"، بمشاركة المجتمع المدني. وستدعم البعثة إنشاء آليات لتسهيل ممارسات الحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحة الفساد بتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي، وتيسير تحول التفاعلات الاجتماعية على المستوى المحلي نحو تحقيق التماسك في المجتمعات المحلية من خلال تحقيق المصالحة. وعلاوة على ذلك، ستقدم البعثة الدعم التقني إلى لجنة الأراضي بشأن مسائل ذات صلة بإدارة الأراضي والتراعات عليها، بما في ذلك استخدام آليات بديلة لحل المنازعات، ولا سيما على صعيد المجتمع المحلي. وتمشياً مع نهج "برنامج واحد" (في إطار مبادرة "توحيد الأداء") لمواءمة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وتنسيقها مع الأولويات الوطنية على نحو أفضل، مع مراعاة تخطيط البعثة للمرحلة الانتقالية، ستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري على تحديد المجالات التي يمكن فيها تسليم المسؤولية إلى الحكومة أو التي يمكن للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع فيها بقدر أكبر من المسؤولية.

٤١ - وستقدم البعثة أيضاً الدعم إلى الحكومة في عملية توطيد هيكل الحكم الديمقراطي، بما في ذلك إيلاء الأولوية لإجراء استعراض دستوري شامل من خلال التعاون الوثيق مع الهيئة التشريعية، ولجان الانتخابات الوطنية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني. وستعمل

البعثة أيضاً مع أصحاب المصلحة هؤلاء لكفالة وضع إطار قانوني لانتخابات مجلس الشيوخ وربما انتخابات شيوخ القبائل لعام ٢٠١٤. بما يتماشى مع الدروس المستفادة من الانتخابات التي جرت عام ٢٠١١.

٤٢ - وستواصل البعثة العمل مع جماعات المجتمع المدني، مع التركيز على تحسين مشاركة هذه الجماعات في عمليات الحوار الوطني، بما في ذلك المصالحة المجتمعية على نطاق البلد، وآليات بناء السلام وحل النزاعات، وكذلك في إعداد المشاريع والبرامج الوطنية وتنفيذها ورصدها بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين. وعلى المستوى دون الوطني، ستساعد البعثة في توحيد أنشطة لجان السلام المحلية وربطها بفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية المشاركة.

٤٣ - ومن خلال آلية أفرقة الدعم القطرية، ستواصل البعثة دعم توطيد سلطة الدولة وتنشيط الاقتصاد وذلك من خلال المساعدة في بناء قدرة الإدارة المحلية وتعزيزها في المقاطعات، وعن طريق مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر. وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم لتنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان الشفافية والرقابة والسرعية في قطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك الامتثال لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات، ونظام كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في مجال تعدين الماس، وإنشاء مجلس الرقابة على المعادن الثمينة وتشغيله. وستكثف البعثة أيضاً جهود تقييم الامتيازات الزراعية والحرية الواسعة النطاق التي قد تشكل مصادر جديدة للنزاع بالنسبة إلى المجتمعات المتضررة التي تسعى إلى تأمين موارد رزق بديلة.

٤٤ - وبالمثل عن كثب مع حكومة ليبيريا ومع فريق الأمم المتحدة القطري، ستواصل البعثة تعزيز إعادة الإدماج والحصول على موارد رزق في المناطق التي تعتبر بؤراً ساخنة وذلك عن طريق التدريب والتمكين وتهيئة فرص العمل. ويشمل ذلك تعزيز مبادرات توفير أسباب الرزق للشباب والمقاتلين السابقين والأشخاص المتضررين بالحرب. وبالمثل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستقوم البعثة برصد التطورات التي يمكن أن تهدد السلام والاستقرار، لا سيما في المقاطعات المتاخمة لكوت ديفوار، وستعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لمواءمة البرمجة في ذلك الصدد.

٤٥ - ومن خلال مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية، ستدعم البعثة عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لكفالة التنسيق في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في التصدي لأزمة اللاجئين الإيفواريين، بما في ذلك كفالة التعاون مع النظراء في كوت ديفوار.

وسيجري التشديد بشكل خاص على تعزيز جهود تقديم المساعدة إلى اللاجئين الإيفواريين وتبادل المعلومات في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعبئة الموارد اللازمة. وستواصل البعثة أيضاً رصد الاحتياجات الإنسانية المتبقية وتعبئة الموارد لدعم خطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وستساعد البعثة في بناء القدرة على التأهب لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

٤٦ - وفي إطار الولاية المتمثلة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ستواصل البعثة تقديم الدعم للحكومة لتحسين آليات تعميم المنظور الجنساني على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات الحوكمة والإنعاش الاقتصادي والتنمية، وعملية وضع الرؤية المستقبلية الطويلة الأجل، بما في ذلك المصالحة الوطنية.

٤٧ - وفي سياق مبادرة "توحيد الأداء"، ستعمل البعثة في ظل شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وستقدم الدعم لمشاريع لجنة بناء السلام، بناء على طلبها. وستتعاون البعثة أيضاً مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي عموماً لدعم حكومة ليريا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد	١-٢-١ الحفاظ على مستوى ثابت من مشاركة الوزارات/الوكالات الحكومية في الاجتماعات التنسيقية الشهرية لتنمية المقاطعات من أجل توطيد سلطة الدولة في البلد (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٥ في المائة)
	٢-١-٢ تنفيذ البرنامج الخمسي للجنة الأراضي (٢٠١١-٢٠١٦)
	٢-١-٣ إنشاء لجان السلام في المقاطعات والمناطق للتوسط في النزاعات المحلية وبناء السلام (٢٠١٠/٢٠١١: ٢٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠)
	٢-١-٤ قيام الهيئة التشريعية بسن خطة عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث في شكل قانون، وجرى إنشاء لجنة وطنية لإدارة الكوارث

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-١-٥ وضع آليات وخطط عمل خاصة بالمقاطعات من أجل الحد من مخاطر الكوارث في جميع المقاطعات الخمس عشرة
- ٢-١-٦ وضع آلية لتحقيق الاستقرار وإدارة الحالة الإنسانية على نحو فعال في المقاطعات المتاخمة لكوت ديفوار
- ٢-١-٧ تنفيذ عنصر المصالحة المبين في برنامج بناء السلام في ليبيريا
- ٢-١-٨ إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية وضع خطط منح الامتيازات وتنفيذها

النواتج

- توطيد الدعم المقدم إلى إدارة الحكم المحلي عن طريق تقديم المشورة والدعم أسبوعياً من خلال فريق الأمم المتحدة لدعم المقاطعات والوزارت والوكالات التنفيذية، لمواجهة التحديات المتعلقة بالحوكمة على الصعيد المحلي، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية على صعيد المقاطعات/المناطق
- تقديم المشورة من خلال الاجتماعات الأسبوعية، وكذلك من خلال الإحاطات، والأوراق المواضيعية والتعليقات على سياسات المؤسسات الرئيسية وبرامجها على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات، بشأن مواصلة وضع وتنفيذ آلية إدارية تهدف إلى الاستغلال السليم للموارد الطبيعية، ويشمل ذلك الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس والقانون الوطني لإصلاح الغابات الذي يشمل سلسلة المسؤوليات وإدارة العقود لكفالة الاستخدام المستدام للموارد الحرجية
- تيسير عقد اجتماعات تشاورية شهرية للجان السلام والمصالحة في المقاطعات بشأن إدارة النزاعات والمصالحة
- إسداء المشورة إلى لجنة الأراضي ورصد أنشطتها، وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية والتحليل المشترك للنزاعات والتصدي لها، وإشراك المجتمع المدني من خلال عقد حوارات شهرية وفصلية بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي
- المشاركة مرة كل أسبوعين في اجتماعات التنسيق التي تعقدها لجنة العمل الإنساني، ويشمل ذلك تقديم المستجدات الأمنية التنفيذية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الحكومية والمنظمات

غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، التي تعمل على توفير الاستجابات لأزمة اللاجئين الليبريين

- الاشتراك في رئاسة آلية لتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة في ليبيريا وكوت ديفوار، بما في ذلك الاتفاق على الاختصاصات، ونواتج البرامج، وعقد أربعة اجتماعات مشتركة كحد أدنى
- تيسير إيفاد ثلاث بعثات تقييم مشتركة إلى المقاطعات المتضررة بمشاركة السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية
- إنشاء آلية مستدامة لتعبئة الموارد، على غرار عملية النداء الموحد
- القيام جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث التابعة لوزارة الداخلية، لإعداد خطة العمل الوطنية (وثيقة السياسات العامة، وتقييم الاحتياجات، ودليل العمليات) لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل سنّها في شكل قانون تصدره السلطة التشريعية لإنشاء اللجنة الوطنية المقترحة لإدارة الكوارث بوصفها وكالة حكومية مستقلة
- تيسير عملية التخطيط والتنظيم لعقد خمس حلقات عمل للتوعية والتدريب لصالح السلطات المحلية وفروع الصليب الأحمر الليبري في المقاطعات، واللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، بشأن وضع خطط طوارئ خاصة بالمقاطعات، حسب الحاجة، لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر المحددة
- تقديم الدعم التقني إلى الفريق الاستشاري التقني التابع للبرنامج الليبري لبناء السلام بشأن وضع إطار وطني للسياسات في مجال المصالحة، ويشمل ذلك إصلاح الأراضي وتمكين الشباب من خلال المشاركة في الاجتماعات الشهرية التي يعقدها الفريق
- نشر وتعميم تقرير عن إدماج المنظور الجنساني في عملية وضع خطط منح الامتيازات وتنفيذها من أجل الحكومة والمجتمع المدني

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- | | |
|---------------------------------------|---|
| ٢-٢ تحقيق تقدم صوب إقامة الحكم الرشيد | ١-٢-٢ إنشاء آليات تشاورية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الاستعراض الدستوري |
| | ٢-٢-٢ استعراض القانون الانتخابي والأنظمة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-٣-٢ قيام الحكومة بإقرار الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر وعملية وضع الرؤية الوطنية وإطلاقهما
- ٢-٢-٤ ازدياد مشاركة المرأة في اللجان التشريعية المعنية بالقضايا الجنسانية وتمكين المرأة

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، بشأن مسائل متصلة بالتحضير للاستعراض الدستوري
- تقديم المشورة السياسية من خلال عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، وهي آلية للتداول المنتظم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين واللجنة بشأن إصلاح الانتخابات والأحزاب السياسية، بما في ذلك وضع إطار قانوني للانتخابات المحلية
- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع التجمع التشريعي النسائي واللجان الجنسانية المعنية
- تيسير تخطيط وتنظيم حلقة تدريبية للمشروعات بشأن المسؤولية التشريعية ودور الدعوة في مجال القضايا الجنسانية وتمكين المرأة
- تقديم المشورة التقنية بشأن التحليل الجنساني وتقديم التقارير عن المسائل الجنسانية من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية والمؤسسات الحكومية الرئيسية
- تقديم الدعم والمشورة للاجتماعات الاستشارية الشهرية للجنة الحوكمة ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بشأن عمليات وضع الرؤى الوطنية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-٣-٣ إحراز تقدم في تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المضيفة
- ٢-٣-١ ازدياد عدد الشباب المتضررين من الحرب والشباب المعرضين للخطر الذين يشاركون في برامج الإنعاش المجتمعية (٢٠١٠/٢٠٠٩: ١٠٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٥٠)

النواتج

- رصد ما تبقى من مجموعات المحاربين السابقين العالية الخطورة التي تشكل تهديدا لعملية توطيد السلام، وذلك بإجراء زيارات ميدانية نصف شهرية وعمليات تبادل للمعلومات مع السلطات المحلية
- إجراء زيارات رصد نصف سنوية بالاشتراك مع خلية التحليل المشتركة للبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك لمعالجة مسائل تحقيق الاستقرار عبر الحدود
- إسداء المشورة للسلطات الحكومية بشأن رصد ووضع السياسات عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية، وتعبئة الموارد لمواجهة التحديات المتبقية في مجالي إعادة الإدماج والمصالحة، ويشمل ذلك العمل على إدماج الشباب المعرضين للخطر في برامج العمالة
- تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم توطيد السلام، بناء على تقييم الاحتياجات وأولويات البعثة

العوامل الخارجية

وجود إرادة سياسية من جانب الحكومة للتصدي للفساد؛ تقديم الجهات المانحة الأموال اللازمة لدعم المبادرات الرامية إلى توطيد السلام؛ وبقاء الأوضاع السياسية والأمنية العامة في منطقة اتحاد نهر مانو مستقرة

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ - توطيد السلام

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين									
عام - أمين									
مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع									
الموظفون الأمم المتحدة									
الوطنيون									
المجموع									
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش والحكومة) ومنسق الشؤون الإنسانية									
١	-	٥	١	٣	١٠	٢	٢	١٤	
١	-	٥	١	٣	١٠	٢	٢	١٤	
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
قسم التخطيط السياسي والسياسات									
-	١	٨	٤	٣	١٦	١	٤	٢١	

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٤	ف-٥ - ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة	متطوعو	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٨	٤	٣	١٦	١	٤	٢١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج -	-	-	١	٢	١	٤	٧	١	١٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	٢	١	٤	٧	١	١٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الشؤون المدنية	-	١	١٨	١٦	٥	٤٠	٣٢	٢٠	٩٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٨	١٦	٥	٤٠	٣٢	٢٠	٩٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	١	٢	١	٤	٧	١	١٢
وحدة الاستشارات الجنسانية	-	-	١	١	-	٢	٥	٢	٩
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٥	٢	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	١	١	-	٢	٥	٢	٩
الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	-	-	١	-	-	١	٤	٢	٧
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٤	٢	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم المساعدة الانتخابية	-	-	-	-	-	-	-	٢٠	٢٠
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	٢٠	٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠)	(٢٠)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	٣	-	٤	-	-	٤
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	(١)	(٣)	-	(٤)	-	-	(٤)

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين									
عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع									
عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢ - الميدانية الفرعي									
الموظفون المدنيون									
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
صافي التغير									
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
صافي التغير									

(أ) بمن فيهم الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وحدة المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ و ٣ وظائف مساعدة مؤقتة عامة برتبة ف-٣)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٢٠ وظيفة

٤٨ - في ضوء إنجاز العملية الانتخابية في ليبيريا، يقترح إلغاء ٢٤ وظيفة مؤقتة من الوظائف التي كانت قد تمت الموافقة عليها لوحدة مساعدة الانتخابات، ومن بينها وظيفة كبير موظفي العمليات (ف-٤)، ووظائف موظفي التنسيق الإقليمي البالغ عددها ٣ وظائف (ف-٣) ووظائف أخصائيي الانتخابات (متطوعو الأمم المتحدة) البالغ عددها ٢٠ وظيفة.

العنصر ٣: سيادة القانون

٤٩ - سيواصل عنصر سيادة القانون، كما هو مبين تفصيلاً في الأطر أدناه، جهوده الرامية إلى تعزيز مؤسسات سيادة القانون، بطرق منها تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لوزارة العدل، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ومكتب إدارة السجون والتأهيل، ومعهد القضاء، ولجنة إصلاح القوانين. وسيستمر هذا العنصر أيضاً في تشجيع التنسيق والتعاون على نحو فعال بين القضاء والعناصر الفاعلة في القطاع الأمني، في سياق عملية وضع برنامج مشترك للعدالة والأمن مدته ثلاث سنوات التي اضطلع بها في عام ٢٠١١ في إطار برنامج بناء السلام في ليبيريا. وكجزء من

ذلك البرنامج، ستقدم البعثة الدعم إلى الحكومة لإنشاء مراكز للعدالة والأمن وتشغيلها في ظل الجهود التي تبذلها لتعزيز إقامة العدل في جميع أنحاء ليبيا.

٥٠ - وسيستمر عنصر سيادة القانون في توفير الدعم التقني والاستشاري للمبادرات الوطنية لبناء القدرات على نطاق المؤسسات والقطاعات، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالقضاء المختص بقضايا الأطفال، والبرنامج المشترك المعني بالعنف الجنسي والجنساني، وفرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي، وإلى لجنة تعزيز الوصول إلى العدالة، مع التركيز على المضي قدماً في الجهود الرامية إلى مواءمة نظم العدالة الرسمية والتقليدية. وسيدعم هذا العنصر إنشاء قاعدة بيانات بشأن ملاك الموظفين في مؤسسات سيادة القانون، بما فيها وزارة العدل والجهاز القضائي، وسيستمر في تقديم الدعم إلى السلطة التشريعية ولجنة إصلاح القوانين. وسيظل تطوير نظام السجون يشكل أولوية بالنسبة إلى البعثة، مع استمرار تقديم الدعم إلى مكتب إدارة السجون والتأهيل. وسيركز هذا الدعم على وضع قائمة مرجعية لعمليات مراجعة الحسابات وسياسات مؤسسية، وتوفير التدريب أثناء الخدمة، وتجميع المدربين في مواقع عمل مشتركة في مرافق السجون، وإجراء زيارات رصد. وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد التركيز على توفير الرعاية الأساسية للسجناء، بما في ذلك توفير برامج التأهيل.

٥١ - وستواصل البعثة التركيز على بناء القدرات الوطنية اللازمة لرصد مدى الامتثال في السياسات والقوانين والممارسات لمعايير حقوق الإنسان والإبلاغ عنه والدعوة إليه، وستستهدف أربعة مجالات رئيسية، وهي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والنهج القائم على حقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وستركز البعثة أيضاً على تمكين الفئات الضعيفة بما فيها الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة حماية حقوقها وتعزيزها على نحو أفضل في كل أنحاء البلد.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-٣-١ إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان	١-٣-١ إحراز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقدماً صوب الامتثال لمبادئ باريس من خلال تنفيذ قانون لجنة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك إصدار تقرير سنوي (٢٠١٢/٢٠١٣: تقرير واحد)
---	--

٣-١-٢ إنشاء آليات متابعة تمكن اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من رصد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن المصالحة الوطنية، ولا سيما برنامج الاعتراف والمغفرة وتخليد الذكرى، والجبر الجماعي

٣-١-٣ قيام الحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات مجلس حقوق الإنسان واستعراض التقدم المحرز فيها بانتظام في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقا للجدول الزمني للاستعراض المحدد في خطة العمل (٢٠١١/٢٠١٢: استعراضان مشتركان بين الحكومة والمجتمع المدني؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: استعراضان تجريهما الحكومة بالاشتراك مع المجتمع المدني)

٣-١-٤ اتباع وترسيخ نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال تطوير وتنفيذ ورصد القوانين والخطط والسياسات الحكومية، ومزيد من برامج وممارسات الأمم المتحدة والبعثة بما في ذلك نهج "البرنامج الواحد" (٢٠١١/٢٠١٢: وضع ٤ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٤؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: وضع ٥ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٥)

٣-١-٥ قيام منظمات المجتمع المدني برصد حالة حقوق الإنسان في ليبيريا وإصدار تقارير تتضمن توصيات (٢٠١١/٢٠١٢: إصدار ٤ تقارير عن حقوق الإنسان؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: إصدار ٥ تقارير عن حقوق الإنسان)

٣-١-٦ قيام الحكومة بوضع استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإقرارها، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة، وفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة، والمجتمع المدني (٢٠١٢/٢٠١٣: وضع خطة استراتيجية واحدة وبدء تنفيذها)

٣-١-٧ إدراج المؤشرات الجنسانية في عملية الإصلاح الدستوري

ناتج

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية عن طريق تنظيم ٤ دورات تدريبية في مجال تنمية القدرات وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وموظفيها بشأن تنفيذ اللجنة للولاية المحددة في مبادئ باريس وامتنالها لهذه المبادئ
- عقد اجتماعات فصلية مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة تنفيذ لجنة الحقيقة والمصالحة للتوصيات المتعلقة بالمصالحة الوطنية، والإبلاغ عنها وإسداء المشورة بشأنها، ولا سيما برنامج بالافا هات ولتخليد الذكرى والجبر الجماعي
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات الحكومية المختصة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وفئات المجتمع المدني المعنية بشأن تنفيذ كل من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، والإبلاغ عنهما
- تنظيم ٤ دورات عمل لأعضاء وموظفي الهيئة التشريعية لزيادة القدرة على الدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في التشريعات الداخلية وإلى ممارسة الرقابة على احترام حقوق الإنسان
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والسلطات القضائية وغير ذلك من الجهات المعنية بما يضمن أن السياسات والخيارات التي وضعتها الحكومة بهدف تحسين الوصول إلى العدالة، قائمة على حقوق الإنسان
- توفير المشورة التقنية والرصد وتقييم الأثر من خلال عقد اجتماعات فصلية مع المديرين في مجال حقوق الإنسان التابعين للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ودائرة الأمن الخاصة، والقوات المسلحة الليبرية، بهدف ضمان استدامة هذا التدريب على المدى الطويل
- تنظيم ٣٠ دورة لبناء القدرات (دورتان لكل مقاطعة من المقاطعات الـ ١٥) مع الشبكات المحلية المعنية بالرصد والحماية والدعوة، بما فيها فئات المجتمع المدني والسلطات التقليدية ونوادي حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية، من أجل تعزيز الأنشطة المستدامة على نطاق البلد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- تنظيم ٦٠ دورة توعية مجتمعية (أربع دورات لكل قضاء من الأفضية الـ ١٥) وعقد ٣٠ لقاء مفتوحا (لقاءان لكل مقاطعة من المقاطعات الـ ١٥) مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر وخطط تنمية الأفضية
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية لفريق الأمم المتحدة القطري من خلال عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة مع المجموعة الاستشارية للرصد والتقييم التابعة لفريق التخطيط المشترك بين الوكالات بشأن تعميم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في أطر الأمم المتحدة للبرمجة والرصد والتقييم، بما في ذلك نهج "البرنامج الواحد"

- تقديم المساعدة التقنية عن طريق توفير التدريب وعقد اجتماعات فصلية مع مديري وموظفي اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة بشأن تنفيذ ولايتها
- تقديم المشورة والدعم التقنيين في تنظيم ٣ حلقات عمل إقليمية مدة كل منها يومان وحلقة عمل واحدة مدتها يومان لإقرار مضمونها على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى عقد اجتماعات شهرية بشأن إسداء المشورة التقنية للجنة الوطنية المعنية بالمعوقين، وفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة، والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بشأن وضع وإقرار استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- تيسير تخطيط وتنظيم منتدى استشاري واحد معني بالقضايا الجنسانية والصياغة الدستورية للجنة إصلاح القوانين واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة القانونية المعنية بالقضايا الجنسانية والتنمية، والمرأة والطفل، والصحة والرعاية الاجتماعية، وغيرها من الجهات المعنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام السجون في ليبيريا	٣-٢-١ قيام لجنة إصلاح القوانين بمراجعة مواد الدستور والأنظمة الأساسية التي لا تتسجم مع المعايير الدولية، وتقديم ما يتصل بذلك من توصيات (٢٠١١/٢٠١٠: ٥ مراجعات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥ مراجعات؛ ٢٠١٣: ٩ مراجعات)
٣-٢-٣ زيادة عدد المدربين من غير المحامين (٢٠١١/٢٠١٠: ٣٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٢٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٥٠)	
٣-٢-٣ زيادة عدد المقاطعات التي تُستحدث فيها خدمات المساعدة القانونية وفقاً للسياسة العامة والاستراتيجية (٢٠١١/٢٠١٠: ١٠ مقاطعات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٥ مقاطعة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٥ مقاطعة)	
٣-٢-٤ زيادة عدد القضايا التي تبت فيها محاكم الدوائر سنوياً (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٠؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٧٣٢؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٤٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٥٠٠)	
٣-٢-٥ قيام الحكومة بوضع الصيغة النهائية للخيارات السياسية المتعلقة بمواءمة نظم العدالة القانونية والتقليدية تمهيداً لمراجعة القوانين لاحقاً وسن التشريعات	
٣-٢-٦ استحداث أطر للمساءلة داخل السلطة القضائية ووزارة العدل	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣-٢-٧ التدقيق في تنفيذ إجراءات العمل الوطنية الموحدة المحدثه في ١٤ إصلاحية للتثبت من جهوزيتها للمرحلة الانتقالية

٣-٢-٨ إخضاع موظفي ١٤ سجنًا في ١٣ مقاطعة للتدريب أثناء الخدمة على يد مدربين وطنيين متخصصين في شؤون السجون (٢٠١٠/٢٠١١: ١٢ موظفًا؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٢ موظفًا؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٤ موظفًا)

٣-٢-٩ استحداث برامج زراعية أساسية للسجناء داخل ١١ من السجون الـ ١٤ في ١٣ مقاطعة

النواتج

- تقديم الدعم التقني وإسداء والمشورة القانونية، خطيا وخلال اجتماعات شهرية لوزارة العدل والسلطات القضائية ونقابة المحامين في ليريا ولجنة إصلاح القوانين ومدرسة آرثر لويس غرايمز للحقوق بشأن إنشاء قاعدة لبيانات الموظفين وتحليل الأصول، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية وتدريب الموظفين المختصين على إدارة قواعد البيانات
- تقديم المساعدة التقنية والقانونية باستعراض ملفات قضايا محامي الدفاع المجاني، وإعطاء التوجيه لمحامي الدفاع المجاني بشأن التوصيات باستعراض ورصد وتقييم التنفيذ في ما يتعلق بمطالعة ملفات قضايا محامي الدفاع المجاني في ١٥ مقاطعة
- رصد المؤسسات القانونية والقضائية يوميا، من خلال القيام بزيارات يومية لمؤسسات سيادة القانون، لإجراء تحليلات للقضاء، وتحديد المسائل القانونية والقضائية التي ينبغي تصحيحها، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني، وإعداد تقارير شهرية فصلية عند انتهاء المحاكمة لإطلاع الحكومة عليها
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة القانونية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع لجنة إصلاح القوانين وزارة العدل ووزارة الداخلية ولجنة الشؤون القضائية التابعة لمجلسي النواب والشيوخ بشأن مراجعة التشريعات والبحوث القانونية والتشريع وإصلاح القوانين
- توفير التوجيه والتدريب لـ ٣ أعضاء و ٨ زملاء باحثين من لجنة إصلاح القوانين من خلال الاستعانة بالخبرة الاستشارية في مجال مراجعة القوانين وإجراء البحوث القانونية والتشريع

- تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة القانونية من خلال عقد اجتماعات فصلية عن تنفيذ الإجراءات الجديدة في مجال حفظ السجلات، المقرر أن يبدأ تطبيقها في ١٠ مقاطعات، ومن خلال تدريب وتوجيه موظفي المحاكم على تطبيق نظم حفظ السجلات وتوجيههم في هذا الصدد
- تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة القانونية للمجموعة الاستشارية التقنية بشأن صندوق بناء السلام من خلال عقد اجتماعات شهرية حول تنسيق وتنفيذ خطة أولويات ليبريا
- تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة القانونية من خلال تدريب الموظفين القضائيين والمدعين العامين ومحامي الدفاع الجاني وتوجيههم ومراقبتهم في إدارة الدعاوى والعمليات الإدارية داخل المراكز القضائية والأمنية الرئيسة في منطقتين (هاربر وزويدرو)
- تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة القانونية من خلال عقد اجتماعين شهرياً لعنصر العدل والأمن، واجتماعات شهرية مع المؤسسات والوزارات الحكومية المشمولة بهذا العنصر، أي وزارة العدل والسلطات القضائية ولجنة إصلاح القوانين ومدرسة لويس قانون غرايمز آرثر للحقوق ونقابة المحامين في ليبريا، وكذلك بشأن تنفيذ البرامج المشتركة لمكافحة العنف الجنسي والجسدي وتوفير العدالة للأطفال وغير ذلك من البرامج المشتركة في إطار صندوق بناء السلام
- تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة القانونية لوزارة العدل في مجال توعية الجمهور بكيفية وصوله إلى العدالة، وذلك عبر برنامجين إذاعيين أسبوعيين (المحاكم المحلية والمهل الزمنية) وعقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والمجتمع المدني
- تقديم المساعدة القانونية والتقنية في وضع المناهج الدراسية وتنفيذ البرامج التدريبية من خلال المعهد القضائي في مجال القوانين الموضوعية لليبريا، وإجراءات المحاكمات وإدارة الدعاوى، بما يشمل القضاة وقضاة الصلح ومفوضي الأمن ومأموري الأمن وكتبة المحاكم ومحامي الدفاع الجاني والمدعين العامين والمدربين والموظفين في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية
- تقديم المساعدة القانونية والتقنية من خلال تنظيم دورات تدريبية لكتبة المحاكم ومفوضي الأمن وقضاة الصلح بشأن النظام المصري لسندات الكفالة وتنفيذ مشروع سندات الكفالة في ٥ أفضية بتسهيلات مصرفية
- تقديم المساعدة القانونية والتقنية من خلال اجتماعات فصلية مع لجنة الأخلاقيات بنقابة المحامين في ليبريا ولجنة التحقيق القضائي في السلوك الأخلاقي لمزاوي المهن القانونية
- وضع قوائم متطلبات للتدقيق، وإجراء تدقيق في ١٠ سياسات مؤسسية داخل ١٤ سجنا في ١٣ مقاطعة (السياسات المقرر التدقيق فيها هي: أمن الإصلاحية، خطط الطوارئ، التحكم

- الرئيسي، أدوات الإدارة والمراقبة، عمليات التفتيش، إجراءات المرافقة، الخروج إلى الهواء الطلق وممارسة الرياضة، تغذية السجناء، إجراءات استلام السجناء والإفراج عنهم، تعداد السجناء)
- وضع مبادئ توجيهية ونماذج للإبلاغ عن التقدم المحرز في التدريب أثناء الخدمة داخل ١٤ سجنًا في ١٣ مقاطعة
 - تدريب ٢٤ مدربًا وطنيًا في مجال إدارة السجون والإصلاحات على وضع واستخدام أدوات تقييم التدريب داخل ١٤ سجنًا في ١٣ مقاطعة
 - تقديم المساعدة لمكتب إدارة السجون والتأهيل في توظيف وتدريب ونشر ٢٠ من موظفي السجون في سجن غبانغا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
 - استحداث أداة لتقييم التقدم المحرز سيجرى اختبارها في سجنين (زويدرو وفوينجاما) لتحديد ما أُحرز من تقدم في غضون السنتين الماضيتين (تموز/يوليه ٢٠١١ - حزيران/يونيه ٢٠١٣) في بدء الأنشطة الزراعية الأساسية
 - توجيه موظفي السجون الوطنيين بشأن أفضل الممارسات داخل ١٤ سجنًا في ١٣ مقاطعة
 - إجراء زيارات رصد شهرية إلى ١٤ سجنًا في ١٣ مقاطعة (لمراقبة تطبيق السياسات، وتوفير التدريب أثناء الخدمة، والأنشطة الزراعية)
 - المشاركة في اجتماعات التخطيط الأسبوعية مع مكتب إدارة السجون والتأهيل وتقديم الدعم التقني والاستشاري إلى المكتب في تنفيذ خطته الاستراتيجية واستراتيجية الحد من الفقر، وإلى برنامج ليبريا لبناء السلام والأفرقة العاملة التابعة للصندوق الاستثماري للعدل والأمن
 - ٣٠ من المشاريع السريعة الأثر لتعزيز البنية التحتية لسيادة القانون، بما في ذلك تأهيل أو إعادة بناء مراكز الشرطة والسجون ومحاكم الصلح ومكاتب الهجرة والمراكز الحدودية

العوامل الخارجية

رُصدت موارد كافية للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للاضطلاع بولايتها في جميع أنحاء ليبريا. وتحافظ اللجنة على استقلاليتها كما أنها تعمل مع السلطات الوطنية، بما فيها الوزارات المختصة والقطاع الأمني، على إقامة علاقة عمل فعالة لضمان تنفيذ توصيات اللجنة؛ وتواصل الحكومة والمجتمع المدني مشاركتها الكاملة في اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ ويكفل التعاون القائم بين الهيئة التشريعية ووزارة العدل والشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من الجهات المعنية السلاسة في تنفيذ العمليات في مجالي حقوق الإنسان والعدالة الجنائية؛ وتبدي الحكومة إرادة سياسية لتحسين الوضع المالي في قطاع سيادة القانون للسماح بزيادة مخصصات الميزانية، بما في ذلك الدعم المقدم من الجهات المانحة

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، سيادة القانون

الموظفون الدوليون								
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد								
الموظفون المدنيون	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٣	-	٢	٦	١	٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٣	-	٢	٦	١	٨
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٤	-	٢	٦	٣	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٤	-	٢	٦	٣	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة دعم النظام القانوني والقضائي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٥	٥	١	١٢	٢٥	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٥	٥	١	١٢	٢٣	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(٢)	-
قسم حقوق الإنسان والحماية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٦	١٢	٢	٢١	١٨	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٦	١٠	٢	١٩	٢٠	٦
صافي التغير	-	-	-	(٢)	-	(٢)	٢	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٢	١٨	١٧	٧	٤٥	٤٧	١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٢	١٨	١٥	٧	٤٣	٤٧	١٧
صافي التغير	-	-	-	(٢)	-	(٢)	-	(٢)

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (تحويل وظيفتين برتبة ف-٢ إلى وظيفتي موظف في وطني)

الموظفون الوطنيون: لا تغيير صافيا (إعادة ندب وظيفتي موظف في وطني من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام وقسم إدارة الموارد البشرية، على التوالي، وإنشاء وظيفتي موظف في وطني بتحويل وظيفتين برتبة ف-٢)

شعبة دعم النظام القانوني والقضائي

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إعادة ندب وظيفتي موظف فني وطني من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام وقسم إدارة الموارد البشرية، على التوالي)

٥٢ - يشمل ملاك الموظفين المأذون به حاليا لشعبة دعم النظام القانوني والقضائي ٤٣ وظيفة (١٢ موظفا دوليا و ٢٥ موظفا وطنيا، بينهم ١٧ موظفا فنيا وطنيا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة). وكانت وظيفة مدرب وطني من فئة موظف فني وطني شاغرة لعدم وجود مرشحين وطنيين مؤهلين في حين جرت إعاره وظيفة موظف فني وطني (لمستشار قانوني سابقا) إلى مركز التدريب المتكامل التابع لقسم إدارة الموارد البشرية للبعثة. ورأت شعبة دعم النظام القانوني والقضائي أن بإمكان العدد المخفض من موظفيها القيام بعملها بشكل فعال، واقترحت لذلك تنظيم الترتيب الحالي في ما يتعلق بقسم إدارة الموارد البشرية من خلال إعادة ندب وظيفة الموظف الفني الوطني هذه وإعادة ندب الوظيفة الشاغرة للموظف الفني الوطني إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (تحويل وظيفتين برتبة ف-٢ إلى وظيفتي موظف فني وطني)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفتي موظف فني وطني بتحويل وظيفتين برتبة ف-٢)

٥٣ - في سياق الانسحاب المنتظر والتخطيط للمرحلة الانتقالية، ستواصل البعثة سياستها الهادفة إلى تنمية القدرات الوطنية وزيادة حضور الموظفين الوطنيين لشؤون حقوق الإنسان على مستوى الأفضية فضلا عن إعطاء الأولوية لزيادة قدرات الشركاء الوطنيين وتعزيزها. وفي هذا الصدد، رأت البعثة أن بإمكان الموظفين الفنيين الوطنيين القيام على نحو فعال بمهام موظفي شؤون حقوق الإنسان برتبة ف-٢ المقترح تحويل وظيفتهما.

٥٤ - وسيمكّن تعزيز القدرات الوطنية في قسم حقوق الإنسان والحماية على هذا النحو البعثة من زيادة إسهامها في تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبريا عن طريق زيادة قدرات الشركاء الوطنيين وتعزيزها، وتعزيز الملكية الوطنية والاستدامة، وضمان حماية حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة. كما سيصبح في وسع البعثة زيادة دعمها للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في اضطلاع هذه الأخيرة بولايتها في رصد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة لاسيما برنامج بالافا وتخليد الذكرى، مما سيسهم إسهاما كبيرا في دفع عجلة خطة

المصالحة. وسيعمل الموظفون الوطنيون لحقوق الإنسان على تيسير تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية لقسم حقوق الإنسان والحماية بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية وتفعيل تأثيرها على تنمية قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والليبريين بشكل عام، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، في ما يتعلق بمعرفة حقوقهم والمطالبة بها، فضلا عن أنشطة التوعية من خلال البرامج الإذاعية الوطنية والمجتمعية.

العنصر ٤: الدعم

٥٥ - كما هو مبين بالتفصيل في الأطر أدناه، ستقدم خدمات دعم إداري ولوجستي وأمني فعالة ومتسمة بالكفاءة لما مجموعه ٣١٥ ٩ من أفراد الجيش والشرطة و ٨١٧ ١ موظفا مدنيا بما في ذلك القيادة التنفيذية، فضلا عن قطاع الأمن وعنصرا توطيد السلام وسيادة القانون بالبعثة تيسيرا لاضطلاعها بالأنشطة المنوطة بها.

٥٦ - كما ستقدم البعثة خدمات الصيانة المستمرة لمنشآتها المترهلة، بما في ذلك محطات تكرير المياه والمباني الجاهزة التي تردت حالها نتيجة استخدامها وجرّاء الأحوال الجوية في البلاد، ولغير ذلك من الأصول والمعدات، لا سيما إلى العديد من المولدات الكهربائية التي تتطلب صيانة مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، سترم البعثة عددا من عقود الخدمات لتوفير معدات البناء. وفي ما يتعلق بخدمات البناء، ستسعى البعثة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجالات السلامة والأمن والبيئة من خلال عدد من المشاريع البيئية والمتعلقة بالسلامة من خلال تركيب وتصلح أسوار المطارات في هاربر وبوكانان وغرينفيل وفوينجاما وزويدرو، ومحطات تعبئة المياه المستعملة المعالجة. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهم البعثة بشكل فعال في تنفيذ خطط مراعية للبيئة تنسجم مع السياسات والمبادئ التوجيهية البيئية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة. وستواصل البعثة العمل على تحسين السلامة على الطرق بتدريب جميع الموظفين الجدد على القيادة على جميع الطرق وإطلاق حملات منتظمة للسلامة على الطرق. وستستمر البعثة في توفير خدمات آمنة وكفاء من حيث التكلفة وفعالة وموثوق بها لمراقبة الطيران والحركة.

٥٧ - وستقدم البعثة الخدمات الطبية من خلال العيادات والمستشفيات المختلفة المستويات المنتشرة في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك عمليات الإخلاء الطبي إلى داخل البعثة وخارجها، وخدمات تقديم المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفة سرية، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، عند الاقتضاء. وستُعزّز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال صيانة وتحسين بنية نظام تكنولوجيا

المعلومات. وسيقدّم دعم منتظم لجميع الأفراد من حيث توفير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، كما ستُعطي الأولوية لروابط الاتصالات المستمرة بما يضمن قدرة جميع موظفي الأمم المتحدة على إجراء اتصالاتهم بشكل آمن. وستُبقي البعثة أيضاً على خدماتها في مجال النقل الجوي والبري لتوفير خدمات الطيران الحيوية فضلاً عن النقل البري لأفراد البعثة، وسيقدّم الدعم للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة بتزويدها وإعادة تزويدها بمخصص الإعاشة.

٥٨ - وسيواصل البرنامج الإعلامي للبعثة الترويج لأنشطة البعثة وأولوياتها ولما تنظمه من مناسبات، وإطلاع الجمهور عليها والعمل مع الحكومة وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين للترويج لما تحرزه هي الأخرى من تقدم وما تنفذه من برامج.

٥٩ - وستواصل البعثة مشاركتها في المشروع التجريبي الهادف إلى تحسين عرض أطر الميزنة القائمة على النتائج. وعليه، يعرض الإطار المبين أدناه مؤشرات الإنجاز والنواتج ذات الصلة في ما يتعلق بتحسين الخدمات. وترد في الجدولين ٥ و ٦ نواتج الدعم القياسية والنواتج غير القياسية أو النواتج المتخصصة الخاصة بالبعثة، التي تقارن بين الفترتين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ تزويد البعثة بدعم لوجستي وإداري وأمني يتسم بالفعالية والكفاءة	١-٤-١ انخفاض عدد الحوادث الكبيرة التي تتعرض لها السيارات (الحوادث التي تزيد تكلفة الإصلاح فيها عن ٥٠٠ دولار) (٢٠١١/٢٠١٠: ٤٤؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٤٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٤٠)
٢-٤-١ المحافظة على معدل توافر المركبات (٢٠١١/٢٠١٠: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٠ في المائة)	
٣-٤-١ عدم حدوث حالات نقص في الوقود لتشغيل المولدات العاملة والمركبات والسفن والطائرات من خلال الرصد اليومي لتخزين الوقود، بما في ذلك إدارة الاحتياطي الاستراتيجي البالغة مليوني لتر من وقود الديزل و ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات (٢٠١١/٢٠١٠: عدم حدوث أي حالات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: عدم حدوث أي حالات؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: عدم حدوث أي حالات)	

٤-١-٤ الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في أماكن الإقامة التي تضم ١ ٥٠٣ من الأفراد الدوليين، من بينهم ٥١٥ موظفا دوليا، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٨٨ من ضباط الأركان، و ٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط السجون (٢٠١١/٢٠١٢: ٩٩,٣ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠ في المائة)

٤-١-٥ الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها في كافة مقاطعات ليريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة (٢٠١١/٢٠١٢: نسبة امتثال ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠ في المائة)

٤-١-٦ تخفيض نسبة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من ١٢ شهرا إلى الرصيد الإجمالي للحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية، من خلال مواصلة تحليل تقادم هذه الحسابات وإجراء متابعة نشطة للأموال المستحقة للمنظمة (٢٠١١/٢٠١٢: ٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٥ في المائة)

٤-١-٧ التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٨٠ يوما من الموافقة على تفكيكها في شكل خردة، وفي غضون ٢٧٠ يوما من الموافقة على بيعها تجاريا

٤-١-٨ تسليط الضوء بقدر أكبر على أنشطة السلوك والانضباط في المجتمعات المحلية وفي منطقة البعثة بوسائل تشمل المبادرة بالإعلان النشط عن أرقام الخطوط الساخنة وصناديق الشكاوى والتوعية في ما يخص التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين

٤-١-٩ تدريب ١٠٠ في المائة من المنضمين الجدد إلى البعثة على معايير السلوك الخاصة بالأمم المتحدة وتوعيتهم بالمسائل المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين

٤-١-١٠ تنفيذ برنامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين (٢٠١١/٢٠١٢: إصدار ٢٠٩ شهادات؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: إصدار ١٠٠ شهادة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: إصدار ٩٠ شهادة)

٤-١-١١ تخفيض عدد عمليات التفتيش والمراجعة في مواقع العمل في إطار تنفيذ سياسة الصحة والسلامة المهنيين، ورصد أداء ومدى امتثال برامج الصحة والسلامة المهنيين في مواقع العمل (المباني والهياكل ومواقع الحفريات والأدوات وأساليب وممارسات العمل) لتحديد المخاطر التي قد تسبب أي إصابات أو ما يرتبط بها من مخاطر في مكان العمل (٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٠)

٤-١-١٢ تخفيض متوسط عدد الإصابات المهنية الشهرية التي تتطلب علاجاً طبياً (٢٠١٠/٢٠١١: ٥؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣)

٤-١-١٣ زيادة رضا العملاء عن جودة الرعاية الصحية في المناطق النائية مقيسة باستخدام استمارات المتابعة التقييمية، بحيث تزيد نسبة من يعطون تقدير "ممتاز" عن ٦٠ في المائة، وتبلغ نسبة من يعطون تقدير "جيد جداً" ٤٠ في المائة (٢٠١٠/٢٠١١: ٥٢ في المائة تقدير "ممتاز"، و ٤٤ في المائة تقدير "جيد جداً"؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٠ في المائة تقدير "ممتاز"، و ٣٥ في المائة تقدير "جيد جداً"؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٠ في المائة تقدير "ممتاز"، و ٤٠ في المائة تقدير "جيد جداً")

٤-١-١٤ صدور ٦٥ في المائة من أوامر الشراء المتعلقة بطلبات التوريد الممولة في خطة الاقتناء بنهاية الربع الثاني من السنة المالية (٢٠١٠/٢٠١١: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٥ في المائة)

٤-١-١٥ المحافظة على نسبة توزيع الجنسين في جميع الرتب (٢٠١٠/٢٠١١: ٣٦ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣٨ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٨ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث)

٤-١-١٦ زيادة معدل توافر الطاقة بنسبة ٢٠ في المائة عن طريق توسيع مجموعات البطاريات وتوفير الطاقة الكهربائية لنظم تكرار الإشارة والمعدات الطرفية عن طريق استبدال الإمداد المتواصل بالطاقة ببطاريات/محمولات

٤-١-١٧ تخفيض عدد الخوادم من ٧٥ إلى ٣٥ خادوماً عن طريق الاستخدام الافتراضي

٤-١-١٨ زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب الخدمة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تنتهي بحل المشكلة المطروحة في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠١١/٢٠١١: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٨٨ في المائة)

٤-١-١٩ زيادة تغطية النظام اللاسلكي لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة فيها (٢٠١١/٢٠١٢: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٢ في المائة)

تحسين الخدمات

- تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة بما يحسّن المهارات على نطاق البعثة، ويعزز بالتالي سلامة وأمن الموظفين والأصول
- تطبيق نظام الحجز في صيانة المركبات على نطاق البعثة بغرض تقليل وقت التعطل إلى أدنى حد عند إجراء الصيانة الروتينية للمركبات، والحد من تراكم العمل في ورش الصيانة دون المساس بصلاحية المركبات للسير
- توفير أنواع مختلفة من الوقود في ٢٥ موقعاً داخل مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والاحتفاظ بمخزون احتياطي استراتيجي يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات و مليوني لتر من وقود الديزل في مرفق للمتعهد في مونروفيا، بالإضافة إلى مخزون احتياطي استراتيجي من الوقود يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات في مرفق للمتعهد في مطار روبرتس الدولي لأغراض الطوارئ وضماناً لتوفر الوقود في جميع الأوقات
- إكمال الدراسات الاستقصائية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن إقامة جميع الموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان
- إعداد تقارير يومية عن الحالة الأمنية، وتقارير تقييمية أسبوعية، وتقارير فصلية عن الحالة الأمنية على نطاق البعثة، واستعراض وتحديث خطط الإجلاء لأسباب أمنية

- رصد واستعراض قائمة شاملة من البائعين المناسبين في جميع قطاعات البعثة للحصول على عروض أسعار للمواد الهندسية منخفضة القيمة
- عقد المجلس المحلي لحصر الممتلكات اجتماعات استعراضية مرتين في الشهر، وإجراء ٤ عمليات بيع تجارية خلال الفترة المالية، وعملية بيع خردة واحدة شهريا للمشتريين المحليين
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط يوجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، ويشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية في حالة إتيان تصرفات تنطوي على سوء سلوك
- تنظيم ٣٦ دورة تدريبية لتحديث معلومات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع أنحاء البعثة وذلك في ما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين
- تنظيم ٤٠ دورة غير رسمية لسكان المناطق المضيفة القريبة من منشآت الأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ومتعهدو الأمم المتحدة، وتتناول هذه الدورات معايير السلوك في الأمم المتحدة وعدم التسامح إطلاقاً في ما يخص الاستغلال والانتهاك الجنسيين
- تنظيم ٢٤ دورة تدريبية بشأن السلوك والانضباط لجميع فئات الموظفين المنضمين حديثاً إلى البعثة
- تعزيز بناء القدرات الوطنية: حصول ٤٠ من الموظفين الوطنيين على شهادات اعتماد في مجالي إدارة الشؤون التقنية والإدارية في قطاعين اثنين، وحصول ٥٠ من الموظفين على الشهادة الدولية لتشغيل الحاسوب (شهادة Start المعتمدة)
- تركيب محولات وبطاريات للمولد
- إجراء تفتيش شهري لأماكن العمل في مناطق العمل المعرضة للخطر الشديد، لتقييم فعالية برامج الصحة والسلامة المهنيين التي تنظمها البعثة
- البث الأسبوعي لإرشادات تتعلق بالصحة والسلامة المهنيين، وإرشادات وحملات السلامة الشهرية، التي تنظم لفائدة ١ ٥٠٠ من الموظفين و ٢٠٠ من المتعهدين
- إجراء دراسات استقصائية عن جودة الرعاية الصحية
- مراقبة واستخدام نموذج القائمة المختصرة للمرشحين التي تمت مراجعتها لتشمل تعليمات لمديري البرامج بإعطاء الأولوية للنساء المرشحات اللاتي يمتلكن الخبرة والمؤهلات المطلوبة
- تنفيذ نظام لاسلكي موسع لتغطية جميع المرافق الرئيسية للبعثة، بما في ذلك أماكن السكن حيث يتواجد ٢٠ أو أكثر من المستخدمين التابعين للبعثة. وسيتم توسيع نطاق التغطية موظفي البعثة من

الدخول إلى الشبكة في أي وقت، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ مثل الاضطرابات المدنية أو حالات تفشي الأوبئة

- تركيب شبكة خاصة افتراضية للعملاء في كامل حواسيب البعثة لإتاحة الدخول إلى شبكة البعثة من بُعد
- توحيد وظائف مكتب المساعدة وإدماجها مع مركز عمليات الشبكة، ومشغل مقسم الهاتف، ومركز الاتصالات الهاتفية بغرض توفير "مركز جامع متعدد الخدمات" يضم جميع خدمات دعم العملاء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

العوامل الخارجية

الامتثال لاتفاق مركز القوات؛ قيام الباعة والمتعهدين والموردين بتسليم البضائع وتقديم الخدمات حسب العقود المبرمة معهم؛ المحافظة على المناخ السلمي الآمن وعلى الاستقرار والسلام بين الجهات الفاعلة الإقليمية

الجدول ٥

نواتج الدعم القياسية: العنصر ٤، الدعم

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتنأوهم وإعادةهم إلى الوطن وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان) و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٣٢ من ضباط الإصلاحات والسجون وقسم إداري من ١ ٨١٧ موظفا مدنياً (بما في ذلك ٣ وظائف مؤقتة)	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٨٠٧ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان) و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٤٥ من ضباط الإصلاحات والسجون وقسم إداري من ١ ٨١٧ موظفا مدنياً (بما في ذلك ٣ وظائف مؤقتة)
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الدعم الذاتي المقدمة	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٧ ٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٠٤٠ صنفا من المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الدعم الذاتي	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٧ ٧١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٠١٥ صنفا من المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الدعم الذاتي

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات
	تقديم ٢٧٢ تقرير تحقق عن المعدات المملوكة تقديم ٢٧٢ تقرير تحقق عن المعدات المملوكة للملوكات إلى مقر الأمم المتحدة لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣٤٤ ٢ لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣٨٤٠ ٣ يوم عمل للشخص الواحد و ٥٧٢ ١ يوم عمل لموظف مدني و ٧٧٢ في مجال التفتيش و ٣٤٤ ٢ يوم عمل لموظف مدني و ٤٩٦ ١ يوم عمل لضابط أركان عسكري	تقديم ٢٧٢ تقرير تحقق عن المعدات المملوكة للملوكات إلى مقر الأمم المتحدة لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣٤٤ ٢ لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣٨٤٠ ٣ يوم عمل للشخص الواحد و ٥٧٢ ١ يوم عمل لموظف مدني و ٧٧٢ في مجال التفتيش و ٣٤٤ ٢ يوم عمل لموظف مدني و ٤٩٦ ١ يوم عمل لضابط أركان عسكري
	٤ رسائل إجمالية فصلية عن التقييمات التي أجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها	٤ رسائل إجمالية فصلية عن التقييمات التي أجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها
	عقد ٤ اجتماعات لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم	عقد ٤ اجتماعات لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم
	المساءلة الكاملة عن التحقق الكامل من المعدات المملوكة للأمم المتحدة	المساءلة الكاملة عن التحقق الكامل من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
	حصص الإعاشة تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٧٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة	حصص الإعاشة تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٧٧١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة
	تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من حصص الإعاشة الميدانية ومياه الشرب المعبأة وتوفير هذا الاحتياطي لقوة يبلغ قوامها ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٨١٩ من الأفراد العسكريين (٧٧١٩ من الوحدات، ٨٨ ضابط الأركان، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، أركان)، ٣٧٥ ١ من أفراد الشرطة (٤٩٨ و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، من ضباط الإصلاحيات والسجون، و ٨٤٥ من الموظفين المدنيين (٥٢٧ من أفراد الشرطة المشكلة)، و ٧٥٢ من الموظفين	تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من حصص الإعاشة الميدانية ومياه الشرب المعبأة وتوفير هذا الاحتياطي لقوة يبلغ قوامها ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٨١٩ من الأفراد العسكريين (٧٧١٩ من الوحدات، ٨٨ ضابط الأركان، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، أركان)، ٣٧٥ ١ من أفراد الشرطة (٤٩٨ و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، من ضباط الإصلاحيات والسجون، و ٨٤٥ من الموظفين المدنيين (٥٢٧ من أفراد الشرطة المشكلة)، و ٧٥٢ من الموظفين

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة)	المدنيين (٥١٥ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة)
إمدادات الوقود	إمداد ما متوسطه ٣٠٩ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٥٧ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بـ ١٣,٩ مليون لتر من الديزل والوقود	إمداد ما متوسطه ٣٠٩ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٥١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بـ ١٣,٥ مليون لتر من الديزل والوقود
صيانة أماكن العمل	صيانة وإصلاح ٨١ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١٠٣ مواقع للبعثة	صيانة وإصلاح ٧٧ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١٠١ موقع من مواقع البعثة
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل وإصلاح وصيانة ٥٥٤ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة، وهي المولدات الكهربائية التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات	تشغيل وإصلاح وصيانة ٤٠٠ مولد كهربائي مملوك للأمم المتحدة، وهي المولدات الكهربائية التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات
صيانة المباني الجاهزة	إصلاح وصيانة ٩٨٠ من مباني الإيواء الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و ٢٤٣ وحدة اغتسال، و ١٣٠ من الوحدات الجاهزة ذات الجدران اللينة المستخدمة في كافة مواقع البعثة في ليبيريا	إصلاح وصيانة ٩٨٠ من مباني الإيواء الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و ٤٢٢ وحدة اغتسال، و ١٨٢ من الوحدات الجاهزة ذات الجدران اللينة المستخدمة في كافة مواقع البعثة في ليبيريا
صيانة الطرق وإصلاحها	صيانة وترميم ١٠٠٠ كم تقريبا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	صيانة وترميم ٢٨٠ كم تقريبا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)
أسطول المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ٢٨٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانن وزويدرو	تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ١٤٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانن وزويدرو

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	وهارب وتومانبيرغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل) وهارب وتومانبيرغ وفوينجاما وغبارنغا وفي ٣ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها (وغرينفيل) وفي ٣ ورش للإصلاح والصيانة بمصادر خارجية وورشة واحدة لتصليح هياكل المركبات وتصليح هياكل المركبات	وهارب وتومانبيرغ وفوينجاما وغبارنغا وفي ٣ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها (وغرينفيل) وفي ٣ ورش للإصلاح والصيانة بمصادر خارجية وورشة واحدة لتصليح هياكل المركبات وتصليح هياكل المركبات
	إمداد ١ ١١٧ مركبة مملوكة للأمم المتحدة إمداد ٩٦٥ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٤٩٩ مركبة مملوكة للوحدات (بإستثناء المقطورات والملحقات) ب ٩,٦ ملايين لتر من المقطورات والملحقات) ب ٩,٥٥ ملايين لتر من الديزل والوقود لأغراض النقل البري الديزل والوقود لأغراض النقل البري	إمداد ١ ١١٧ مركبة مملوكة للأمم المتحدة إمداد ٩٦٥ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٤٩٩ مركبة مملوكة للوحدات (بإستثناء المقطورات والملحقات) ب ٩,٦ ملايين لتر من المقطورات والملحقات) ب ٩,٥٥ ملايين لتر من الديزل والوقود لأغراض النقل البري الديزل والوقود لأغراض النقل البري
أسطول الطائرات	تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ طائرة تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٥ طائرة ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية	تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ طائرة تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٥ طائرة ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية
	توفير ١٢,٤ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية توفير ٩,٧ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية	توفير ١٢,٤ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية توفير ٩,٧ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية
ساعات الطيران	٩ ٤٥٦ ساعة طيران (منها ١ ٧٦١ ساعة تنفذها ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٧ ٦٩٥ ساعة تنفذها ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة)، وتشمل الرحلات الجوية المكونية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية العسكرية	٩ ٤٥٦ ساعة طيران (منها ١ ٧٦١ ساعة تنفذها ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٧ ٦٩٥ ساعة تنفذها ١٥ طائرة ذات أجنحة دوارة)، وتشمل الرحلات الجوية المكونية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية العسكرية
	١ ٣٧٠ ساعة طيران (منها ١٠٠ ساعة تنفذها الطائرات الثابتة الجناحين و ١ ٢٧٠ ساعة تنفذها الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) وذلك في إطار دعم الانتخابات	١ ٣٧٠ ساعة طيران (منها ١٠٠ ساعة تنفذها الطائرات الثابتة الجناحين و ١ ٢٧٠ ساعة تنفذها الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) وذلك في إطار دعم الانتخابات
مواقع المطارات	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات و ٣٥ موقعا لهبوط الطائرات العمودية و ٣٥ موقعا لهبوط الطائرات العمودية	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات و ٣٥ موقعا لهبوط الطائرات العمودية و ٣٥ موقعا لهبوط الطائرات العمودية

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
المرافق الطبية	تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، ٣ مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني، ومستشفى واحد مملوك للوحدات من المستوى الثالث، و ٢٣ محطة المستوى الثالث و ٢٣ محطة إسعاف أولي مملوكة للوحدات لفائدة جميع مملوكة للوحدات لفائدة جميع أفراد البعثة	تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، ٣ مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني، ومستشفى واحد مملوك للوحدات من المستوى الثالث و ٢٣ محطة المستوى الثالث و ٢٣ محطة إسعاف أولي مملوكة للوحدات لفائدة جميع أفراد البعثة
	صيانة القدرات على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي، بما في ذلك الإجلاء إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا	صيانة القدرات على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي، بما في ذلك الإجلاء إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا
	صيانة مرافق تستهدف جميع أفراد البعثة بتقديم خدمات اختيارية وسرية للمشورة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية	صيانة مرافق تستهدف جميع أفراد البعثة بتقديم خدمات اختيارية وسرية للمشورة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية
	تنظيم ٢٢ دورة تدريبية توجيهية لجميع فئات الموظفين للتوعية بالأمور المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما	تنظيم ٢٢ دورة تدريبية توجيهية لجميع فئات الموظفين للتوعية بالأمور المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما
	تنظيم دورة تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران لـ ٢٠ من الموظفين الوطنيين المتمركزين خارج مونروفا	تنظيم دورة تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران لـ ٢٠ من الموظفين الوطنيين المتمركزين خارج مونروفا
الاتصالات	تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، ويشمل ٥٣ جهاز إعادة إرسال تعمل بالتردد العالي و ٢٠٧ أجهزة للاتصال اللاسلكي تعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا منها المحمولة باليد والثابتة والمتنقلة في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة مع تحقيق نسبة لتوافرها تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (مدة عدم التوافر ٤,٤ ساعات/السنة)	تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، ويشمل ٥٣ جهاز إعادة إرسال تعمل بالتردد العالي و ١٠٨ أجهزة للاتصال اللاسلكي تعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا منها المحمولة باليد والمتنقلة و ٥٦ محطة ثابتة في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة مع تحقيق نسبة لتوافرها تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (مدة عدم التوافر ٤,٤ ساعات/السنة)

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	تشغيل وصيانة محور اتصالات لمحطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية ما بين البعثات والاتصالات الصوتية الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية وخدمات الإنترنت للبعثات في حال تقدم خدمات الإنترنت، بحيث تتحقق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة	تشغيل وصيانة محور اتصالات لمحطة أرضية و ١٨ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية ما بين البعثات والاتصالات الصوتية الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية وخدمات الإنترنت للبعثات في حال تقدم خدمات الإنترنت، بحيث تتحقق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة
	تشغيل ودعم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٦ مقسما هاتفيا و ٧٠٣ هواتف محمولة و ١٠٠ هاتف محمول للاتصالات الساتلية من نظام الثريا و ٣٥ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات عريضة النطاق. إنجاز نسبة ٢٥ في المائة من عملية استبدال مقاسم الاتصالات الهاتفية MD110 في المائة بنموذج جديد لنظام MX-ONE في القطاع ألف-٢ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة	تشغيل ودعم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٢٦ مقسما هاتفيا و ٩٥٠ هواتف محمولة و ٨٠ هاتف محمول للاتصالات الساتلية من نظام الثريا و ٣٤ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات عريضة النطاق. تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة
	تشغيل ودعم وصيانة ٥٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ١١٠ أنظمة لاسلكية رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، بحيث يتم استخدام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة لأكثر من نصف الوقت واستخدامها إلى حد الإشباع لأقل من ٣ في المائة من الوقت	تشغيل ودعم وصيانة ٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٦٦ نظاما لاسلكيا رقميا رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، بحيث يتم استخدام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة لأكثر من نصف الوقت واستخدامها إلى حد الإشباع لأقل من ٣ في المائة من الوقت
	الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واقتحام الشبكة والفيروسات لكي تصل نسبة توافر البيانات وسلامتها إلى ٩٩,٩٥ في المائة	الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واقتحام الشبكة والفيروسات لكي تصل نسبة توافر البيانات وسلامتها إلى ٩٩,٩٥ في المائة

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
المعلومات والخرائط الجغرافية	تخطيط وتنفيذ ٦ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية، ودورة تدريبية متعلقة بالخرائط لـ ٧٢ من موظفي البعثة، والمراقبين العسكريين، وضباط شرطة الأمم المتحدة، وموظفي الأمن وغيرهم وذلك لموظفي البعثة، والمراقبين العسكريين، وضباط شرطة الأمم المتحدة، وضباط هيئة الموظفين الميدانيين	تخطيط وتنفيذ ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية، ودورة تدريبية متعلقة بالخرائط لـ ٧٠ من موظفي البعثة، والمراقبين العسكريين، وضباط شرطة الأمم المتحدة، وضباط هيئة الموظفين الميدانيين
	الأركان، وضباط الأمن، وموظفي العمليات الجوية، وموظفي القسم الهندسي	
	إنتاج وصيانة وتوزيع ٦ ٦٠٠ من إنتاج وصيانة وتوزيع ٤ ٨٠٠ من مختلف مختلف خرائط العمليات (خرائط خرائط العمليات، والخرائط المواضيعية، بمقاييس رسم كبيرة لكل مدينة من المدن وخرائط الصور المأخوذة بالسواتل، والخرائط الرئيسية (١: ٥٠٠ ٠٠٠، ١: ٢٥٠ ٠٠٠، الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والخدمات ١: ١٠٠ ٠٠٠، ١: ٥٠٠ ٠٠٠، ١: ٧٥٠ ٠٠٠)، الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم وكذلك خرائط تتعلق بالدعم الانتخابي عمليات البعثة	
	تغطية مساحة ٨٩٠ ٩٥٤ كيلومترا مربعا في تغطية مساحة ٨٩٠ ٩٥٤ كيلومترا مربعا في عملية جمع البيانات الجغرافية المكانية (٨٠ في في عملية جمع البيانات الجغرافية المكانية المائة من البلد بأسره) (٦٠ في المائة من هذه (٨٠ في المائة من البلد بأسره) التغطية لدعم عمليات البعثة و ٤٠ في المائة لدعم الانتخابات)	
	تشغيل ودعم وصيانة القدرة السلسة على الاتصال بشبكة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة إلكترونية خاصة على الإنترنت، وتحقيق نسبة توافر تتجاوز	تشغيل ودعم وصيانة القدرة السلسة على الاتصال بشبكة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة إلكترونية خاصة على الإنترنت، وتحقيق نسبة توافر تتجاوز

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	٩٩,٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤٤ ساعة/السنة)	٩٩,٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤٤ ساعة/السنة)
	تشغيل ودعم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لنسبة ٨٠ في المائة من المواقع مما يعني حصول نسبة ٩٥ في المائة من المستخدمين على نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة	تشغيل ودعم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لنسبة ٨٠ في المائة من المواقع مما يعني حصول نسبة ٩٥ في المائة من المستخدمين على نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة
	تشغيل ودعم وصيانة وصليتي إنترنت لليبريا وجنوب شرق ليبريا من خلال كابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في كوت ديفوار، مع تحقيق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة	تشغيل ودعم وصيانة وصليتي إنترنت لليبريا وجنوب شرق ليبريا من خلال كابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في كوت ديفوار، مع تحقيق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة
	تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة توافر عالية (٩٩,٩٥ في المائة)	تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة توافر عالية (٩٩,٩٥ في المائة)
	تشغيل ودعم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمستخدمين النهائيين (١ ١٢٧ حاسوباً حِجَرياً، و ١ ١٠٧ حواسيب مكتبية، و ٩٥ من الخواديم والطابعات وأجهزة الفاكس والإرسال الرقمية) بحيث لا تتجاوز نسبة المعدات التي تنطبق عليها معايير التقادم ٥ في المائة، وكذلك ٢٦ حاسوباً حِجَرياً للانتخابات	تشغيل ودعم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين (١ ١٥٤ حاسوباً حِجَرياً، و ١ ٤٦٧ حاسوباً مكتبية، و ٩٥ من الخواديم والمعدات الأخرى، بما في ذلك الطابعات وأجهزة الفاكس والإرسال الرقمية)
	تشغيل ودعم وصيانة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للمكتبة المرجعية لتكنولوجيا المعلومات	

النواتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة: العنصر ٤، الدعم

الناتج	المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
المرافق والهياكل الأساسية	توفير خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك التخلص من مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ١٠٣ مواقع	توفير خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك التخلص من مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ١٠١ من مواقع البعثة في ليبيريا
	تشغيل وصيانة ٤١ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة توفر المياه لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	تشغيل وصيانة ٤٣ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة توفر المياه لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات
	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية للوقوف على مدى الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام ولمبادئ التوجيهية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية للوقوف على مدى الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام ولمبادئ التوجيهية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية
	بناء ١٠ أفران لمعالجة/حرق نفايات الوقود في ١٠ من مواقع البعثة	تشغيل وصيانة ٧ محطات لمعالجة النفايات
	حفر ٦ آبار لتزويد القوات بالمياه	
النقل البري	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ راكب كل يوم، وخمسة أيام في الأسبوع، وعند الاقتضاء أثناء عطلة نهاية الأسبوع، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق/أماكن العمل التابعة للبعثة	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، ولخمسة أيام في الأسبوع، وعند الاقتضاء أثناء عطلة نهاية الأسبوع، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق/أماكن العمل التابعة للبعثة
حملة إعلامية عن إصلاح القطاع الأمني/حملة إعلامية لدعم القطاع الأمني من خلال تعزيز التدابير المتخذة من أجل	توثيق وإنتاج برنامج فيديو قصير يسلط الضوء على عمل عناصر قطاع الأمن الليبيري، من قبيل وحدة مواجهة حالات الطوارئ، بما فيها الدوريات الأمنية الليلية بالتعاون مع شرطة	تغطية متعددة الوسائط من خلال إصدار تقارير متوازنة عن عمل الوكالات الأمنية تسلط الضوء على عمل القطاع الأمني الليبيري من قبيل وحدة مواجهة حالات الطوارئ والشرطة الوطنية الليبرية

تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليريريا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في القطاع الأمني وتعزيز القانون والنظام، وتحسين القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية

الأمم المتحدة

تنفيذ حملة لخفارة المجتمعات المحلية في ١٥ مقاطعة باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، ومن خلال توزيع ١٠٠٠ قميص تي - شيرت و ٥٠٠٠٠ منشور، وتصميم وإنتاج إعلانين للخدمة العامة بواسطة الفيديو سيتم بثهما على المحطات التلفزيونية الوطنية، وبث برنامج إذاعي أسبوعي على إذاعة البعثة لمدة ٦٠ دقيقة (يعاد بثه) معد لتثقيف المستمعين بشأن سيادة القانون والقضايا الأمنية، بما في ذلك الإعلام بشأن مبادرات خفارة المجتمعات المحلية

إنتاج برامج وبثها من إذاعة البعثة للتعريف بالأنشطة التي تضطلع بها الحكومة والبعثة في القطاع الأمني، لتوعية الأجهزة الأمنية بالقضايا الجنسانية من بين قضايا أخرى، بطرق منها بث نشرات إخبارية منتظمة، و ٢٠ إعلاناً إذاعياً وأغنية إذاعية للخدمة العامة؛ وإنتاج إعلاني فيديو للخدمة العامة وبثهما على المحطات التلفزيونية الوطنية للمساعدة في الترويج لاستقدام الموظفين إلى وكالات الأمن الوطنية واستبقائهم فيها، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين؛ وتقديم إحاطات صحفية مشتركة في البعثة مع شرطة الأمم والمفتش العام للشرطة المتحدة بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالأمن، وإعداد نشرات صحفية وتوزيعها عن حملات التوعية المشتركة لخفارة المجتمعات المحلية، واحتفالات التخرج، وغيرها من المناسبات ذات الصلة بشرطة الأمم المتحدة/الشرطة الوطنية الليبرية

وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، والشرطة المجتمعية والمشاريع سريعة الأثر ذات الصلة. ونشر قصص النجاح في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال إنتاج وتوزيع ١٣ نشرة أخبار يومية، وبث برنامجين أسبوعيين مدة كل منهما ساعة واحدة (Crimewatch و Community Court و Dateline Liberia و Coffee Break) وتوزيع برنامجي فيديو مدة كل منهما ٣ دقائق على ٤ محطات تلفزيونية، ونشر قصص إخبارية في ١٢ عدداً فصلياً من مجلة United Nations Focus، وعلى الموقع الشبكي للبعثة، وإصدار ٢٤ نشرة صحفية وتقديم ١٢ إحاطة صحفية، ومقابلة ولقاء تيسيريا صحفياً بشأن القضايا المتصلة بالأمن، وبث ١٢ حلقة إذاعية من برنامج Spokesperson's Coffee Break ومتعددة الوسائط بشأن القضايا المتصلة بالأمن، من قبيل الشرطة المجتمعية، واستقدام إناث للعمل شرطيات، وسلامة المرور، ومنع الجريمة تم بثها في ١٠ إعلانات للخدمة العامة في إذاعة البعثة، وفي ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية، وتم بث إعلان فيديو للخدمة العامة على ٤ محطات تلفزيونية و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية، وإقامة دورة للتوعية في ١٥ مقاطعة من خلال ٨ أفرقة من رواة الأخبار التقليديين، وعرض ١٥ مسرحية وتقديم ٦ أغاني من فرق موسيقية، وتوزيع ٢٠٠٠ قميص تي - شيرت، و ٣٠٠٠٠ منشور، و ٥٠٠٠ لاصق، و ٥٠٠٠ سوار، و ٢٥٠٠٠ ملصق، و ٢٠ لافتة

إجراء حملات إعلامية لدعم توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد/وحملات إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو توطيد السلام/استراتيجية الحد من الفقر/دعم تحسين الأوضاع الإنسانية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية في كافة أنحاء البلد لدعم إعداد وإجراء الانتخابات في ليبيريا، بطرق منها تقديم إحاطات صحفية منتظمة ليتم بثها على إذاعة بعثة الأمم المتحدة، وإصدار نشرات صحفية، وتقديم ٣ تقارير يومية على إذاعة البعثة و ١٣ نشرة إخبارية يومية، و ٦ برامج أسبوعية مستقلة للقضايا الراهنة والنقاش

القيام في ظل التعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، بتصميم مواد أساسية للتوعية بما في ذلك منتجات إذاعية ومرئية ومطبوعة، وتوفير الدعم لإجراء الانتخابات في ليبيريا، بما في ذلك تثقيف الجمهور الليبيري وتوعيته بشأن العملية الانتخابية ومشاركة الناحيين، من خلال تقديم إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع نشرات صحفية، وتحديد المواضيع لإعداد ٣ برامج فيديو تثقيفية قصيرة وإنتاجها، وبرنامجي فيديو وثائقيين مدة كل منهما ٢٠ دقيقة، ونشر قصص نجاح عملية تسجيل الناحيين، وحملات التحقق وتوعية المواطنين التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات الفعلية، وكذلك مشاريع التأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وذلك في الأعداد الفصلية من مجلة UN Focus وعلى الموقع الشبكي للبعثة

إعداد رسائل رئيسية وبثها أسبوعياً من إذاعة البعثة في إعلانات الخدمة العامة والمسلسلات الدرامية لشرح القوانين الأساسية في ليبيريا، بما في ذلك الحق في العدالة

تغطية متعددة الوسائط للمسائل المتصلة بإقامة الحكم الرشيد، وتعزيز أنشطة مكافحة الفساد، ومكافحة الفقر، والصحة، والتنمية، والأنشطة الإنسانية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتقديم تقارير عن اللاجئين من كوت ديفوار وعن الجهود التي تقوم بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الحدود المشتركة تعزيز مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة؛ وأنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة، من خلال ٨ برامج حوارية أسبوعية مدة كل منها ساعة واحدة (Palaval Hut و One Voice و Reflections و Problem Page و Capital Report، و Front Page، و Civil Affairs، و Our President)؛ وأربعة برامج أسبوعية مدة كل منها ثلاثون دقيقة (UNMIL Postbag، و You and Your Health، و Staying Alive، و School days)، وبرنامجي يوميين (United Nations and African News، و Your Morning) و ٢٠٦ حلقات من برنامج Coffee Break، و ٢٠٨ حلقات من برنامج Nightshift، و ٥٢ حلقة من برنامج Health is our Wealth، و ٥٢ حلقة من برنامج Let's Talk about Sex؛ ونشر ٨ مقالات في أعداد فصلية من مجلة UN Focus وعلى الموقع الشبكي للبعثة، وعلى صفحة الفيسبوك؛ وتقديم برنامج فيديو مدته ثلاث دقائق؛ وعقد ١٠ مؤتمرات صحفية ومقابلات مع ضيوف من قبيل وزير الشؤون الإنسانية والتنمية؛ وإصدار ١٠ نشرات صحفية وتقديم ١٢ حلقة من البرنامج الإذاعي Spokesperson's Coffee Break

تخطيط وتنفيذ حملة متعددة الوسائط للتشجيع على المشاركة في المصالحة، وتعزيز الأهداف الإنمائية

إنتاج برامج أسبوعية منتظمة تبثها إذاعة البعثة، بما فيها حلقات نقاش ومقابلات، تشمل

أنشطة السجون ومؤسسات القطاعين القانوني والقضائي

للألفية، واستراتيجية الحد من الفقر، والتثقيف بفيروس نقص المناعة البشرية والتعايش مع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعدم اللجوء إلى العنف، من خلال مختلف الحملات المحددة الأهداف، بما في ذلك بث ١٠ إعلانات إذاعية للخدمة العامة، وبرنامجين إذاعيين (برنامج Periscope يُبث كل أسبوعين، وبرنامج Civil Affairs يُبث أسبوعياً)، وإعلاني فيديو للخدمة العامة، وتقديم عرض مسرحي واحد و ٤ حفلات لفرق موسيقية، وأغنيتين، وتنظيم مناسبة من قبيل "A Star is Born"، وإقامة ٣ احتفالات لأيام الأمم المتحدة (اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، و ١٦ يوماً من النشاط، بما في ذلك يوم حقوق الإنسان)، وتوزيع ٣٠ ٠٠٠ منشور، و ٢٥ ٠٠٠ ملصق، و ٣ ٠٠٠ قميص تي - شيرت، و ٥ ٠٠٠ سوار، وتنظيم ١٥ دورة توعية مجتمعية، وتوزيع نشرات صحفية؛ وعقد ٢٠ اجتماعاً لفريق الأمم المتحدة للاتصالات وإلقاء ٥ محاضرات على المؤسسات الجامعية

تغطية متعددة الوسائط لأنشطة السجون ومؤسسات القطاعين القانوني والقضائي لتوضيح القانون الليبري، والحق في العدالة، والتقدم المحرز فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وإنتاج ٣ برامج إذاعية منتظمة تبث أسبوعياً من إذاعة البعثة، هي: Girl Power، و Women's World، و Let's Talk about Sex، بما في ذلك عقد حلقات نقاش وإجراء مقابلات؛ وإنتاج ٥٢ برنامجاً إذاعياً مختلفاً، بما في ذلك Dateline Liberia، و Community Court، و Creek Town، و Periscope (وحدة العمل في

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة التأهيل والمصالحة، من خلال الاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتوزيع ٥٠ ٠٠٠ منشور، و ١ ٠٠٠ ملصق، و ٥ ٠٠٠ قميص تي - شيرت، وإنتاج ٤ برامج فيديو للتوعية وإقامة ١٥ دورة للتوعية المجتمعية (دورة في كل مقاطعة)، وبث برامج أسبوعية على إذاعة البعثة تهدف إلى تثقيف الجمهور بشأن قضايا التنمية الوطنية وإعادة التأهيل، وتقديم إحاطات صحفية عن القضايا المتصلة

تنظيم حملة إعلامية لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية في ليريا/حملة إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو السلام

الأمم المتحدة)، و That Children's Business،
Nationwide، و This Government Thing،
و Between You and Me؛ وتقديم ١٢٠ نشرة
إخبارية أسبوعية، و ٢٦٠ حلقة من برنامج
Coffee Break؛ وبرنامجي فيديو قصيرين؛ ونشر
٨ مقالات في مجلة UN Focus؛ وعقد ٨ مؤتمرات
صحفية مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها
وبرامجها؛ وإصدار ٨ نشرات صحفية، وإنتاج
٦ حلقات من البرنامج الإذاعي Spokesperson's
Coffee Break

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية بهدف الترويج للعدالة
وحقوق الإنسان، ومكافحة الاستغلال الجنسي
والاغتصاب تتمثل في بث ١٠ إعلانات للخدمة
العامة على إذاعة البعثة، وعلى المحطات الإذاعية
المجتمعية؛ وبث إعلان فيديو للخدمة العامة عن
الإيدز وحقوق الأطفال على ٤ محطات تلفزيونية،
وتوزيع ٣٠ ٠٠٠ منشور، و ١٠ ٠٠٠ ملصق،
و ٢ ٠٠٠ قميص تي - شيرت؛ وإجراء ١٥ دورة
توعية مجتمعية من خلال الاستعانة بخدمات
٨ أفرقة من رواة الأخبار التقليديين. وتعزيز فهم
العملية الانتقالية من خلال إصدار ٨ أعداد من
UNIMIL Today؛ وتنظيم ٥ مناسبات خاصة
(اليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة،
واليوم الدولي للسلام، والفنون من أجل حقوق
المرأة، ويوم الإذاعات الدولي من أجل الطفل،
ويوم الطفل الأفريقي)؛ ونشر ١٠ مقالات على
الإنترنت وفيسبوك؛ ونشر ٥٠ صورة من صور
اليوم؛ وتقديم ٨ إحاطات صحفية، بمشاركة
ضيوف من الحكومة؛ وإصدار ١٢ نشرة صحفية؛
وبث ٨ حلقات إذاعية من برنامج
Spokesperson's Coffee Break

بالأراضي في ليبيريا. مشاركة ضيوف من وزارة
الأراضي، وعن مشاركة المرأة، بمشاركة
ضيوف من وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية،
وتوزيع نشرات صحفية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم إجراء
الانتخابات في ليبيريا، بطرق منها تقديم
إحاطات صحفية منتظمة وإصدار نشرات
صحفية، وتقديم ٣ تقارير يومية على إذاعة
البعثة وتقديم ١٣ نشرة أخبار يومية، وتقديم
٦ برامج أسبوعية مستقلة للقضايا الراهنة والنقاش
تنفيذ حملة إعلامية في كافة أنحاء البلد من
خلال توزيع ٤٠ ٠٠٠ منشور و ١ ٠٠٠
ملصق و ٥ ٠٠٠ قميص تي - شيرت،
والاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار
التقليديين، وبث ٦ نشرات أخبار يومية على
إذاعة البعثة، وبث ٣ حلقات أسبوعية من
برنامج Dateline Liberia و ٥ حلقات
أسبوعية من برنامج Coffee Break، وتقديم
إحاطات صحفية منتظمة، وتوزيع نشرات
صحفية، ونشر قصص نجاح مشاريع إعادة
الإدماج والتأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق
الأمم المتحدة القطري وذلك في أعداد فصلية
من مجلة UNMIL Focus وفي موقع البعثة على
شبكة الإنترنت

تنظيم حملة إعلامية لدعم
التقدم المحرز في تأهيل السكان
المتضررين من الحرب وإعادة
إدماجهم في المجتمعات المحلية
المضيفة/الإبلاغ عن التقدم
المحرز فيما يتعلق بسيادة
القانون واحترام حقوق
الإنسان

تنظيم ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية (٤ دورات في كل مقاطعة) وبث برامج إذاعية شهرية للتوعية العامة في المقاطعات الـ ١٥ جميعها، وتقديم إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع نشرات صحفية للإعلان عن قضايا حقوق الإنسان، بما فيها ولاية ومهام اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وإنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبثها على إذاعة البعثة، وإنتاج إعلاني فيديو للخدمة العامة وبرنامج فيديو درامي قصير لتوزيعها على المحطات التلفزيونية الوطنية بشأن قضايا محددة، بما فيها حقوق الأطفال ووصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والاعتصاب

بث برامج على إذاعة البعثة مرتين في الأسبوع بهدف توفير المعلومات والتثقيف في القضايا المتصلة بالفيروس/الإيدز

توفير خدمات الأمن في ١٨٦ من مراكز الحراسة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة في مقاطعات ليبيريا الـ ١٥

توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة ولجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها

تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنويا

تنفيذ خطة مراقبة البعثة بالاستناد إلى معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ واختبار قاعدة بيانات المراقبة سنويا واستخدامها في جميع المناطق

توفير خدمات الأمن في ١٨١ من مراكز الحراسة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة في مقاطعات ليبيريا الـ ١٥

توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة ولجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها

تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنويا

تنفيذ خطة سنوية لمراقبة البعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة الأمن

توفير خدمات الأمن

توفير الحماية المباشرة

الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية

خطة مراقبة البعثة

النتائج	المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
معايير العمل الأمينة الدنيا/معايير العمل الأمينة الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	القيام سنويا بتحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمينة الدنيا/معايير العمل الأمينة الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	القيام سنويا بتحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمينة الدنيا/معايير العمل الأمينة الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد
برامج التدريب الأمني	وضع برامج التدريب الأمني لفائدة ٣٠ موظفا أمنيا وطنيا و ٤٥ موظفا أمنيا دوليا، تشمل الحماية من الحريق/الوقاية/القيادة في حالات الحوادث/المبادئ الأساسية للتصدي للحريق، وتدريب ٢٠ موظفا دوليا على استعمال حقائب لوازم إسعاف الإصابات	توفير تدريب تمهيدي على الأمن لجميع الموظفين الجدد في البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتدريب ٣٢ من رجال الإطفاء وجهاً التنسيق الإقليمية في مجال مكافحة الحرائق في سياق عمليات إلزامية لمكافحة الحرائق والإنقاذ. وتنظيم دورة تدريبية للتوعية بالحرائق لـ ٤٥٠ من موظفي البعثة، والأفراد العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفي وكالات الأمم المتحدة. وتدريب ٩٠ مراقب حرائق
النقل البحري	تشغيل سفينة شحن ساحلية واحدة	تشغيل سفينة شحن ساحلية واحدة
	تخزين وتوريد ٠,٦ مليون لتر من وقود النقل البحري	تخزين وتوريد ٠,٦ مليون لتر من وقود النقل البحري

الجدول ٧

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	أع م	أع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١	١	١	-	٣	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	١	١	١	-	٣	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٢	١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	٢	١

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)			
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٢	١	١	٥	٢	-	٧	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٢	١	١	٥	٢	-	٧	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة دعم البعثات										
مكتب مدير دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٢	٨	١٨	١٣	٤١	٦٠	١٠	١١١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٢	٨	١٨	١٣	٤١	٦١	١٠	١١٢	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
الخدمات الإدارية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٦	١٢	٤٩	٧٨	١١٩	٥١	٢٤٨	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	١٦	١٢	٥٠	٧٩	١٢٠	٥١	٢٥٠	-
صافي التغير	-	-	-	-	١	١	١	-	٢	-
خدمات الدعم المتكامل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٧	٢٩	١١٣	١٦٠	٦١٥	١٢٨	٩٠٣	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	١٧	٢٩	١١٢	١٥٩	٦١٤	١٢٨	٩٠١	-
صافي التغير	-	-	-	-	(١)	(١)	(١)	-	(٢)	-
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٤١	٥٩	١٧٥	٢٧٩	٧٩٤	١٨٩	١ ٢٦٢	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٤	٤١	٥٩	١٧٥	٢٧٩	٧٩٥	١٨٩	١ ٢٦٣	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
قسم الأمن										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١١	٦٥	٧٧	١٦٦	-	٢٤٣	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	١١	٦٥	٧٧	١٦٦	-	٢٤٣	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(ب) تمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية بمقدار وظيفة واحدة (إعادة انتداب موظف وطني واحد من شعبة دعم النظامين القانوني والقضائي إلى قسم إدارة الموارد البشرية)

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة من قسم إدارة الممتلكات وإعادة انتداب وظيفة واحدة من المكاتب الإقليمية إلى مكتب الاتصالات والإعلام)

٦٠ - يشتمل مكتب مدير دعم البعثة على المكتب المباشر للمدير، والمكاتب الإقليمية، وقسم الميزانية، ووحد سلامة الطيران، ومكتب الاتصالات والإعلام.

المكاتب الإقليمية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة

٦١ - انشأ مكتب مدير دعم البعثة ثمانية مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البعثة من أجل توفير الدعم لأفراد البعثة المنتشرين في المناطق وتتبع ودعم تحقيق أهداف الأداء المحددة. واستنادا إلى التقييم الذي أجرته البعثة بشأن قدرة المكاتب الإقليمية على تنفيذ مهامها في ضوء الملاك الحالي للموظفين المكون من ٢٤ وظيفة (٤ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٨ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة)، يقترح إعادة انتداب موظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى مكتب الاتصالات والإعلام.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين

٦٢ - سيستمر مكتب الاتصالات والإعلام، الذي يتألف ملاكه الوظيفي الحالي من ٦٤ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٦ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، في موافاة الجمهور على الصعيدين الوطني والدولي بمعلومات عامة تنسم بالمصادقية والدقة وحُسن التوقيت دعماً لولاية البعثة المتمثلة في دعم عملية السلام وللجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الاستقرار وإرساء سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، سيؤدي العنصر الإعلامي بالبعثة دورا حاسما في المساعدة على التعامل مع توقعات الجماهير الليبرية وتهدئة قلقها إزاء الخفض التدريجي المتوقع للعنصر العسكري بالبعثة وانتقاله، فضلا عن تعزيز بناء قدرات الموظفين الوطنيين من خلال التدريب.

٦٣ - ولأجل تمكين المكتب من العمل على رصد ردود الفعل إزاء منتجاته وبرامجه، بما يضمن تقييم أنشطة المكتب بانتظام مع إجراء التعديلات المناسبة، ويجعل من الممكن تقييم البرامج والمنتجات والأنشطة التي يمكن نقلها إلى السلطات الوطنية في سياق تحوّل البعثة، يُقترح أن يتم دعم مكتب الاتصالات والإعلام بوظيفتي موظف وطني من فئة الخدمات العامة، أحدهما لمساعدٍ في مجال البث الإذاعي، والأخرى لمساعدٍ في مجال تكنولوجيا البث الإذاعي، يتم استيعابهما من خلال إعادة انتداب موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة أحدهما من قسم إدارة الممتلكات والآخر من المكاتب الإقليمية. وستضمن القدرات المعززة للمكتب أيضا أن يتم حفظ وتطوير قواعد البيانات وفقا للسياسة التشغيلية لإدارة الإعلام، وأن يتم تسليم نسخ إلى المؤسسات الليبرية وإلى وكالات منظومة الأمم المتحدة لاستخدامها كمرجع وكذاكرة مؤسسية.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من القسم الهندسي إلى قسم إدارة الموارد البشرية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة انتداب إلى قسم إدارة الموارد البشرية: ٣ وظائف موظف وطني من فئة الخدمات العامة من قسم المالية، ووظيفة ١ لموظف وطني من الفئة الفنية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، ووظيفة ١ لموظف وطني من فئة الخدمات العامة من القسم الهندسي؛ يعادها إعادة انتداب ٣ وظائف موظف وطني من فئة الخدمات العامة من قسم إدارة الممتلكات إلى مكتب الاتصالات والإعلام (وظيفة ١) ووحدة إدارة الإعلام (وظيفتان)؛ وإعادة تصنيف وظيفتي موظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتي موظف فني وطني)

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٥ وظائف

٦٤ - يتولى قسم إدارة الموارد البشرية بملاكه الوظيفي الحالي البالغ ٦١ موظفاً (٢٠ موظفاً دولياً، و ٢٨ موظفاً وطنياً، من بينهم ٣ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، مسؤولية تعيين الموظفين وإدارة شؤون موظفي البعثة. وللقسم أهمية بالغة في الإنتاجية الإجمالية لقوة عاملة كبيرة، وفي توفير الخدمات بفعالية وكفاءة للموظفين، بما في ذلك تدريب أفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين.

٦٥ - وبعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن إدارة الموارد البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بتبسيط الترتيبات التعاقدية، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بمواءمة شروط الخدمة في الميدان، ومع الأخذ في الاعتبار أن حجم العمل في القسم قد ازداد بشكل كبير، أُعيرت ست وظائف إلى قسم إدارة الموارد البشرية. ويقترح الآن أن تتخذ هذه الترتيبات الطابع الرسمي من خلال إعادة انتداب الوظائف ذات الصلة ألا وهي: وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون الموارد البشرية من القسم الهندسي؛ وثلاثة وظائف لموظف وطني من فئة الخدمات العامة لمساعدين للموارد البشرية من قسم الشؤون المالية، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني ليعمل كموظف تدريب من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي؛ ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون التدريب من القسم الهندسي.

وحدة إدارة المعلومات

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

٦٦ - بلغت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تنفيذها لبرنامجها الخاص بإدارة السجلات مرحلة دقيقة بالنسبة لتطبيق نظام تصنيف ملفات إدارة عمليات حفظ السلام وجدول الاحتفاظ بالموظفين في عمليات حفظ السلام، حيث يجب تطبيقهما على جميع السجلات الورقية والإلكترونية في جميع أنحاء البعثة. وتشتمل وحدة إدارة المعلومات على أربع وحدات فرعية، وهي إدارة السجلات؛ والتسجيل والمحفوظات؛ والبريد والحقيبة الدبلوماسية؛ وخدمات الاستنساخ. وتقوم الوحدة الفرعية للبريد والحقيبة الدبلوماسية بتسجيل وإيصال ١ ٦٦٥ بندا من الرسائل والطرود البريدية شهريا في حين تقوم الوحدة الفرعية لخدمات الاستنساخ بمعالجة ما يقرب من ١٥٠ رزمة ضخمة من الوثائق شهريا. وتحتفظ وحدة إدارة المعلومات بـ ١ ٧٦١ صندوقا كأرشيف بمقر البعثة وقاعدتها اللوجستية الرئيسية، وهي تمثل نسبة ضئيلة من المجموعة الكلية للسجلات بمواقع مختلفة في جميع أنحاء البعثة. وفي ضوء الحجم الكبير من العمل الذي تضطلع به وحدة إدارة المعلومات، من المقترح أن يتم تعزيز ملاكها الوظيفي المأذون به حاليا، ويبلغ ١٠ وظائف (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) بموظفين اثنين وطنيين من فئة الخدمات العامة يشغل كل منهما وظيفة كاتب المحفوظات ويتم استيعابهما بإعادة انتداب موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من قسم إدارة الممتلكات.

٦٧ - وسيستمر شاغلو الوظائف في حفظ وترتيب وتنظيم السجلات غير النشطة المخزنة في المحفوظات وفقا للإجراءات والمعايير المتبعة لدى الأمم المتحدة، وفي تسهيل عملية تحويل السجلات شبه النشطة أو غير نشطة من مختلف الأقسام، وفي إدارة صناديق المحفوظات، كما سيضطلعون بعمليات فرز السجلات المنقولة إلى عهدة وحدة إدارة المعلومات، ووضع البطاقات التعريفية عليها، وإدخالها في الصناديق، ووضعها على الرفوف، وتسهيل استرجاع الملفات، وإعداد السجلات بشكل دوري إما لتدميرها أو لإرسالها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في المقر استنادا إلى جدول الاحتفاظ بعمليات حفظ السلام، والاحتفاظ بسجل بجميع البنود التي طرحها، والواردة في السجل بحسب تسلسلها، والمشاركة في مشاريع رقمنة محفوظات الأرشيف الطويلة الأجل أو الدائمة، وضمان استيفاء مباني الأرشيف للمعايير البيئية والأمنية المتبعة.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الوطنيون: إعادة تصنيف وظيفتي موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتي موظفين وطنيين من الفئة المهنية

٦٨ - يقوم قسم الخدمات الطبية بإدارة ٨ عيادات من المستوى الأول في جميع أنحاء منطقة البعثة ويشرف على إدارة ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات ومستشفى واحدا من المستوى الثالث مملوكة للوحدات لدعم النظام الصحي الأساسي للبعثة، بما في ذلك التحصين باللقاحات، والفحوصات المخبرية وخدمات الفحص الإشعاعي وخدمات طب الأسنان. ويقدم القسم أيضا الدعم المتعلق بالإجلاء داخل منطقة البعثة وخارجها. وتقدم العيادات من المستوى الأول التابعة للبعثة في هاربر وغبارنغا الخدمات لموظفي البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في هاتين المحافظتين. ويرأس هاتين العيادتين موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، وهذا الأمر لا يتناسب مع متطلبات الوظيفة، من حيث مستوى المؤهلات والمسؤوليات المهنية. لذا، يُقترح إعادة تصنيف الموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وظيفتي موظفين فنيين وطنيين. وسيقوم شاغلا الوظائف بالتنسيق مع المرافق الطبية المملوكة للوحدات بغرض ترتيب عمليات الإجلاء الطبي والإعادة إلى الوطن لأسباب طبية، وضمان الالتزام بسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها، والمشاركة في صياغة وتنفيذ خطط استمرارية تصريف الأعمال والاستعداد لمواجهة الأزمات، وإعداد تقارير شهرية، والإشراف على الطاقم الطبي المسؤول عن تخزين الإمدادات الطبية، وتنفيذ الجوانب الصحية بالبرامج التدريبية للبعثة مثل تقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإجراء الاختبارات في هذا الصدد.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١٣)	(٢)-(٣)=(٤)	(٤)÷(٢)=(٥)
(١)	(٢)	(٣)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
٧ ٥٦٧,٦	٧ ٢٥٦,٨	٧ ٢٦٣,٤	٦,٦	٠,١
١٨٢ ١٥٤,٦	١٨٢ ٥٨٦,٠	١٧٧ ٣١٥,٣	(٥ ٢٧٠,٧)	(٢,٩)
٢٥ ٠١١,٥	٢٦ ٢٣٦,٤	٢٦ ١٠٩,٩	(١٢٦,٥)	(٠,٥)
١٨ ٣٤٩,٨	١٩ ٨٨٦,٣	١٩ ٠٨٣,٧	(٨٠٢,٦)	(٤,٠)
٢٣٣ ٠٨٣,٥	٢٣٥ ٩٦٥,٥	٢٢٩ ٧٧٢,٣	(٦ ١٩٣,٢)	(٢,٦)
الاجموع الفرعي				

الفرق		تقديرات التكاليف (٢٠١٣-٢٠١٢)	المخصصات (٢٠١٢/٢٠١١)	النفق (٢٠١١/٢٠١٠)	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ				
(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الأفراد المدنيون					
٠,١	٤٩,٤	٩١ ١٤١,٢	٩١ ٠٩١,٨	٨٣ ٩٨٣,٩	الموظفون الدوليون
٧,٩	١ ٢٧٨,٦	١٧ ٤٢٧,٣	١٦ ١٤٨,٧	١٦ ٦٨٨,٧	الموظفون الوطنيون
(٦,٨)	(٨٢٨,٥)	١١ ٤٠٥,٥	١٢ ٢٣٤,٠	١٠ ٣١٣,٦	متطوعو الأمم المتحدة
(٤٩,٩)	(٤٣٩,٨)	٤٤١,٧	٨٨١,٥	٣٩٣,١	المساعدة المؤقتة العامة
صفر	٥٩,٧	١٢٠ ٤١٥,٧	١٢٠ ٣٥٦,٠	١١١ ٣٧٩,٣	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
(٤,٤)	(٦٨,٨)	١ ٤٩٢,٨	١ ٥٦١,٦	١ ٣٠١,٢	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيون
(١٤,٥)	(١٥١,٢)	٨٩١,٠	١ ٠٤٢,٢	٩٠٤,١	الخبراء الاستشاريون
(٢٧,١)	(٧٧٠,٩)	٢ ٠٧٧,٤	٢ ٨٤٨,٣	٢ ١١٧,٢	السفر الرسمي
(٧,٤)	(٤ ٠١٩,٩)	٥٠ ٣١٩,١	٥٤ ٣٣٩,٠	٤٨ ٩٧٥,٥	المرافق والهياكل الأساسية
(٥,١)	(٤٩٦,٨)	٩ ٢١١,٢	٩ ٧٠٨,٠	١٤ ١٧٩,٢	النقل البري
(١٦,٨)	(١٠ ٩٥٩,٥)	٥٤ ٣٦٥,٦	٦٥ ٣٢٥,١	٦٤ ٥٤١,٥	النقل الجوي
٣,٩	١٢٢,٠	٣ ٢٣٧,١	٣ ١١٥,١	٣ ١٦٦,٤	النقل البحري
(٣,٥)	(٤٤٦,٦)	١٢ ١٨٧,٣	١٢ ٦٣٣,٩	١٢ ٥١٢,٠	الاتصالات
(٤,٧)	(١٩٠,٥)	٣ ٨٧٨,١	٤ ٠٦٨,٦	٤ ٦٣٩,١	تكنولوجيا المعلومات
١,١	٨٥,٠	٧ ٦٦١,٥	٧ ٥٧٦,٥	٧ ٤٤٨,٤	الخدمات الطبية
(٩,٥)	(٢٣٠,٦)	٢ ١٩٧,٤	٢ ٤٢٨,٠	٢ ١٢٠,٩	المعدات الخاصة
(٢,١)	(٧٤,٦)	٣ ٥١٧,٥	٣ ٥٩٢,١	٤ ٨٣٩,٩	اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى
-	-	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	المشاريع السريعة الأثر
(١٠,٢)	(١٧ ٢٠٢,٤)	١٥٢٠٣٦,٠	١٦٩ ٢٣٨,٤	١٦٧ ٧٤٥,٤	المجموع الفرعي
(٤,٤)	(٢٣ ٣٣٥,٩)	٥٠٢ ٢٢٤,٠	٥٢٥ ٥٥٩,٩	٥١٢ ٢٠٨,٢	إجمالي الاحتياجات
(٤,٠)	(٢ ٥٨٤,٣)	٩ ٧٣٢,٠	١٢ ٣١٦,٣	١٢ ١١٤,٢	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(٤,٠)	(٢٠ ٧٥١,٦)	٤٩٢ ٤٩٢,٠	٥١٣ ٢٤٣,٦	٥٠٠ ٠٩٤,٠	صافي الاحتياجات
-	-	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(١)
(٤,٤)	(٢٣ ٣٣٥,٩)	٥٠٢ ٢٧٦,٨	٥٢٥ ٦١٢,٧	٥١٢ ٢٦١,٠	إجمالي الاحتياجات

(أ) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مبلغاً وقدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدمة من حكومة ألمانيا.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٦٩ - القيمة التقديرية للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ هي كما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفترة
١ ٧٠٢,٢	اتفاق مركز القوات ^(أ)
٤٩٩,٠	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية) ^(ب)
٢ ٢٠١,٢	المجموع

(أ) تشمل الإعفاء من رسوم وضرائب النقل الجوي والبحري.

(ب) القيمة التقديرية لإيجارات المرافق المقدمة من الحكومة.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٧٠ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبادرة	المبلغ	الفترة
تمديد العمر الافتراضي لصلاحية الأصول الحالية من الناحية الاقتصادية	٢ ٤٦٨,٥	المرافق والهياكل الأساسية
تمديد العمر الافتراضي لصلاحية الأصول الحالية من الناحية الاقتصادية	٢ ١٧٠,٣	النقل البري
تغيير تكوين أسطول الطائرات التابع للبعثة عن طريق استبدال الطائرة الثابتة الجناحين B-757-200 بطائرة أصغر سعة من نوع B-737 بتكلفة مضمونة منخفضة للأسطول الجوي	٦ ٥٤٠,٩	النقل الجوي
تغيير تكوين أسطول الطائرات التابع للبعثة عن طريق إخراج طائرة هليكوبتر واحدة متوسطة متعددة الأغراض من نوع Mi-8 MTV من الخدمة	٤ ٥٦١,٩	النقل الجوي
تمديد العمر الافتراضي لصلاحية الأصول الحالية من الناحية الاقتصادية	٤٦٨,٩	تكنولوجيا المعلومات
زيادة الاستعانة بالفضاء الإلكتروني مما أدى إلى انخفاض عدد الخوادم	٣٢٠,٠	تكنولوجيا المعلومات
	١٦ ٦٢٠,٥	المجموع

دال - عوامل الشواغر

٧١ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عوامل الشواغر التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	النسبة المئوية		
	النسبة المئوية المتوقعة	النسبة المئوية	النسبة المئوية
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٢,٠	٢,٠	٠,٨
الوحدات العسكرية	٢,٠	٢,٠	١,١
شرطة الأمم المتحدة	٥,٠	٥,٠	٦,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	٠,٢
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٢,٠	١٥,٠	١٧,٢
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٥,٠	١٠,٠	١٥,٣
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥,٠	٧,٠	٤,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٩,٠	٨,٠	٩,٣
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	-	-	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٢,٠	٨,٠	١٢,٥

(أ) تُمول من الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.

٧٢ - ينبغي تطبيق معدلات الشواغر على النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، وكذلك على نمط الإنفاق بالبعثة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

٧٣ - تستند الاحتياجات المطلوبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والدعم الذاتي، بمبلغ مجموعه ٦٩ ٥٩٨ ٥٠٠ دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة		
المعدات الرئيسية			
٣٢ ٨٨٢,٠	الوحدات العسكرية		
٤ ٠١٤,٧	وحدات الشرطة المشكلة		
٣٦ ٨٩٦,٧	المجموع الفرعي		
الدعم الذاتي			
١٧ ٣٥٢,٩	المرافق والهياكل الأساسية		
٦ ٦٠١,٨	الاتصالات		
٦ ٥٤٩,٧	الخدمات الطبية		
٢ ١٩٧,٤	المعدات الخاصة		
٣٢ ٧٠١,٨	المجموع الفرعي		
٦٩ ٥٩٨,٥	المجموع		
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨	١ تشرين الثاني / أيلول/سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨	الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ تشرين الثاني / أيلول/سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨	الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦	١ تشرين الثاني / أيلول/سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨	الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٠		

واو - التدريب

٧٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
	الخبراء الاستشاريون
٦٦١,٧	استشاريو التدريب
	السفر في مهام رسمية
٤٠٧,٩	السفر الرسمي لأغراض التدريب
	الولائم والخدمات والمعدات الأخرى
١٥٦,٠	رسوم ولوازم وخدمات التدريب
١ ٢٢٥,٦	المجموع

٧٥ - يرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد	المقرر	المقترح	العدد	المقرر	المقترح	العدد	المقرر	المقترح	
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	
٤٧١٩	٥٣	١٧٩٠	١٠١٥	٩٥٠	١٠٢٣	٩١٧	٨٢٦	٨٣٣	التدريب الداخلي
٣	١٤	٥	٥	١٨	٢٥	٤٤	٥٧	٥٩	التدريب الخارجي ^(أ)
٤٧٢٢	٦٧	١٧٩٥	١٠٢٠	٩٦٨	١٠٤٨	٩٦١	٨٨٣	٨٩٢	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا، وفي أماكن أخرى خارج منطقة البعثة.

٧٦ - يهدف البرنامج التدريبي المعد لأغراض البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى تعزيز المهارات القيادية والتنظيمية والإدارية والمتعلقة بالتنمية المؤسسية لدى أفراد البعثة، عن طريق عقد ١٣٨ دورة دراسية يبلغ مجموع المشاركين فيها ٦٧٠٣ شخصا. وينصب التركيز الأساسي في هذا البرنامج التدريبي للبعثة على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير السلوك والانضباط، ومراعاة الفروق بين الجنسين،

والشؤون السياسية والمدنية، وسيادة القانون، والحوكمة، والطيران، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، والتوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن، والإمداد، والشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والنقل البري، والرعاية الطبية، وإدارة الممتلكات. ويدعم البرنامج التدريبي للبعثة أيضا عملية تنمية القدرات الوطنية من خلال مزيج من برامج التعلم، التي تتكون من التعلم الإلكتروني عن طريق موقع مهارات الأمم المتحدة/ويبيكس، وتدريب المدربين، وعقد دورات قائمة على التفاعل بين المدربين والمدربين بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، للمؤسسات الوطنية النظرية والموظفين الوطنيين بالبعثة.

زاي - المشاريع السريعة الأثر

٧٧ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

الفترة	المبلغ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الموارد الفعلية)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الموارد المقترحة)		
تأهيل/إعادة بناء محاكم الصلح الريفية	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/بناء مراكز الشرطة الريفية	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء المراكز الحدودية للهجرة والجمارك	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء المدارس المجتمعية، والمراكز الصحية، ومراكز التدريب المعنية بالموارد والمهارات	٢٥٠,٠	١٠
المجموع	١ ٠٠٠,٠	٤٠

٧٨ - تشمل المشاريع السريعة الأثر المراد الاضطلاع بها تأهيل وبناء محاكم الصلح، ومراكز الشرطة، والمراكز الحدودية للهجرة والجمارك، والمدارس، والعيادات الصحية، ومراكز الموارد المجتمعية. وتهدف المشاريع السريعة الأثر للبعثة إلى تعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون في المناطق الريفية، تمثيا مع الولاية الشاملة للبعثة.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

٧٩ - يرد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المطبقة فيما يختص بتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. وتظل المصطلحات المستخدمة هي نفسها كما في التقارير السابقة.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥ ٢٧٠,٧)	(٢,٩)	الوحدات العسكرية

• بارامترات التكلفة: استبعاد دفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بقوات

٨٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في استبعاد الاعتمادات المخصصة لدفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بقوات في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥. وتُقابِل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات المقدرة جزئياً ازدياد الاحتياجات تحت بند السفر لأغراض التناوب بسبب الزيادة في تكاليف الطائرات المستأجرة في ما يتعلق بإحدى الوحدات العسكرية، وتعويضات الوفاة والعجز المبينة على تجربة البعثة، وحصص الإعاشة نظراً للزيادة في أسعار الوحدات، والمعدات المملوكة للوحدات بناء على ارتفاع معدلات السداد على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩٢/٦٥. وقد طُبّق معدل شواغر قدره ٢ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٢٦,٥)	(٠,٥)	شرطة الأمم المتحدة

• بارامترات التكلفة: انخفاض في تكلفة التناوب

٨١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض تكلفة السفر للتناوب حيث أن تكلفة تذكرة السفر ذهاباً وإياباً بلغت ٢٨٣ دولاراً في الفترة المالية الحالية مقارنة بـ ٤٥٢ دولاراً لتذكرة السفر ذهاباً وإياباً في الفترة المالية

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ٥ في المائة على الأقل، أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢٠١١/٢٠١٢. وقد طُبق معدل شواغر قدره ٥ في المائة في حساب تكاليف شرطة الأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٨٠٢,٦)	(٠,٤)	وحدات الشرطة المشكلة

• بارامترات التكلفة: استبعاد دفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بقوات

٨٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في استبعاد الاعتمادات المخصصة لدفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بوحدات للشرطة المشكلة في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٢٧٨,٦	(٧,٩)	الموظفون الوطنيون

• بارامترات التكلفة: تطبيق درجة أعلى في جدول المرتبات

٨٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق درجة أعلى للرتبة خ ع-٣ المستخدمة في جدول المرتبات المحلي المستخدم في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين بحيث ترفع من خ ع-٣، الدرجة ٨، إلى خ ع-٣، الدرجة ٩، مما يعكس أنماط إنفاق للبعثة، وقد اقترن ذلك بانخفاض في معدل الشواغر المطبق من ٧ في المائة في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٥ في المائة الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٨٢٨,٥)	(٦,٨)	متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: انخفاض في المدخلات والنواتج

٨٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في استبعاد الاعتمادات المتعلقة بـ ٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة تم تعيينهم بصفة مؤقتة فيما يتصل

بالدعم الانتخابي الذي قدمته البعثة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وقد طُبّق معدل شواغر قدره ٩ في المائة في حساب تكاليف متطوعي الأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٣٩,٨)	(٤٩,٩)	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٨٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في استبعاد اعتمادات كانت قد رصدت أربع وظائف مساعدة مؤقتة عامة دولية لأغراض دعم البعثة للانتخابات خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٥١,٢)	(١٤,٥)	الخبراء الاستشاريون

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٨٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في الفرق في إطار هذا البند في انخفاض الحاجة إلى الخدمات الاستشارية، لا سيما في مجالات تقييم التخطيط للفترة الانتقالية وحقوق الإنسان وتقييم محطات معالجة المياه بالإضافة إلى عدم اعتماد موارد لخدمات دعم الانتخابات

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧٧٠,٩)	(٢٧,١)	السفر في مهام رسمية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٨٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في الفرق في إطار هذا البند في القيام بعدد أقل من الرحلات المقررة فيما يتعلق بالسفر الرسمي لأغراض لا علاقة لها بالتدريب داخل منطقة البعثة وخارجها، بالإضافة إلى استبعاد مخصصات تتعلق بتقديم البعثة الدعم للانتخابات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٠١٩,٩)	(٧,٤)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٨٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض الاحتياجات التقديرية فيما يتعلق بخدمات الصيانة ولوازم الدفاع الميداني يعود إلى استبعاد مخصصات رصدت فيما يتعلق بتقديم البعثة الدعم للانتخابات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ واقتناء عدد أقل من المولدات البديلة؛ ومن معدات أماكن الإقامة نظراً لانخفاض عدد مكيفات الهواء التي ينبغي استبدالها؛ واقتناء عدد أقل من مواد متنوعة للمرافق والهياكل الأساسية؛ وتحقيق اكتفاء ذاتي قائم على التجربة الفعلية في الإنفاق؛ وعدد أقل من قطع الغيار والإمدادات يعزى إلى كفاية المخزون.

٨٩ - ويقابل جزئياً الانخفاض العام في الاحتياجات التقديرية زيادة في الاحتياجات من وقود المولدات تعزى إلى ارتفاع أسعار الوقود؛ وتكاليف استئجار الأماكن نظراً لارتفاع معدلات الإيجار في ضوء العقود الجديدة؛ والمرافق الصحية ومواد التنظيف بسبب إنشاء مرفق لاختبار المياه وفاء بمعايير إدارة مياه الفضلات وفق المبادئ التوجيهية المعتمدة؛ وصهاريج المياه وخزانات الصرف بسبب شراء منشأتين لمعالجة مياه الفضلات في امتثال للمعايير البيئية المعمول بها؛ والخدمات الأمنية بالنظر إلى زيادة تكاليف أمن إقامة المراقبين العسكريين وضباط الأركان في مقر القوة؛ وتكاليف أفراد شرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات بناء على تجربة البعثة؛ وتكاليف خدمات البناء بسبب الحاجة إلى تشييد مبان جديدة في الموانئ والمطارات ونظراً لارتفاع أسعار المواد.

الفرق		النقل البري
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٩٦,٨)	(٥,١)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٩٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في عدم اقتناء مركبات بديلة، مع التخفيض في الاحتياجات التقديرية لإمدادات قطع الغيار الناجم عن

كفاية المخزونات. ويقابل جزئياً انخفاض الاحتياجات التقديرية عموماً زيادة في الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تعزى إلى زيادة أسعار الوقود.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٠ ٩٥٩,٥)	(١٦,٨)	النقل الجوي

الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٩١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض في التكاليف المضمونة للأسطول ولساعات الطيران فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول طائرات البعثة نجم عن استبدال طائرة بعيدة المدى من طراز B-757-200 بطائرة من طراز B-737 ووقف خدمات طائرة عمودية متوسطة للأغراض العامة من طراز (Mi-8MTV) مع إبرام عقود جديدة لطائرة مروحية بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى استبعاد اعتمادات رصدت لدعم البعثة للانتخابات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويقابل جزئياً الاحتياجات المعتمدة عموماً زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بوقود الطيران نظراً لارتفاع أسعار الوقود ورسوم الهبوط والخدمة الأرضية نتيجة ازدياد التكاليف في مختلف المطارات.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١٢٢	٣,٩	النقل البحري

• بارامترات التكاليف: ازدياد سعر الوقود

٩٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق في إطار هذا البند في ازدياد أسعار الوقود.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٤٦,٦)	(٣,٥)	الاتصالات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٩٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المقدرة فيما يتعلق بالاكثفاء الذاتي القائم على أساس التجربة الفعلية في الإنفاق؛

وبخدمات الإعلام نتيجة تسجيل عدد أقل من مشتريات المواد الدعائية وانخفاض تكاليف الإنتاج؛ واقتناء عدد أقل من الأصناف البديلة من معدات الاتصالات. ويقابل جزئياً انخفاض الاحتياجات المقدرة عموماً زيادة في الاحتياجات من قطع الغيار نجمت عن ارتفاع أسعار السوق، ومن معدات الإعلام نجمت عن الحاجة إلى استبدال ثلاثة أجهزة إرسال إذاعية.

الفرق		تكنولوجيا المعلومات
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٩٠,٥)	(٤,٧)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٩٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث فرق في إطار هذا البند في اقتناء عدد أقل من الأصناف المستبدلة من معدات تكنولوجيا المعلومات، يقابل جزئياً زيادة في الاحتياجات من قطع الغيار والإمدادات التي نجمت عن ارتفاع أسعار السوق.

الفرق		المعدات الخاصة
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٣٠,٦)	(٩,٥)	

• بارامترات التكاليف: التجربة الفعلية للإنفاق

٩٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في تخفيض الاحتياجات المقدرة للاكتفاء الذاتي بناءً على التجربة الفعلية في الإنفاق.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩٦ - فيما يلي الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل البعثة:

(أ) اعتماد مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٢٤ ٥٠٢ دولار للإنفاق على البعثة لفترة ١٢ شهراً تمتد من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(ب) قسمة مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٥٦ ١٢٥ دولار كأئصة مقرره للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

(ج) قسمة مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٦٨ ٣٧٦ دولار كأئصة مقررة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمعدل شهري يبلغ ٠٠٠ ٨٥٢ ٤١ دولار، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٨٩/٦٥ و ٣٠١/٦٥ و طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي صدّق عليها كل من الجمعية العامة ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٨٩/٦٥)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
تؤكد أهمية أن يتخذ الأمين العام مزيدا من الخطوات صوب تحسين عروض الميزانية وتقديم توقعات أكثر دقة (الفقرة ١٥)	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هي جزء من المشروع النموذجي المتعلق بتقديم عنصر الدعم في أطر الميزنة القائمة على النتائج فيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز لتحسين الخدمة والنواتج المتصلة بها إلى جانب نواتج معيارية وخاصة بالبعثة أو نواتج غير معيارية (متخصصة). وعملت البعثة أيضاً على ضمان واقعية مقترحات ميزانيتها في سياق تطبيق معدلات الشغور فيما يتعلق بإيفاد الأفراد استناداً إلى نماذج سابقة، مما يكفل اتساق البرنامج المقرر لاستبدال المعدات غير المستهلكة مع عملية الشطب المقررة وتطبيق عوامل تأخير النشر فيما يتعلق بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات وتعطلها ودعمها ذاتياً. وقد ارتفع معدل تنفيذ الميزانية من ٩٦,٦ في المائة للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩٧,٧ في المائة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
تطلب إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لتحقيق وفورات الحجم داخل البعثات الميدانية وفيما بينها، دون المساس باحتياجاتها التشغيلية وتنفيذ ولاية كل منها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقرير الاستعراض العام عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ١٧)	استفادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من وفورات الحجم أثناء شراء مختلف السلع والخدمات. ومعظم خدمات تكنولوجيا المعلومات هي خدمات مركزية تُسخر لمختلف البعثات بأكبر قدر من التكاليف. كما تعد مسألة استئجار الأصول الجوية وتأمين المسؤولية المرتبطة بذلك خدمة مركزية، مثلها مثل اقتناء المركبات. وتستخدم البعثة كذلك عقوداً إدارية عالمية متى أمكن ذلك

وفي أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، وعملاً بقراري مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٨٣ (٢٠١٠)، قدمت البعثة التعزيزات إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال النشر المؤقت لثلاث سرايا مشاة، واحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات وثلاث طائرات عمودية مسلحة بطواقمها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١) و ١٩٩٢ (٢٠١١).

وعلى أساس المعاملة بالمثل، أذن المجلس، في تبادل للرسائل بين مجلس الأمن والأمن العام، بنشر مؤقت لسرية مشاة مكونة من ١٥٠ فرداً و ٣ وحدات من الشرطة المشكلة يصل مجموع أفرادها إلى ١٠٠ فرد آتين من بعثات تبدأ بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتنتهي ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ٨ أسابيع بهدف توفير المزيد من الأمن أثناء الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة في ليبيريا.

وعلاوة على ذلك، وفرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعم النقل الجوي لكل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أثناء تناوب الوحدات العسكرية

تشير إلى الفقرة ٤٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (الفقرة ٢٤)

استخدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قائمة المرشحين المتاحة وتمكنت من تخفيض معدلات شغورها المتعلقة بالموظفين الدوليين من النسبة المرتفعة ٢٢,٢ في المائة المسجلة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى النسبة ١٣,١ في المائة المسجلة في حزيران/يونيه ٢٠١١ وتسجيل متوسط بلغ ٧,٢ في المائة أثناء الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

تسهم برامج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للتدريب إسهاماً مباشراً في تنفيذ ولاية البعثة وتُوجه نحو إدخال تحسينات على الخدمات، ولا سيما النظم الحالية، أو إدخال نظم جديدة أكثر كفاءة. وفي الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، شاركت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في برامج مختلفة للتعليم الإلكتروني شملت برنامجاً لمنح الشهادات في الموارد البشرية وآخر عن مراسم الأمم المتحدة. ويتعلق السفر من أجل التدريب بحالات لا تجد فيها البعثة أي بديل مثلاً عن الدورة التدريبية النموذجية لبرنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد، حيث تتجمع كل البعثات معاً وتستخدم مدرباً واحداً في موقع مركزي. وأكدت البعثة إجراء دورات إضافية للتدريب الداخلي تفيد عدداً أكبر من الموظفين الذين يستفيدون من السفر الخارجي

أصبح الموظفون الوطنيون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مدرجين دائماً في برامجها المخصصة للتدريب. فقد استفاد، أثناء الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٥ موظفاً وطنياً من مختلف برامج التدريب الخارجي، بينما شارك ١٠٢٣ موظفاً وطنياً في مختلف برامج التدريب الداخلي

يحق للموظفين العسكريين وموظفي وحدة الشرطة المشكّلة انتقاء أصناف يصل مجموع سعراتها الحرارية إلى ٤٥٠٠ سعره للشخص في اليوم من جدول الأمم المتحدة لحصص الإعاشة الذي يتكون من ٤٤٥ صنفاً متسلسلاً. وتلقى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا طلبات الوحدات وتحيلها إلى الجهة المتعاقدة وتتابع أنشطة الجهة المتعاقدة في الشراء واللوجستيات. وترصد البعثة أسبوعياً عمليات الإيصال عبر قاعدة بيانات تيسر تحديد حالات النقص في المنتجات بسرعة ودقة. ويصدق قسم الإمدادات في البعثة على الفواتير بمجرد تلقيه تقارير الاستلام والتفتيش الموقعة على النحو الواجب. وفي جميع الحالات، فإن البعثة تضمن كفاية الاعتمادات

تشدد على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات لجعل برامج التدريب أوثق صلة بالاحتياجات وأكثر فعالية من حيث التكلفة، بطرق منها تدريب المدربين والاستعانة، حيثما أمكن، بالتداول عن طريق الفيديو والتعلم الإلكتروني، وتؤكد ضرورة إبقاء السفر لأغراض التدريب قيد الاستعراض الدقيق (الفقرة ٣١)

تلاحظ تزايد دور الموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام وضرورة بناء القدرات الوطنية وتوفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وتشدد على ضرورة إدماج الموظفين الوطنيين على نحو كامل في جميع برامج التدريب في هذا المجال (الفقرة ٣٢)

تؤكد أن الإدارة الفعالة لحصص الإعاشة تعني ضمان تلقي أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة حصص إعاشة كافية لثلاث وجبات غذائية في اليوم ذات نوعية ملائمة، بما في ذلك تخطيط العمليات وتنظيمها ومراقبتها ابتداءً بأمر الشراء الأولي وحتى تسديد الدفعة النهائية للموردين وحفظ السجلات والملفات بشكل دقيق موثوق به (الفقرة ٤٠)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب	المقرر/الطلب
<p>يتولى ثلاثة من ضباط الأركان المكلفين بضمان الجودة والمتخذين من مخزن المتعهد مقرأ لهم رصد جودة حصص الإعاشة التي وردت إلى المخزن وتخرج منه. وقد عزز المتعهد من إمكانات فريقه المعني بمراقبة الجودة من موظف إلى ثلاثة موظفين وحدد هدفاً لتنفيذ أحدث مقاييس سلامة الأغذية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وهو المقياس ٢٢ ٠٠٠ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢</p>	<p>تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تقوم جميع البعثات برصد نظم إدارة النوعية التي يعتمد عليها متعهدو حصص الإعاشة وتقييمها بما يكفل مطابقة نوعية الأغذية والظروف الصحية المحيطة بها للمعايير المعمول بها (الفقرة ٤١)</p>
<p>يوفر قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مستويات من المعدات تلائم النسب المعيارية، باستثناء الوحدات العسكرية التي يوجد لديها كميات أكبر من الحصص الموصى بها. ويعد ذلك ضرورياً بالنظر إلى المواقع الجغرافية لمختلف الوحدات</p>	<p>تحت الأمين العام على مواصلة تطبيق النسب القياسية الجديدة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشخصية في ضوء الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠١٠ وكفالة توفير أنسب مستوى من الخدمة فيما يتعلق بالاتصالات باستخدام السواتل وخدمات الإنترنت في كل مكان داخل البعثات، مع أخذ الاحتياجات التشغيلية في الاعتبار (الفقرة ٤٢)</p>
<p>ستواصل البعثة إجراء تحليل كامل لجميع التكاليف السابقة لعملية شراء في إطار عقد إطاري</p>	<p>تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ضمان أن يخضع استخدام العقود الإطارية لتحليل كامل مسبق لجميع التكاليف وفقاً للممارسة المعمول بها حالياً (الفقرة ٤٤)</p>
<p>يسجل الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة جميع انتهاكات المعايير ويحيل القضايا إلى هيئات التحقيق. وبناء على التقارير الواردة من التحقيق، تُتخذ الإجراءات التأديبية المناسبة، وفيما يتعلق بأفراد الجيش/الشرطة، تطبق الإجراءات الواردة في مذكرة التفاهم على الأفراد النظاميين</p>	<p>تؤكد أنه في حالة أي إخلال بالمعايير ستتخذ الإجراءات المناسبة في حدود سلطة الأمين العام، بينما تحدد المسؤولية الجنائية والتأديبية فيما يتعلق بأفراد الوحدات الوطنية بناء على القوانين الوطنية للدول الأعضاء (الفقرة ٥٧)</p>
<p>تُحال جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تبلغ البعثة عنها إلى هيئات التحقيق المختصة لإثبات الادعاءات وإجراء التحقيق، مع مراعاة حقوق جميع الأفراد في محاكمة وفق الأصول القانونية ومذكرات التفاهم الحالية المتعلقة بالأفراد النظاميين</p>	<p>تشدد على ضرورة التحقيق في جميع أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والمعاقبة عليها دون إبطاء وفقاً للأصول القانونية ولمذكرات التفاهم التي أبرمت بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء (الفقرة ٥٨)</p>

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده في مجال التدريب الموحد فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتوعية بها (الفقرة ٦٤)

تواصل البعثة تنظيم تدريب توجيهي إلزامي لجميع الأفراد الجدد بالإضافة إلى تدريب منتظم لتجديد المعلومات عن السلوك والانضباط بوجه عام والاستغلال والانتهاك الجنسيين بوجه خاص. وتبث أيضا بانتظام معلومات عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر رسائل البريد الإلكتروني الموجهة إلى جميع أفراد البعثة. وعلاوة على ذلك، تقوم البعثة بتوعية المجتمعات المحلية القريبة من منشآت الأمم المتحدة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين مع التركيز بوجه خاص على المدارس والجماعات الدينية

تلاحظ مع التقدير الإجراءات المتخذة للحيلولة دون أن تمس ادعاءات سوء السلوك غير المدعومة بأدلة بمصادقية أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بلد من البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة أو أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد وأن يواصل ضمان التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة صورة ومصادقية أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بلد من البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة أو أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الحالات التي لا تثبت فيها من الناحية القانونية صحة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك (الفقرة ٦٨)

اتخذت البعثة تدابير هامة لتحسين إدارتها للممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة

تلاحظ مع القلق تكرر مشاكل سبق أن حددها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ٧٥)

وتستخدم البعثة برنامج موضوعات الأعمال الذي يدمج في نظام غاليليو لقاعدة بيانات المخزون ليكفل تنظيم وتخزين مستويات المخزون بكميات اقتصادية. وإضافة إلى ذلك، فقد حققت البعثة في السنتين الماضيتين تدقيقاً سنوياً بنسبة ١٠٠ في المائة، كما حددت مكان معظم المعدات التي سُجلت في السابق بأنها غير موجودة

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
تؤكد أهمية إشراف الأمين العام على إدارة الأصول المتعلقة بحفظ السلام، بما فيها الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة ومخزونات النشر الاستراتيجي، وتكرر طلباتها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بإدارة تلك الأصول لكفالة إرساء ضمانات وافية تحول دون تبديد الموارد وتكبّد المنظمة خسائر مالية (الفقرة ٧٦)	يوجد لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جميع نظم المراقبة الداخلية الموصى بها لإدارة الممتلكات. وقد وضعت البعثة أيضاً إجراءات تشغيل موحدة كلما وجدت ذلك ضرورياً لضمان وجود نظم إدارية موحدة لكل من الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة. وتصدر هذه النظم أحياناً لمخازن مختلفة إما عبر مذكرات تفاهم داخلية أو تعميمات إدارية

(القرار ٢٨٩/٦٥)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
تطلب إلى الأمين العام تنفيذ مبادرة "الأداء الموحد" وفقاً للولايات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة (الفقرة ١٢)	بدأ تنفيذ خريطة طريق بشأن "توحيد الأداء" اقترن بوضع مذكرة مفاهيمية تحمل عنوان "برنامج واحد"، وخطة تغيير إدارية للخدمات المشتركة، واستعراض لآليات الأمم المتحدة للتنسيق في ضوء "توحيد الأداء" فيما يتعلق بعمليات استعراض مرجعية لمجموعات النتائج المنبثقة عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة، والفريق البرنامجي المشترك بين الوكالات، وإجراء استعراض الفريق القطري للأمم المتحدة واستعراضات خطط العمل لفريق إدارة العمليات وفريق إدارة الأمم المتحدة للاتصالات. ويجري أيضاً وضع آلية وإطار للرصد والتقييم لنهج "البرنامج الواحد"
تشير إلى الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتشجع الأمين العام على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتوفير الدعم اللازم للشرطة الوطنية في ليبيريا لكفالة إتمام عملية بناء القدرات على نحو سليم وفي الوقت المناسب (الفقرة ١٣)	تعمل شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الليبي على ترتيب المشاريع حسب الأولوية وتحديد تسلسلها الزمني ضمن إطار خطة التنمية الاستراتيجية لإحداث أقصى قدر من التأثير. وتقدم المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج إلى التمويل إلى المجلس التوجيهي للصندوق الاستثماري للعدالة والأمن الذي يقرها، مما يزيد من قدرة وحدة الدعم ووحدة التصدي للطوارئ للشرطة الوطنية الليبية على سرعة التصرف

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/65/743)

الطلب	الرد
<p>لا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي الحكم على تنفيذ الميزانية على أساس تحقيق الأهداف المحددة في إطار الميزنة القائمة على النتائج والكفاءة في استخدام الموارد، لا من خلال معدل نفقات الميزانية فحسب. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد ضرورة التمييز بين تحقيق الوفورات والسنقص في الإنفاق. ففي حين أن الوفورات، التي تشكّل في جوهرها تخفيضات في التكاليف تحققت من خلال تدابير الكفاءة، تحدد مستوى أساسياً أقل للتمويل وتؤثر، من ثم، على الميزانيات المقبلة، فإن النقص في النفقات، الذي يمكن أن يعكس تأخراً في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، قد يؤدي إلى زيادة النفقات في الفترات التالية. وعلاوة على ذلك، فإن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نقص النفقات تتجاوز عامل التأخر في تنفيذ الأنشطة البرنامجية أو عدم تنفيذها. فقد تشمل هذه العوامل المبالغة في تقدير الميزانية أو عدم إجراء تحليل كامل للمبادرات قبل البحث عن الموارد اللازمة لتنفيذها (الفقرة ١٩)</p>	<p>تأخذ البعثة في الحسبان كلاً من الإنجازات البرنامجية المبينة في أطر الميزنة القائمة على النتائج ومستويات الإنفاق. ولا يمكن إنجاز معظم النواتج الواردة في الأطر إلا عن طريق شكل من أشكال الإنفاق بحيث لا يُلغى أحدهما الآخر عند تقييم إنجازات البعثة. وتُميّز البعثة بوضوح بين الوفورات والسنقص في النفقات وتشير إلى أن معظم حالات النقص في النفقات التي جرى الإبلاغ عنها تعود إلى عوامل خارجية وتمثل أساساً في قوى الأسواق مثل تقلبات الأسعار والعملية. أما أسباب نقص النفقات الأخرى فهي عادة ما تكون تغييرات أجرتها الإدارة للتكيف مع تغيرات في بيئة العمل أو العمليات</p>
<p>تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن العام الذي أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، وتتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الفترات المالية المقبلة. غير أن اللجنة لا يزال يساورها القلق لأن المجلس ما فتئ يحدد أوجه قصور منهجي ومشاكل متكررة. ويساور اللجنة أيضا قلق إزاء بطء تنفيذ توصيات المجلس. وتؤكد اللجنة كذلك أن الإجراءات الإدارية المتخذة بشأن هذه المسألة والجهود الشاملة التي تبذلها المنظمة من أجل تحقيق المسألة أمران مترابطان ارتباطاً وثيقاً (الفقرة ٢٠)</p>	<p>اتخذت البعثة إجراءات بشأن جميع التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وأجرت استعراضاً ذاتياً وعمليات تحديث شهرية. وتستوجب بعض توصيات مراجعي الحسابات إخضاع النظم الحالية لفحص شامل ويتطلب التخطيط للتغييرات المطلوبة وتنفيذها وقتاً طويلاً من البعثة. ويجري حثماً تسنّي تنفيذ التوصيات في غضون بضعة أشهر</p>

الطلب	الرد
<p>تسلّم اللجنة الاستشارية بأن البيّنات السريعة التغير التي تعمل في ظلّها بعثات حفظ السلام يمكن أن تتطلب إعادة تكييف الخطط التشغيلية، وبناء على ذلك، قد تنشأ، خلال الفترة المالية، حاجة لإعادة توزيع الأموال بين فئات الإنفاق في إطار الميزانية. غير أن اللجنة تتوقع، من أجل الحفاظ على شفافية الميزانية وضوابطها، أن يستمر التدقيق في مقترحات إعادة توزيع الأموال لكفالة أن يؤدّن فقط بعمليات إعادة توزيع الأموال الضرورية لتلبية الاحتياجات المتغيرة ذات الأولوية (الفقرة ٢٢)</p>	<p>إن إعادة توزيع الأموال تتم وفقا للمبادئ التوجيهية التي أصدرها المراقب المالي ووفقا للسلطة المفوّضة إلى مدير دعم البعثة في ما يتعلق بإدارة الموارد المالية. وتتطلب إعادة توزيع الأموال بين الفئات الأولى والثانية والثالثة الحصول على موافقة مسبقة من مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام ويجب أن تكون مرفقة بمبررات كافية</p>
<p>تقر اللجنة الاستشارية بالجهود المتواصلة من أجل صقل وتحسين عرض ميزانيات حفظ السلام وأطرها المنطقية. غير أنه لا تزال هناك أوجه نقص، بناء على ما أكدّه مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الأخير عن عمليات حفظ السلام. وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس ذلك الرأي، وترى مثلاً أن النواتج المقدمة في وثائق الميزانية لبعض البعثات كثيرة ومفصلة للغاية. وترى اللجنة أن أحد التحديات في عرض الأطر المنطقية يتمثل في كيفية تقديم نقاط مرجعية قابلة للقياس تمكّن الدول الأعضاء من تقييم مدى فعالية تنفيذ الولايات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات المحددة للأمانة العامة لكي تستخدم هذه الأطر كأدوات للتخطيط والرصد. وأعربت اللجنة، انطلاقاً من تصورهما لدورها في عملية استعراض الميزانية، عن رأي مفاده أن جدوى الإطار، لا سيما بالنسبة لعمليات حفظ السلام، تحتاج لأن يُعاد النظر فيها. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى استعراض المقترحات الناتجة عن عمل فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (الفقرة ٢٦)</p>	<p>تحرص البعثة على أن تكون نواتجها قابلة للقياس قدر الإمكان وعلى وضع معايير مرجعية تتيح تقييم مدى فعالية إنجازات ولاية البعثة بشكل تام</p>

الطلب	الرد
<p>نظرا للمستوى الحالي لنفقات عمليات حفظ السلام، التي تجاوزت في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مبلغ ٧,٥ بلايين دولار، تعتقد اللجنة أن المكاسب المحققة من زيادة الكفاءة والبالغة حوالي ٢٤ مليون دولار غير كافية (الفقرة ٢٧)</p>	<p>سعت البعثة في جميع الحالات إلى تحقيق النواتج المثلى من المدخلات. إلا أنه يتعذر تحديد حجم العديد من المكاسب الناتجة عن ترشيد النفقات التي تحققت على امتداد دورة الميزانية</p>
<p>كما أشير في الفقرة ٤٣ أدناه، ترى اللجنة أن على الأمين العام أن يواصل استعراض الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة والوظائف التي قد يتبين أن مهامها لم تعد ضرورية. وعلاوة على ذلك، ما زالت اللجنة ترى ضرورة إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة، وينبغي أن تكون أي وظائف جديدة لها ما يبررها تماما (الفقرة ٣٠)</p>	<p>تستعرض البعثة بانتظام جميع الوظائف الشاغرة والوظائف التي لم تعد مهامها ضرورية، وتبلغ عن هذه الوظائف في جميع التقارير المتعلقة بدورة الميزانية وتتخذ إجراءات من قبيل إلغاء هذه الوظائف أو نقلها أو إعادة انتدابها. وفي جميع الحالات، تقدم مبررات تامة عن أي وظائف جديدة مقترحة وعن أي تغييرات في ملاك الموظفين</p>
<p>تعتقد اللجنة الاستشارية أن العملية التي نفذت استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، تبرز أيضاً مدى بقاء العديد من وظائف حفظ السلام شاغرة لفترات طويلة. وقد أشير أيضاً إلى هذه المسألة في التقرير المتعلق بعمليات حفظ السلام الذي أعده مجلس مراجعي الحسابات، الذي أعرب فيه عن رأي مفاده أن ذلك قد يبين أن الوظائف المعنية ربما لم تعد ضرورية، خاصة إذا كانت البعثات تضطلع بولاياتها باستخدامها الموارد الحالية على نحو مرض. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى أن يجري باستمرار استعراض الوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة، ولا سيما قبل تقديم أية مقترحات بإنشاء وظائف جديدة إلى الجمعية العامة (الفقرة ٤٣)</p>	<p>واجهت البعثة صعوبات في ملء بعض الوظائف عقب الإصلاحات التي أدخلت على الموارد البشرية والتي أصبحت سارية المفعول في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ونتيجة لامتلاء قائمة المرشحين، تمكنت البعثة من خفض معدل الشواغر في الرتب الإدارية العليا من ٣٤,١ في المائة إلى ٢١ في المائة (متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١) ومن ٢٥,٧ في المائة إلى ٢٣ في المائة في الرتب الإدارية الوسطى (متوسط قوام سنة ٢٠١٠/٢٠١١)</p>
<p>بالنظر إلى أهمية توافر المعلومات المستوفاة والبيانات الدقيقة لتحقيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية، ترى اللجنة الاستشارية أن حجم أوجه التباين يستوجب تحليل الأسباب الكامنة ومعالجتها (الفقرة ٤٤)</p>	<p>تقوم البعثة بتحديث البيانات المتعلقة بملاك الموظفين مباشرة بعد تغيير حالة الوظيفة</p>

الطلب

الرد

استخدمت البعثة قائمة المرشحين المتاحة وتمكنت من خفض معدلات الشغور فيها بالنسبة للموظفين الدوليين من نسبة أعلاها ٢٢,٢ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٣,١ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١١ وإلى ما معدله ٧,٢ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

بالنظر إلى العدد الكبير للمرشحين المعلنة أسماؤهم سلفاً والمدرجين في القوائم واحتمال توافر موظفين من البعثات التي تنتقل إلى مرحلة تقليص لقوامها أو تمر بمرحلة انتقالية، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يبدأ الآن لمسُ أثر انخفاض معدلات الشغور في عمليات حفظ السلام وتقلص الوقت الذي يستغرقه استقدام الموظفين (انظر أيضاً الفقرتين ٤٩ و ٥٠ أدناه). وهذه العوامل حرية بأن تحدّ من الشروط المطلوبة لاستخدام أفرقة النمر لأغراض الاستقدام، التي تعد، وفقاً لما أشارت إليه اللجنة في السابق، آلية باهظة التكلفة (الفقرة ٤٧)

نفذت البعثة بالفعل النظام الإلكتروني لإدارة الوقود. وإضافة إلى ذلك، لدى البعثة العديد من الضوابط الداخلية السارية مثل استخدام جميع مركبات البعثة لنظام سجل السيارات CarLog لرصد إمدادات الوقود واستهلاكه؛ واستخدام تذاكر رحلات للمركبات التي تملكها الوحدات؛ واستخدام آلات لحساب الوقود الذي تستهلكه المولدات الكهربائية ترصد استهلاك كل مولد كهربائي إلى جانب أشكال متنوعة يدوية من مراقبة الإمدادات بالوقود

نظراً لارتفاع مستويات الإنفاق على الوقود وإمكانية تعرّض عمليات التزويد بالوقود للغش والاستغلال، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم منح الأولوية لمسألة تطبيق النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في الوقت المناسب وفي جميع عمليات حفظ السلام. وتتوقع اللجنة، في الأثناء، أن تستمر الجهود من أجل ضمان توفّر الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية السليمة (الفقرة ٦٢)

يشترى المتعاقد مع البعثة المكلف بتوفير حصص الإعاشة جميع الفواكه المدارية ومعظم الخضروات السريعة التلف من الأسواق المحلية والإقليمية. وتشجع البعثة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة على الاستعاضة عن المنتجات الطازجة المستوردة المكلفة بمنتجات أرخص متاحة محلياً وعلى تحسين كفاءة التكاليف وتسليم الأغذية في الوقت المناسب

تُرحّب اللجنة الاستشارية بحجم الاستعانة بمصادر من الاقتصاد المحلي للتزود بحصص الإعاشة لأفراد عمليات حفظ السلام. وتحيط اللجنة علماً بما أفاد به الأمين العام من انخفاض في متوسط تكلفة حصص الإعاشة، وهي تشجّع على مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان التزود بالأغذية ذات الجودة المطلوبة بتكلفة فعالة وفي الوقت المناسب في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٥)

الطلب

الرد

تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم أخذ الظروف البيئية في الحسبان لدى تحديد ما إذا كانت المواد المتاحة بواسطة العقود الإطارية صالحة للعمل في مكان معين. وينبغي أن تكون الظروف البيئية السائدة من بين العوامل المحددة لما هو مناسب من دورات إبدال المعدات في كل عملية من عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٨)

إن الحصول على معدات مختلفة سواء كان ذلك عن طريق عقد إطاري أو تقديم عطاءات خاصة بالبعثة يتوقف على الاحتياجات، ولكن في جميع الحالات تتم مراعاة بيئة العمل. فعلى سبيل المثال، معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمطية ويمكن استخدامها في أي بيئة مهما كان نوعها بينما قد تختلف المعدات الهندسية والمركبات باختلاف البيئة. وفي ما يتعلق بالفئات الأخيرة من المعدات، تشمل العقود الإطارية معدات صالحة لبيئات مختلفة وتشترى البعثة المعدات المناسبة لبيئة عملها. وفي الحالات التي يكون قد أبرم فيها عقد إطاري للتزويد بمعدات ليست مناسبة للبيئة التي تعمل فيها البعثة، تقدّم البعثة عطاءات خاصة بها للحصول على المعدات المناسبة

تواصل البعثة تنفيذ الإجراءات التالية وتحسين استخدام الطائرات:

(أ) مراجعة جداول الرحلات بانتظام وإعداد جدول رحلات معدّل استناداً إلى تحليل أنماط السفر والتجارب المستفادة منها؛

(ب) تجميع الرحلات المكونية حيثما أمكن ذلك عملياً في الدقائق الأخيرة من مرحلة التخطيط للرحلات وإعداد جداولها الزمنية لإيصال أكبر عدد ممكن من الركاب وشحنات البضائع؛

(ج) تحليل فئات العتاد الجوي المتوفر حالياً من أجل تحديد الطائرات المناسبة لدعم البعثة

وقد أدى ذلك إلى تحسين استخدام الطائرات كما يتضح ذلك من الآتي:

الطائرات الثابتة الجناحين: (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨١ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٩٥ في المائة)

الطائرات ذات الأجنحة الدوارة: (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٧ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٣١ في المائة)

لاحظت اللجنة الاستشارية مع القلق استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بقلّة الانتفاع وانخفاض معدلات الإشغال في بعثات معينة. وتلاحظ اللجنة أيضاً الأثر المالي المترتب على الزيادة في تكلفة وقود الطيران، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وتتوقع اللجنة أن تولّد المبادرات التي عرضها الأمين العام أثراً إيجابياً في هذه المجالات وأن توفر التقارير المقبلة أدلة كمية على التقدم المحرز في هذا الصدد (الفقرة ٨٦)

الطلب

الرد

تُعَدُّ البعثة خططاً سنوية للتدريب بناء على تقييم للاحتياجات يُجرى على مستوى جميع فئات الموظفين بما في ذلك الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون. ومع أن المركز المتكامل لتدريب البعثات التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ينسق جميع أنشطة التدريب، فإن كل فئة من فئات الموظفين لديها مسؤولو التدريب الذين يتعاونون بشكل وثيق مع المركز لضمان توفير التدريب المناسب. ويعمم المركز على جميع العاملين رزنامة التدريب الشهرية (عن طريق البريد الإلكتروني وعلى شكل ملصقات على اللوحات الإعلامية داخل أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة). وتمثل الدورات المعروضة الدورات التي صُنِّفت باعتبارها ذات أولوية لعمليات حفظ السلام (انظر A/65/644 و Corr.1، الفقرة ٥، الجدول ١)

لا تقوم البعثة إلا ببرامج التدريب التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق ولاية البعثة وأهدافها. وفي الفقرة ٥ من الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/65/644)، تم تحديد أولويات التدريب لبعثات حفظ السلام. ومعظم هذه الأولويات مُدمجة بالفعل في الخطط الخاصة بالبعثة التي يجري استعراضها وتحديثها سنوياً، والتي يجري تنقيحها أحياناً خلال فترة التنفيذ بناء على الاحتياجات التشغيلية. وتستند جميع موارد التدريب التي طلبتها البعثة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أولويات أدرجتها البعثة حالياً في خططها السنوية للتدريب. وقد أُجري استعراض شامل لموارد التدريب التي اقترحتها الإدارة العليا للبعثة لضمان مواءمتها لاستراتيجيات البعثة في المستقبل

تحيط البعثة علماً بتوصية اللجنة المتعلقة بالسفر إلى الخارج لأغراض التدريب، وتود أن تشير إلى أن أفراد البعثة لا يسافرون لأغراض التدريب إلا في الحالات التي يتعذر فيها إيجاد بديل لذلك. وتوجد إجراءات رقابة داخلية صارمة لضمان أن تكون كل حالة يُوصى فيها

يساور اللجنة الاستشارية قلق لأن غالبية البعثات لم تنجز بعد الخطط التدريبية الشاملة المطلوبة. ونظراً لأن الموارد الإجمالية للتدريب في مجال حفظ السلام للفترة الحالية تتجاوز مبلغ ٢٥ مليون دولار، الذي يمثل فيه حساب ميزانيات البعثات ١٨ مليون دولار، يتعين أن يكون إنجاز الخطط أولوية. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يكفل استيفاء جميع البعثات لهذا المطلب (الفقرة ١٤)

شدت اللجنة الاستشارية مراراً على ضرورة ربط برامج التدريب وأهدافه بتنفيذ الولاية وبأهداف المنظمة. وترى اللجنة أن وضع أولويات استراتيجية للتدريب في مجال حفظ السلام ومطلب إنجاز فرادى البعثات خططاً تدريبية تعكس الاحتياجات الخاصة بالبعثة يشكلان خطوة إيجابية نحو كفالة تحسيد هذا الربط. وتتوقع اللجنة أن تقدم طلبات الحصول على موارد التدريب في إطار الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ استناداً إلى أولويات محددة بوضوح في خطط التدريب لفرادى البعثات (الفقرة ١١٥)

نظراً لمستوى التمويل المقدم لأنشطة التدريب، ترى اللجنة أن من اللازم مواصلة الجهود بغية تحقيق أقصى درجة من الفعالية والكفاءة في تنفيذ برامج التدريب. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة

الطلب	الرد
وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (الفقرة ١٣٥)	بالسفر هي الطريقة الأكثر فعالية وكفاءة لتقديم التدريب. وقد شددت البعثة أكثر على التدريب الداخلي الذي يستفيد منه عدد أكبر من الموظفين من السفر الخارجي

(A/65/743/Add.7)

الطلب	الرد
ويتناول الأمين العام بالتفصيل افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة في الفقرات ٨ إلى ٣١ من تقريره عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وقد جاء في وثيقة الميزانية، أن الحالة العامة في ليبيا تتسم بالاستقرار وإن كانت هشة وأنه يلزم إحراز تقدم في عدد من المجالات البالغة الأهمية، ومن بينها إقرار سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أنه، بعد تولي الحكومة القادمة مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ستوفد بعثة إلى ليبيا لإجراء تقييم تقني شامل ووضع توصيات لينظر فيها مجلس الأمن تتعلق بمواصلة خفض قوام البعثة وانسحابها، مع مراعاة الظروف الأمنية حينذاك. واللجنة الاستشارية تتوقع أن يجري إطلاع الجمعية العامة في الوقت المناسب على الآثار الإدارية والمالية المترتبة على التقييم (الفقرة ١٦)	سيجري إطلاع الجمعية العامة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين، على نطاق التأثير والآثار المالية لاحتياجات البعثة من الموارد خلال الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ المترتبة على قرارات مجلس الأمن المتصلة بتوصيات بعثة التقييم التقني

جاء في تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية الليبية تتضمن ١٣٣ مشروعاً أدرجت فيها باعتبارها جزءاً من إطار رصد المشاريع ونفذ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢ مشروعاً. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الاستشارية البعثة على إكمال المشاريع المقررة في غضون الإطار الزمني المتوخى (الفقرة ٢٣)	يتواصل ترتيب المشاريع حسب أولويتها بالتزامن مع تحديد الأولويات وتسلسلها ومهامها. وتتأثر بعض المشاريع بعوامل خارجية تتطلب معالجتها قبل الشروع في التنفيذ. فعلى سبيل المثال، ترتبط صياغة قانون الشرطة بقانون الأمن الوطني والاستخبارات، الذي لم يُسنَّ إلا في آب/أغسطس ٢٠١١. وتجري دراسة مشاريع أخرى للنظر في إمكانية الحصول على دعم فريق الأمم المتحدة
--	---

القطري أو في إطار ترتيبات ثنائية، لا سيما إذا تعذر تنفيذ المشاريع بالكامل خلال فترة خطة الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠٠٨-٢٠١٣)

في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، ازداد عدد الموظفين في مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة بعد الموافقة على إنشاء ست وظائف جديدة، وهي وظيفة مستشار لشؤون إصلاح الشرطة (ف-٥)، ومدير لبرامج الشرطة (ف-٤)، ومستشار لشؤون الحدود والهجرة (ف-٤)، ومستشار لشؤون الجريمة (ف-٤)، وموظف للشؤون اللوجستية (ف-٣)، وموظف موارد بشرية (ف-٣). وستمكن هذه الوظائف البعثة من تعزيز بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية

هناك عدة آليات تنسيق تضم الأطراف المعنية، من بينها اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام، واللجان التوجيهية والمجموعات الفرعية للصندوق الاستثماري للعدالة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، توجد في صفوف الجهات المانحة مجموعة تجتمع للنظر في مسائل التنسيق بموجب متطلبات الأمن وسيادة القانون. ويقوم فريق تقديم المعونة التابع لشرطة الأمم المتحدة بتنسيق الدعم المستمر المقدم بالتعاون مع أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية وبمتابعته. وتساعد شرطة الأمم المتحدة الشرطة الوطنية الليبرية على إقامة مكتب داخلي للتنسيق مع الجهات المانحة مؤهل للعمل وعلى إنشاء وظيفة مسؤول عن تنسيق المشاريع/التنسيق مع الجهات المانحة على أساس التفرغ

وضعت البعثة نُظماً لرصد وإدارة الموارد المقدمة لدعم الانتخابات. وستكفل البعثة أن يجري استخدام جميع الموارد بكفاءة ومع توخي الحيط في جميع الحالات. وتوجد العديد من إجراءات الرقابة الداخلية التي تستخدمها البعثة أيضاً لإدارة الموارد

تشجع اللجنة البعثة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتوفير الدعم اللازم للشرطة الوطنية الليبرية بحيث تختتم عملية بناء القدرات على نحو سليم وفي الوقت المقرر (الفقرة ٢٤)

إذ تأخذ اللجنة الاستشارية الأنشطة التدريبية التي اضطلعت بها مختلف الوكالات والجهات المانحة في الاعتبار، ترى أنه ينبغي زيادة تنسيق الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها مختلف الوكالات والجهات المانحة وتعزيز التعاون فيما بينها، بحيث يتسنى تلبية احتياجات الشرطة الوطنية الليبرية بشكل أفضل وتوفير التدريب في الوقت نفسه، بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة (الفقرة ٣١)

تلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن لجنة الانتخابات الوطنية ستحتاج على الأرجح إلى الدعم لنقل المواد الانتخابية من مونروفيا إلى المقاطعات الـ ٩ وإلى المناطق النائية الـ ٣٧ التي لا يمكن الوصول إليها براً، وكذلك لاستعادة هذه المواد. وتتوقع البعثة أن تكون هناك زيادة عامة لا تقل عن ١٠ في المائة في الاحتياجات إلى النقل الجوي والبحري خلال الفترة من

الطلب	الرد
<p>تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويتوقع أن تبلغ هذه الزيادة ذروتها بنسبة قدرها ٢٠ في المائة خلال أشهر آب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ واللجنة الاستشارية لا تعترض على الاعتمادات المقترح رصدها بمبلغ ٦٠٠ ١١٨ ١١ دولار لتغطية الاحتياجات من الدعم الانتخابي في إطار التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، إلا أنها تعرب في الوقت نفسه عن أملها في أن تستخدم هذه الموارد بطريقة حكيمة (الفقرة ٤٢)</p>	<p>سيجري إعداد خطة تقليص قوام البعثة بناء على تقييم كامل لعملياتها الذي من المقرر أن يتم في النصف الأول من عام ٢٠١٢ بعد تنصيب الرئيس الجديد. ولهذا يصعب على البعثة تعديل برنامجها لاستبدال الأصول دون إطار محدّد بوضوح. ولذلك، فإن البعثة ستعدّ برنامجها لاستبدال الأصول استناداً إلى سياسات الاستبدال المعمول بها في الأمم المتحدة واستناداً إلى حالة الأصول المعنية</p>
<p>تتوقع اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة تنفيذ تدابير فعالة من حيث التكلفة في ما يتعلق بالأنشطة التشغيلية (الفقرة ٤٧)</p>	<p>تستعرض البعثة باستمرار أولوياتها/إدارة الموارد فيها وتطبّق التدابير الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر كفاءة</p>
<p>بالنظر إلى أن ليريا هي البلد الأول الذي توجد فيه عملية لحفظ السلام تنفذ مبادرة "توحيد الأداء"، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب بشأن آثار تنفيذ هذه المبادرة على البعثة (الفقرة ٥٠)</p>	<p>تخطط البعثة علماً بهذه التوصية وستعرض الآثار المترتبة على هذه المبادرة في الوثائق ذات الصلة</p>

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5 (Vol. II))

التوصية

التنفيذ

أرصدة الحسابات المستحقة القبض منذ فترة طويلة

جرى استعراض جميع أرصدة الحسابات المستحقة القبض لمدة تزيد عن ١٢ شهرا استعراضا متأنيا من جانب كبير الموظفين الماليين بالاشتراك مع الموظفين الماليين المسؤولين في مكاتب الدعم الفني والإداري التي يعمل بها كل منهم، والتي تولدت فيها الحسابات المستحقة القبض. وفي الوقت الراهن، لا توجد حسابات مستحقة القبض يُنظر في شطبها إلى أن تستنفد بالكامل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لاستردادها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، قلصت البعثة المبالغ التي يدين بها موظفو البعثة السابقون التي كانت مستحقة لأكثر من سنة إلى ٢٠٢٤ دولارا، وتتعلق هذه المبالغ بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين تركوا البعثة دون أن يُست في حوادث مركبات كانوا طرفا فيها. ولم يتحدد حجم المسؤولية المالية إلا بعد مغادرتهم. ويجري السعي في إجراءات استرداد الديون المتعلقة بهذه الحالات مع البعثات الدائمة المسؤولة

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بلغت الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من سنة في ٣٠ حزيران/يونيه مبلغا وقدره ٩٢١ ٤٣٤ دولارا مما يمثل نسبة ٩ في المائة من جملة الحسابات المستحقة القبض. ويشمل هذا الرقم أرصدة يبلغ مجموعها ٤٣٣ ٧٤ دولارا تتصل بالموظفين ممن تركوا العمل في البعثة وتمثل ما نسبته ١٨ في المائة من مجموع الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من سنة (الفقرة ٣٧ (ب))

ويوصي المجلس مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وإدارة الدعم الميداني بما يلي: (أ) الطلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تكثيف جهودها لاسترداد جميع أرصدة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لفترة طويلة؛ (ب) تقييم مدى قابلية استرداد الأرصدة التي لم تسدد لفترة طويلة وإدخال ما يلزم من تعديلات على قيودات تلك الحسابات (الفقرة ٣٨)

الميزنة القائمة على النتائج

تنظم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سنويا لجهات التنسيق تدريبات بشأن الميزنة القائمة على النتائج، إلا أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في المنهجية أو الصياغة في حد ذاتها، وإنما في كيفية ترجمة التطورات المتغيرة التي لا تأخذ شكلا محددا في سياق حفظ السلام بشكل واقعي لتصبح إطارا محددا ومحدودا بإطار زمني للميزنة القائمة على النتائج. ومن أجل قياس التأثير الحقيقي، ينبغي ألا تقتصر أداة

شدد المجلس في الماضي على ضرورة وضع مؤشرات واضحة المعالم للإنجاز والنواتج. إلا أن المجلس ظل يلاحظ وجود أوجه قصور في هذا المجال. وكانت عدة مؤشرات ونواتج غير محددة وغير قابلة للقياس في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقاعدة الأمم المتحدة

التوصية	التنفيذ
<p>للوجستيات في برينديزي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وإضافة إلى ذلك، كانت بعض نواتج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص متوقّفة على أحداث خارجة عن إرادة هاتين البعثتين (الفقرة ٨٢)</p>	<p>القياس على التقييم الكمي، بل يجب أن تسمح أيضا بالتقييم الكيفي</p>
<p>وافقت إدارة الدعم الميداني على توصية المجلس بأن تقوم جميع البعثات بتحسين عملية صياغة الميزنة على أساس النتائج من خلال تدريب الموظفين المعنيين بشكل منتظم، كأن يكون ذلك مثلاً، عن طريق التعليم عن بُعد أو عن طريق بدائل عملية أخرى (الفقرة ٨٤)</p>	<p>كانت الأسباب الرئيسية في عدم إكمال بعض المشاريع في وقتها هي وجود صعوبات تشغيلية من قبيل (أ) ضعف البنية الأساسية للطرق؛ (ب) عدم توافر معظم مواد المشاريع خارج مونروفيا؛ (ج) محدودية قدرة الشركاء المنفذين من لديهم اهتمام بالمشاريع الصغيرة التي ليس بها هامش ربح</p>
<p>تنفيذ ميزانية المشاريع سريعة الأثر خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، بلغت الميزانية المخصصة للمشاريع السريعة الأثر ١٢,٥٠ مليون دولار. إلا أن معدل إنجاز المشاريع السريعة الأثر كان متدنياً وكذلك صرف الأموال في عدد من البعثات، وقد تم الإدلاء بملاحظة مماثلة في عمليات مراجعة الحسابات السابقة (الفقرة ١٠٠)</p>	<p>وليس بوسع البعثة أن تقضي على هذه الصعوبات التشغيلية، إلا أنها اتخذت عدة خطوات من أجل الحد من آثارها السلبية، بما في ذلك: المواظبة على القيام بزيارات أولية للمواقع من أجل كفالة إمكانية الوصول إلى جميع مواقع المشاريع بسهولة؛ ووضع القدرات اللوجستية للبعثة تحت تصرف الشركاء المنفذين من أجل نقل مواد المشاريع إلى الوجهات النائية على أساس استرداد التكاليف؛ والاقتصار عند انتقاء الشركاء المنفذين على من لديهم سابقة أعمال مثبتة؛ وعقد حلقات عمل إلزامية لتعريف الشركاء المنفذين بالإجراءات والمواعيد النهائية للمشاريع السريعة الأثر؛ والتعاون مع العناصر الفنية</p>
<p>أوصى المجلس إدارة الدعم الميداني بأن تطالب جميع البعثات بتحسين معدلات إنجاز المشاريع السريعة الأثر (الفقرة ١٠٢)</p>	

بالبعثة، ومهندسي البعثة والشركاء الوطنيين من أجل
كفالة رصد تنفيذ المشاريع عن كثب

تسوية الفوارق

خصصت جميع المخازن عمليات تحقق فعلي بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول آذار/مارس ٢٠١١ وجرى تصحيح الفوارق الناشئة عن إجراء التحقق من خلال قسائم دورة المخزون. ويعمل قسم إدارة الممتلكات على رصد الفوارق ويعد تقارير لجميع مراكز التكاليف أسبوعياً. ويجري رصد تسوية الفوارق عن كثب ومناقشتها بشكل منتظم مع مديري الممتلكات. وحددت البعثة أيضاً مؤشرات رئيسية للأداء من أجل تسوية الفوارق. ويجري الإبلاغ بشأنها شهرياً إلى وحدة إدارة الأداء، ويجري في وقت لاحق تحديث قاعدة بيانات إدارة الممتلكات (غالييليو) كي تعكس الأرقام الدقيقة

عدم تسوية الفوارق في الحسابات في حينه. كما كشف التقرير الذي أعدته إدارة الدعم الميداني عن "رصد تسوية الفوارق في الحسابات" أنه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم اكتشاف ٦٢.٥٠ حالة فوارق في الحسابات (انظر الجدول ثانياً - ١٠) ولم تجر تسوية إلا ١٨ ٨٠٨ حالة منها (أي ٣٠ في المائة). وتم استعراض ١٩ ٥١٨ حالة فوارق في الحسابات من الفوارق المتبقية البالغ عددها ٤٣ ٢٤٢ حالة ولكن لم تتم تسويتها ولا يزال يتعين استعراض ٢٣ ٧٢٤ حالة فوارق. وقد تضمنت الاستنتاجات التي توصل لها المجلس بشأن البعثات هذه النتائج. فعلى سبيل المثال، في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ظلت الحالة الفعلية لأصول يبلغ عددها ٢ ٨٠٨ بنود في انتظار التسوية لأكثر من ٣٠ يوماً، وبلغت أطول فترة ٣٥٢ يوماً. ولوحظت فوارق مشابهة في الحسابات أيضاً في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويؤثر العجز عن تسوية هذه الفوارق في أوانها سلباً على المساءلة عن إدارة الممتلكات غير المستهلكة ويمكن أن يؤدي إلى أعمال كشف خاطئة عن الممتلكات غير المستهلكة في الملاحظات على البيانات المالية (الفقرة ١٢٩ ب))

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني من جميع البعثات ما يلي: (أ) إجراء عمليات تحقق فعلي تامة وكاملة بشأن الممتلكات غير المستهلكة؛ (ب) بذل أقصى جهد ممكن للتأكد من الأسباب التي من أجلها

التوصية

التنفيذ

لم يعثر بعد على تلك الأصول؛ (ج) التعجيل بعملية تسوية الفوارق لضمان دقة البيانات المتصلة بالملكات غير المستهلكة (الفقرة ١٣٠)

الفترة المطلوبة لبدء شطب الأصول والتصرف فيها

لم تستطع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا شطب بعض الأصول المخصصة للشطب نظرا لتصنيفها على أنها لم يُستدل على مكانها. ومنذ تقرير مجلس مراجعي الحسابات، ركز قسم إدارة الملكات في البعثة جهوده على حل مسألة الأصول التي لم يُستدل على أماكنها وترد تقارير الحالة بشأن هذه البنود شهريا حتى يتسنى تصحيح السجلات من خلال مختلف مراكز التكاليف وبدء إجراءات الشطب

إضافة إلى ذلك أنشئ فريق للعمل من أجل الإسراع بعملية شطب المركبات التي انتهت عمرها الافتراضي وهي تشكل معظم المعدات التي يتأخر شطبها

في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ظلت هناك أصول يبلغ عددها ٤٠ بندا تعادل قيمتها ٢,٧٠ مليون دولار في انتظار الشطب لأكثر من ستة أشهر، وكانت أطول فترة هي ٥٩٦ يوما. وإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على شطب أصول يبلغ عددها ١١٨٨ بندا تعادل قيمتها ٤,٨٦ ملايين دولار ولكن لم يتم التصرف فيها بعد. وقد أُبدت ملاحظات مماثلة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (الفقرة ١٣٧ ج))

يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل الإدارة على تعزيز رصدها لعمليات شطب الملكات غير المستهلكة والتصرف فيها على مستوى البعثات بما يكفل اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإنهاء جميع العمليات المعلقة لشطب الأصول والتصرف فيها (الفقرة ١٣٨))

نسب المخزونات وفائضها

تخطط البعثة لاقتناء مخزونها استنادا إلى المعلومات المتاحة في وقت بعينه بناء على خبرتها. ويتسم الوضع في الميدان بعدم الثبات وقد تتغير المتطلبات فجأة ويعني هذا أن المخزون الذي تم شراؤه بالفعل قد لا يُستخدم على مدى فترة زمنية معقولة. وتشتري البعثة في جميع الأحوال البضائع التي يتوقع استخدامها في غضون عام أو أقل من تلقيها. إلا أنه للأسف قد توجد بنود في المخزون لا تستخدمها البعثة، نظرا لتغير العقود، وإدراج بائعين في القائمة السوداء نتيجة لعدم أدائهم أو لتغيرات غير منظورة في

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم يستخدم محركا قطر لطائرتين تبلغ قيمة كل منهما ٢٤٣ ٣٨٨ دولارا منذ شرائهما قبل حوالي أربع سنوات. إضافة إلى ذلك، تضم البعثة ٣٩٣ مولدا ضمن مخزونها، رغم الشرط الموحد بالاحتفاظ فقط بـ ٩٠ مولدا فقط (أي بزيادة ٣٠٣ مولدات عن المستوى المطلوب) (الفقرة ١٤٦ ج))

وافقت إدارة الدعم الميداني على توصية المجلس بمطالبة جميع البعثات بما يلي: (أ) تحديد نسب المخزون المناسبة لجميع فئات الملكات استنادا إلى الظروف الخاصة بكل

التوصية	التنفيذ
بعثة؛ (ب) الاستعراض المنتظم للممتلكات المستهلكة لديها لضمان الامتثال لنسب المخزون المقررة، لتجنب الحالات التي يحتفظ فيها بمخزون من البنود لفترات طويلة بدون داع (الفقرة ١٤٧)	البعثة. وفي جميع الحالات، تعتمد البعثة، عند حدوث ذلك، إلى إطلاع البعثات الأخرى على هذه المعلومات لاستكشاف خيارات نقل المعدات

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان لدى البعثة ٣٢٠ مولدا تستخدمها و ٨٠ في المخزون الاحتياطي. وبالنظر إلى أن البعثة لديها ١٠٣ أماكن وأن المولدات هي المصدر الوحيد للطاقة الكهربائية لدى البعثة، فإنه من المستحيل تلبية احتياجات كافة المجمعات من الطاقة الكهربائية بالعدد الموحد الموصى به من المولدات والبالغ ٩٠ مولدا. ونظرا لطول المهلة التي تستغرقها الشركات الراسخة في مجال تصنيع قطع الغيار لتوفير البنود المطلوبة وإزاء الافتقار إلى قطع الغيار في السوق المحلية تقتضي الحاجة وجود مولدات احتياطية في حالات الأعطال. وناتج المولدات من القدرة أهم من الأرقام الفعلية نظرا لاختلاف سعة المولدات. وتتراوح نسبة سعة الكثير من المولدات ما بين ٥ كيلو فولت أمبير و ١٦٠ كيلو فولت أمبير. وترى البعثة أنه من الحكمة وجود الكثير من المولدات ذات السعة الأقل من أجل كفالة أن يتوفر للعمليات في أي وقت من الأوقات الدعم الاحتياطي اللازم بدلا من الاقتصار على القليل من المولدات عالية القدرة مما يمكن أن يؤدي إلى توقف عمليات البعثة كلية إذا حدث أي عطل

وقد حددت البعثة نسبا للمخزون لجميع فئات الممتلكات استنادا إلى ظروف البيئة التي تعمل بها

مستوى المخزون وبطء تحرك الأصول

يجري بشكل منتظم رصد البنود بطيئة الحركة من الممتلكات المستهلكة في مخزن وحدة إدارة المواد، مع اتخاذ قرارات بشأن بدء إجراءات شطبها أو نقلها إلى بعثات أخرى قد تكون بحاجة إليها، أو الإبقاء عليها في البعثة بوصفها مخزونا استراتيجيا إذا كانت هناك حاجة إليها في القريب العاجل. ورصد البنود بطيئة التحرك

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كان هناك حد أدنى وحد أقصى لمستوى المخزون نسبته ٦٥ في المائة فقط من مجموع الممتلكات المستهلكة، وكان ١٣ ١١٩ بندا أقل من الحد الأدنى و ٣ ٢٧٧ بندا أعلى من الحد الأقصى لمستويات المخزون. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك أي حركة لما قيمته ١,٥ مليون دولار من البنود

التوصية

التنفيذ

منذ اقتنائها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (الفقرة ١٦١ ب))

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى جميع البعثات وضع سياسات شاملة لمستوى المخزون واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق ببطء حركة المخزون (الفقرة ١٦٣)

عملية مستمرة، ذلك أن الاتجاه السائد في استهلاك المواد يتغير بانتظام. وقد حددت البعثة حاليا المستويات القصوى والدنيا للمخزون بالنسبة لجميع فئات الممتلكات المستهلكة. ويمكن إرجاع أي تفاوت أحيانا إلى استحداث طرز جديدة للمعدات تتطلب بنودا جديدة (قطع غيار)، من قبيل الطرز الجديدة للحواشيب/المركبات/المولدات التي ربما لم يكن بالإمكان، وقت إجراء المراجعة، الوقوف على الاتجاه الحقيقي لاستهلاكها. والواقع أن الفترة الزمنية التي يستغرقها تجهيز الطلب منذ صدوره وحتى تسليمه هي مسألة خارجة عن إرادة البعثة، وهي تؤثر أيضا على مستويات المخزون، لا سيما في الحالات المشار إليها أعلاه المتعلقة بانخفاض الموجودات من المخزون دون الحد الأدنى الموصى به

عدم توفير أهم المعدات بمقتضى مذكرة التفاهم

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، استعرض المجلس عينة من تقارير التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، وأشار إلى عدة حالات كانت الكميات المبينة في التقارير أقل من الكميات المبينة في مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات. وهذا قد يخل بقدرة البعثة على الوفاء بولايتها (الفقرة ١٧٥)

يوصي المجلس بأن تتخذ إدارة الدعم الميداني التدابير المناسبة لضمان امتثال البلدان المساهمة بقوات لمتطلبات مذكرات التفاهم بشأن توفير المعدات المملوكة للوحدات (الفقرة ١٧٦)

التعويضات المقطوعة

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، يكون المستخدم النهائي هو المسؤول عن إخطار قسم المشتريات بأي تأخير في استلام البضائع وتقديم المشورة بشأن الحاجة إلى المطالبة بتعويض مقطوع. ومع ذلك، كانت هناك ١٠ حالات لم تطالب فيها البعثة بتعويضات مقطوعة

تُثار مع البلدان المساهمة بقوات جميع حالات نقص المعدات المملوكة للوحدات بصورة حرجية. وتعد البعثة تقارير فصلية مفصلة يُستعان بها في استعراض ما نشرته البلدان المساهمة بقوات في مقابل ما أُنْفِق عليه في مذكرات التفاهم. وثمة حالات نقص أخرى تتناولها وحدة المعدات المملوكة للوحدات بالبعثة بشكل مباشر من خلال إجراء مناقشات مع قادة الوحدات العسكرية/الشرطية المعنية. وتتخذ البعثة كافة التدابير الممكنة من أجل الحد من أوجه القصور في المعدات المملوكة للوحدات التي يمكن أن تنال من قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها

استعرضت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا آلياتها الحالية لتتبع حالات التأخر في التسليم من أجل الوقوف على الثغرات وتنفيذ أي تحسينات قد يقتضيها الأمر. وفي الوقت الحالي يجري يوميا تحديث آلية تتبع التأخر في حالات التسليم من جانب معقب في قسم المشتريات. وقام قسم

التوصية	التنفيذ
يبلغ مجموع قيمتها ٢٩ ٩٥٩ دولارا (الفقرة ١٩٦)	المشتريات أيضا بإعداد ونشر إجراء تشغيلي موحد بشأن تطبيق التعويضات المقطوعة للتأخر في تسليم البضائع أو الخدمات أو الإنشاءات. ويعمل قسم المشتريات على إدارة المبادئ التوجيهية والمعلومات والتوجيهات الواردة في إطار الإجراء التشغيلي الموحد من أجل كفالة الاحتكام إلى بند التعويضات المقطوعة، على النحو الوارد في العقود وأوامر الشراء ذات الصلة، حسبما يقتضي الأمر
يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا اتخاذ إجراءات قوية حسب الاقتضاء للمطالبة بتعويضات مقطوعة في الوقت المناسب (الفقرة ١٩٧)	ولم يعد المستخدم النهائي مسؤولا عن إبلاغ قسم المشتريات بمواعيد تسليم البضائع. ويقدم كل من قسم مراقبة الحركة الذي يعمل في تفريغ البضائع ووحدة الاستلام والتفتيش التي توقع على مذكرات الاستلام، تقريراً أسبوعياً إلى كل من قسمي المشتريات والمالية يبين تواريخ استلام مختلف البنود. ويستخدم قسم المشتريات هذه التقارير بعد ذلك للتحقق من العقود والأوامر من أجل كفالة احترام شروط العقد
	ولا يزال المستخدم النهائي مسؤولاً عن إبلاغ قسم المشتريات باستلام الخدمات. فذلك القسم بوصفه الجهة التي تتولى إدارة العقد هو الأقدر على جمع المعلومات بشأن تواريخ الاستلام
	ويجري الحفاظ على التعاون الوثيق بين قسم الشؤون المالية وجميع الأقسام المعنية بالمشتريات/سلسلة الإمداد من أجل كفالة توفر أحدث المعلومات للبعثة كي تتمكن من الاحتكام إلى الأحكام المتعلقة بالتعويضات المقطوعة. وفي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، جرى الاحتكام إلى التعويضات المقطوعة في ١٠ حالات
معدلات الشغور	
في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لوحظ ارتفاع معدلات الشغور سواء على مستويات	استهلت إدارة الدعم الميداني وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جهداً مشتركاً من أجل تقليص حالات التأخر في استقدام الموظفين بهدف خفض معدلات الشغور. وجرى في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ تدريب

التوصية

التنفيذ

الإدارة العليا والوسطى (الفقرة ٢١٧)

يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تتخذ إدارة الدعم الميداني تدابير ملائمة لتقليل مهلة الاستقدام للوظائف الشاغرة التي تدعو إليها الحاجة فعلا (الفقرة ٢٢٢)

يوصي المجلس بأن تجري إدارة الدعم الميداني استعراضا للوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة لتحديد ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إليها واتخاذ الإجراءات المناسبة، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢١٩)

موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مختلف العمليات والإجراءات، وهو التدريب الذي كان يوفره المقرر في السابق. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، عهد المقرر إلى البعثة بمعظم عمليات استقدام الموظفين وإلحاقهم بالعمل. وطراً تحسن ملحوظ على معدلات الشغور فيما يخص معظم الموظفين المدنيين، حيث انخفضت من نسبة ٢٠,٩ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ١٣ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلى نسبة بلغت في المتوسط ٧,٢ في المائة في الشهور الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة ترصد الشواغر بمزيد من الفعالية وتبلغ عنها أسبوعياً بما يتيح مهلة أكبر للوفاء بمتطلبات الاستقدام بحيث يتسنى اجتناب أي تأخيرات في الوقت الفعلي

نظام تقييم الأداء

اكتشف المجلس أن البعثات تعاني من صعوبات في النظام الإلكتروني لتقييم الأداء. فلم يمكن، مثلاً، تحديد حالة الامتثال بشأن تقييم الموظفين في كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وذكر الموظفون في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنهم يواجهون صعوبات تقنية في استيفاء التقييمات الخاصة بهم (الفقرة ٢٣٠)

وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن تتخذ جميع البعثات إجراءات لضمان استيفاء تقييم الأداء والتوقيع عليه في الوقت المناسب (الفقرة ٢٣٢)

أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا رسمياً لجنة الرصد المشتركة ولجنة الاستعراض الإداري وفقاً للوثيقة ST/AI/2002/3. وتكلف لجنة الرصد المشتركة بمهام (أ) رصد تنفيذ النظام الإلكتروني لتقييم الأداء (التسلسل الزمني، وامتثال الإجراءات، والنتائج العامة)؛ (ب) الإبلاغ بشأن الامتثال عند نهاية دورة النظام الإلكتروني لتقييم الأداء (الوحدة التجريبية للنظام الإلكتروني لإدارة الأداء، إنسبير)، وإرسال النتائج إلى لجنة الاستعراض الإداري. ويتوقف تحديد العقد لجميع الموظفين في البعثة على استيفاء استمارات النظام الإلكتروني لتقييم الأداء على النحو الوافي

الاستخدام الحر

قد يؤدي استخدام موظفي البعثة للمركبات في أغراض شخصية إلى زيادة يمكن تجنبها في تكاليف الوقود والصيانة للمركبات. واكتشف المجلس عدم اتساق

يجري استعراض مشروع توجيه إداري وسياسة إدارية بشأن استخدام مركبات البعثة للأغراض الشخصية من أجل الموافقة عليها بشكل نهائي

التوصية	التنفيذ
<p>وعدم ملائمة الآليات التي تنتهجها البعثة لمراقبة استخدام المركبات خارج أوقات العمل الرسمية. فعلى سبيل المثال:</p>	<p>(أ) لم تميز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بين السفر في مهام رسمية والسفر الخاص، واعتبر كل سفر داخل مناطق البعثة بعد ساعات العمل استخداما خارج أوقات العمل الرسمية (الفقرة ٢٦٩)</p>
<p>يوصي المجلس بأن تطلب الإدارة من جميع البعثات أن تقوم بشكل منتظم برصد استخدام المركبات وتسجيل جميع حالات الاستخدام خارج أوقات العمل الرسمية واسترداد التكاليف ذات الصلة بها من الموظفين المعنيين (الفقرة ٢٧٠)</p>	<p>الوقود واسترداد التكاليف المتعلقة به</p>
<p>لم تقم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعد بتنفيذ آليات ملائمة للرقابة على إعفاء الوقود من الرسوم الجمركية لصالح المستأجرين ولم تضع إجراءات لاسترداد تكاليف الكهرباء المقدمة إلى مساكن الموظفين. وعلاوة على ذلك لم ترسل البعثة فواتير للموظفين الذين يعيشون في المساكن المعنية رغم مرور عدة سنوات، مما أدى إلى خسائر في أموال البعثة (الفقرة ٢٧٢)</p>	<p>لدى البعثة نظام لاسترداد تكاليف الوقود الذي يتم توفيره للموظفين. ولدى وحدة الوقود قاعدة بيانات تضم جميع مساكن الموظفين التي يتم إمدادها بالوقود المعفى من الرسوم، ويوقع الموظف على جميع عمليات الاستلام. ومع نهاية كل شهر، ترسل وحدة الوقود الفواتير إلى قسم الشؤون المالية من أجل إجراءات الاسترداد. ويشمل هيكل النظام قسم الأمن الذي يقوم بمسح المساكن لكفالة امتثال الحد الأدنى من المعايير الأمنية للمساكن؛ والقسم الهندسي الذي يقرر حصة كل موظف</p>
<p>وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يُطلب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا القيام بما يلي: (أ) استحداث آليات لرصد استخدام الكهرباء وإرسال فواتير هذا الاستخدام إلى المساكن؛ (ب) التقييد الصارم بأحكام التعميم الإعلامي رقم ٠٧/٢٠٠٦، بشأن إعداد فواتير استخدام الكهرباء في مساكن الموظفين (الفقرة ٢٧٤)</p>	

التوصية	التنفيذ
كان المجلس قد أوصى في تقريره السابق بأن تجري البعثة متابعة منتظمة مع شركات النقل الجوي للأرصدة غير المسددة المتعلقة بتكاليف الوقود الواجب استردادها. غير أن إجراءات المتابعة هذه لم تنفذ، وإن كانت هناك تحسينات ملحوظة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان المبلغ غير المسدد لا يزال يبلغ ٢٨٠ ٢٠٠ دولارا من بينها مبلغ ٨٠ ٨٩٥ دولار لم يسدد لأكثر من سنة. ونتيجة لهذا قد لا تتمكن البعثة من استرداد المبالغ المعنية (الفقرة ٢٧٣)	تعمل البعثة على متابعة المبالغ المستحقة القبض من شركات الطيران إلا أنه في بعض الأحيان يصعب استرداد المبالغ. وفي تلك الحالات، تحال التفاصيل إلى المقر من أجل اتخاذ إجراءات إضافية للمتابعة مع شركة النقل الجوي
يكرر المجلس أيضا توصيته السابقة بأن تطلب إدارة الدعم الميداني أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمتابعة منتظمة مع شركات النقل الجوي للأرصدة غير المسددة المتعلقة بتكاليف الوقود الواجب استردادها (الفقرة ٢٧٥)	
حالات الغش والغش المفترض	
في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أبلغ عن حالتين هما: الاحتيال في طلبات قدمها ثلاثة موظفون وطنيون للحصول على سلف مرتبات ودفعات مكررة، يصل كلاهما إلى مبلغ ٨٣٦ ١ دولارا (الفقرة ٣٤٠ (ز))	توصي البعثة بأن يستهل المقر إجراءات تأديبية ملائمة ضد الموظفين المعنيين لتعمدهم استخدام وثائق مزورة من أجل الحصول على سلف على المرتبات. ولقد عززت البعثة من ضوابطها الداخلية منذ تلك الواقعة لكفالة ألا تتكرر

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

A/65/271 (Part II)

التوصية	التنفيذ
مخاطر الاستراتيجية	
الخدمات الإعلامية (AP2010/626/03). خلافا للسياسات والتوجيهات المتعلقة بالخدمات الإعلامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لم يكن لدى البعثة استراتيجية إعلامية. وقد أدى هذا الأمر إلى عدم وجود توجيه واضح المعالم وإلى التعرض لخطر وضع برامج	وفقا للسياسات والتوجيهات المتعلقة بالخدمات الإعلامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وُضعت استراتيجية للتواصل للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتناول أولويات البعثة لتلك الفترة، وتشمل تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا والتخطيط للمرحلة الانتقالية.

ويوافق مدير دعم البعثة على خطة عمل مكتب الإعلام بالتوازي مع الموافقة على ميزانية البعثة القائمة على النتائج وبالتشاور مع كل من الدعائم الفنية وعنصر الدعم في البعثة. ويجتمع فريق الإعلام أسبوعياً مع الأقسام الفنية لتقديم آخر ما يستجد من معلومات عن أنشطة أعضائه وللمناقشة الدعم الذي يحتاجونه لتنفيذ مختلف الأنشطة المكلفين بها

وبالنظر لليبريا كبلد رائد وفاعل في تجربة "توحيد الأداء"، توجد استراتيجية إعلامية تعاونية في شكل استراتيجية فريق الأمم المتحدة للاتصالات

إعلامية غير كافية وغير فعالة. وإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك تنسيق رسمي بين مكتب الإعلام والعناصر الفنية، وبخاصة أثناء وضع خطط العمل والميزانيات السنوية، وذلك لكفالة توجيه الأنشطة الإعلامية نحو تحقيق أهدافها. وقد قبلت إدارة البعثة توصية المكتب بوضع استراتيجية إعلامية خاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وإضفاء طابع رسمي على الهياكل القائمة، والإشارة على الأقسام الفنية بمناقشة احتياجاتها الإعلامية مع المكتب الإعلامي لكي يُعدّل خطة عمله وفقاً لذلك. وذكرت البعثة أيضاً أن المكتب الإعلامي سيُعدّ استراتيجية للتواصل في الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، تُقدم أثناءها الأمم المتحدة الدعم لعملية الانتخابات. وستُغطي هذه الاستراتيجية أيضاً المرحلة الانتقالية، مع تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عسكرياً (الفقرة ٩٢)

مخاطر الامتثال

تم تنفيذ هذه التوصية. وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتحليل الاتجاهات في استخدام المولدات الكهربائية على أساس الظروف السائدة في منطقة البعثة، وحددت نسب مخزونات من المولدات الكهربائية خاصة بالبعثة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغت نسبة المخزون المحتفظ به من المولدات الكهربائية ٣٤ في المائة، وهي أقل من عتبة الحد الأدنى المقررة

إدارة الأصول الهندسية (AP2009/626/14). تجاوزت مستويات المخزون من المولدات الكهربائية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المعايير القائمة بنسبة ٨٩ في المائة، وذلك بسبب عدم وجود إجراء للرصد يكفل الامتثال. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك سبع ورشات للمولدات الكهربائية المتنقلة وثلاث حظائر جاهزة ذات جدر ناعمة تبلغ قيمتها ١,٣ مليون دولار لم تُستخدم لفترات طويلة. ويُعزى ذلك إلى عدم وجود خبرة تقنية، ووجود نقص في الارتفاعات الشوكية شديدة التحمل لنقل الحظائر والأجزاء المفقودة. وقد قبلت البعثة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض احتياجاتها من المولدات الكهربائية، وتفقد الحظائر، واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، بما في ذلك نقلها إلى بعثات أخرى. وقد ساعدت إدارة الدعم الميداني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عملية استعراض موجوداتها من المولدات الكهربائية وذلك بنشر فريقين من فرق

التنفيذ

التوصية

المساعدة إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، تتخذ البعثة إجراءات لمعالجة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الفقرة ٩٣)

أجرى قسم المشتريات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تدريبات على إعداد "بيان العمل والتقييم التقني". وإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع مباشر مع كل مركز من مراكز التكلفة وأُجريت مشاورات عند اللزوم. وأنشئت لجان تقييم لمتطلبات كل عملية

مشتريات العقود المحلية (AP2010/626/01). لم تقم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بوضع معايير كافية لتقييم العطاءات المقدمة وكانت هناك حالات أوصت فيها فرق التقييم الفني باعتماد بائعين معينين، خلافا للتوجيه المنصوص عليها في دليل مشتريات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك لم تقم البعثة بإنشاء لجان لتقييم العطاءات التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، مما أدى إلى الإخلال بتراهة وشفافية عملية التقييم. وتعزى نقاط الضعف هذه إلى افتقار مقدمي طلبات التوريد للتدريب وغياب الرقابة الإدارية السليمة من قبل قسم المشتريات. وذكرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن كبير موظفي المشتريات سيقوم من الآن فصاعدا بالتوقيع على كل معايير التقييم، وأن مقدمي طلبات التوريد سيتم تدريبهم على نحو مناسب (الفقرة ٩٤)

مخاطر موارد المعلومات

توجد المعدات والوثائق المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حاليا في مناطق آمنة فُرضت قيود على الوصول إليها. ووضعت ضوابط بيئية (وحدات تكييف الهواء، والمأوى المناسب عند الضرورة). ومن أجل تحسين الأمن الشخصي، جرى تركيب كاميرات للمراقبة الأمنية تعمل بالدوائر المغلقة عند الضرورة. وتم شراء آلة جديدة لتمزيق الورق، وهي الآن قيد الاستعمال. واتخذت إدارة البعثة قرارا بعدم الاحتفاظ بنسخ من البرقيات المشفرة السرية في مركز خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد الآن، ولكنها ما زالت تحتفظ بنسخ البرقيات المشفرة غير المصنفة التي ترد بشكل روتيني. ولا يوجد تقريبا أي خطر من إخراج

إدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة شؤون الأمن (AT2009/626/01). كانت الضوابط المادية والبيئية غير كافية في بعض المواقع التي تضم معدات ومعلومات ذات أهمية بالغة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، كانت البرقيات المشفرة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تُطبع من نسختين وتُخزن في غرفة البرقيات المشفرة، مما يؤدي إلى خطر إمكانية الوصول غير المصرح به إلى معلومات حساسة. وكانت آلة تمزيق الورق غير فعالة في منع إعادة تجميعه واستخدامه من قبل أفراد غير مرخص لهم. وقد حددت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عدة إجراءات في مجال أمن المعلومات لمواجهة المخاطر المرتبطة بعدم كفاية ضوابط مراقبة الدخول وأجهزة

التوصية	التنفيذ
<p>الحوسبة النقالة غير المحمية، وستُستكمل هذه الإجراءات أثناء ٢٠٠٩-٢٠١٠. وحيث إنه لم يتم تنفيذ أي من هذه الإجراءات في وقت إجراء هذه المراجعة للحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فإن بيانات البعثة وعملياتها كانت لا تزال عرضة لمخاطر أمنية لا يمكن التخفيف من أثرها. وقد قبلت البعثة توصيات المكتب بتنفيذ الضوابط المادية والبيئية تمشيا مع أفضل الممارسات في هذا القطاع وتعديل إجراءاتها الداخلية الخاصة بالتعامل مع البرقيات المشفرة (الفقرة ٩٥)</p>	<p>تلك البرقيات من مباني البعثة أو وقوعها في أيدي أفراد غير مصرح لهم بتداولها وذلك بسبب مختلف الإجراءات والضوابط الداخلية</p>

المرفق الأول

تعريفات

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول)؛

- إنشاء وظيفة: يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تلزم موارد إضافية وعندما لا يكون من الممكن نقل موارد من مكاتب أخرى، أو استيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة
- تغيير مهام وظيفة: يُقترح تغيير مهام وظيفة معتمدة كان من مقررًا لها أن تؤدي مهمة معينة إلى تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولكنها غير متصلة بالمهمة الأصلية. ورغم أن تغيير مهام وظيفة ما قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة الوظيفة أو رتبته
- نقل وظيفة: يُقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر
- إعادة تصنيف وظيفة: يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع أو خفض رتبته) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييرا كبيرا
- إلغاء وظيفة: يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم يعد لها لزوم لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت الوظيفة من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة
- تحويل وظيفة: فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يُقترح تحويل الوظائف المعتمدة الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر
 - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص العاملين بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون: مع مراعاة الطابع المستمر لمهام معينة، وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص العاملين بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل الوظائف المعتمدة للموظفين الدوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين

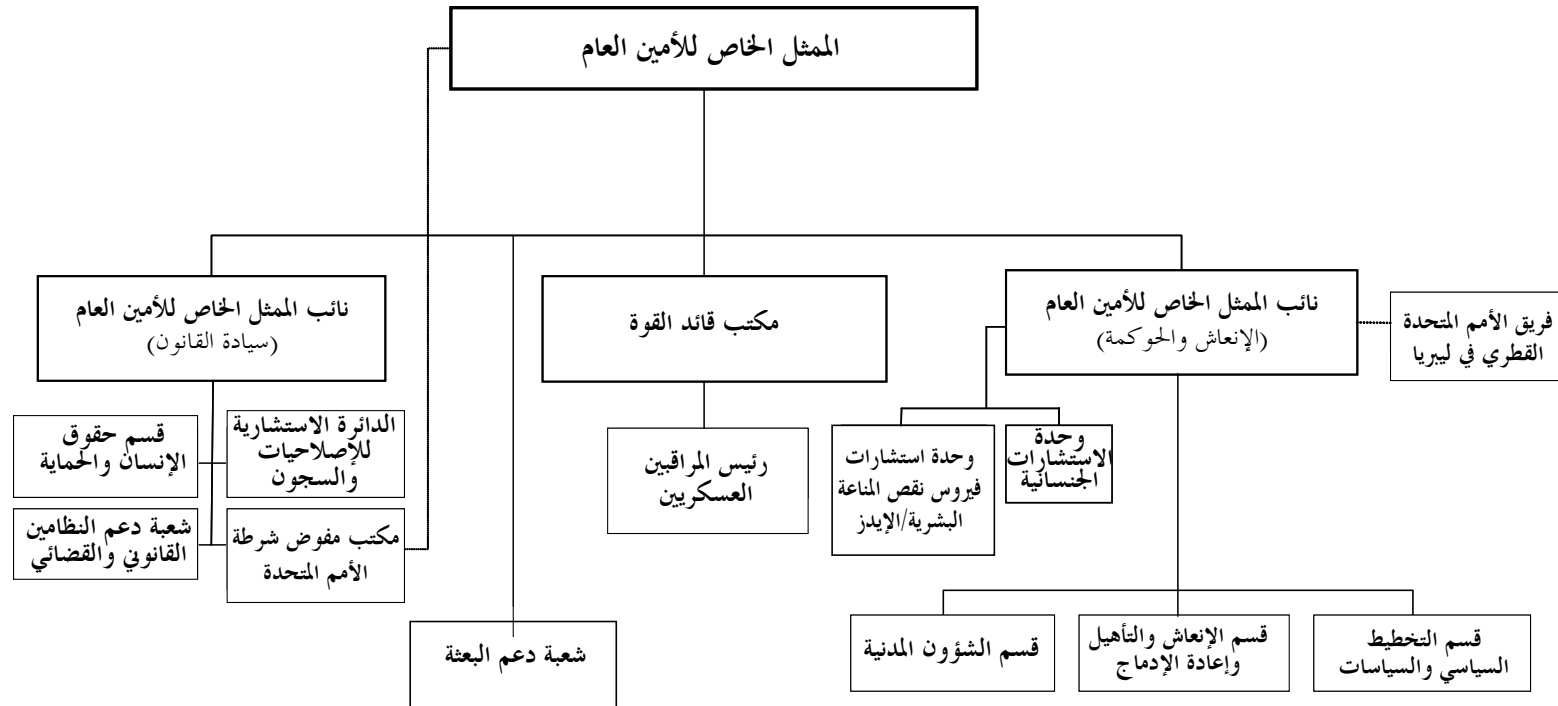
باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

يبين الفرع الثالث من هذا التقرير العامل الأكبر الوحيد الذي أسهم في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات موحدة ومحددة ومدرجة في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق التي تُسببها أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل: إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل: اتخاذ تدابير لخفض عدد الأفراد أو خفض المدخلات التشغيلية مع المحافظة في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (مثل: الفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن تأخير استقدام الموظفين)

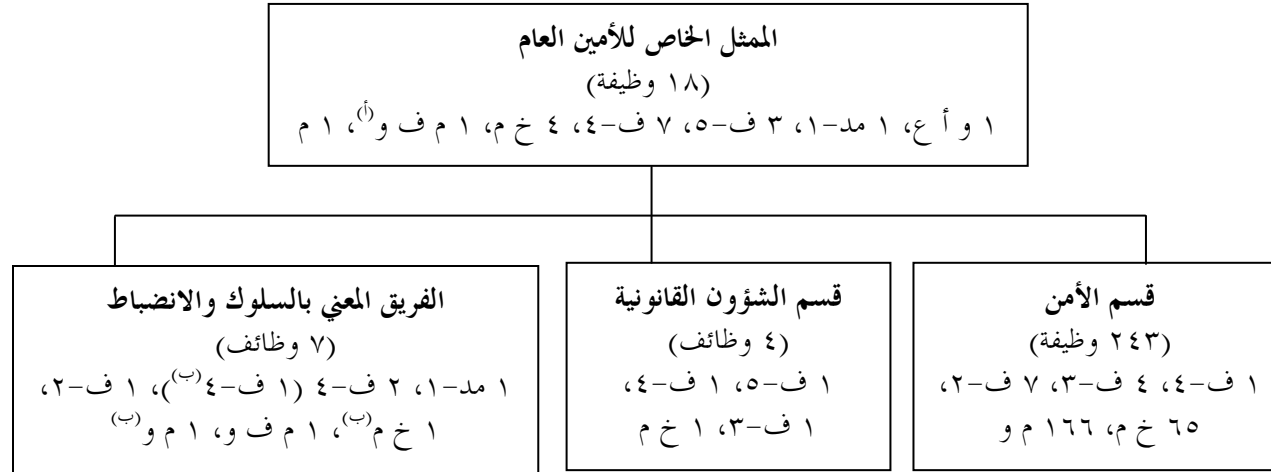
الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا



باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

109

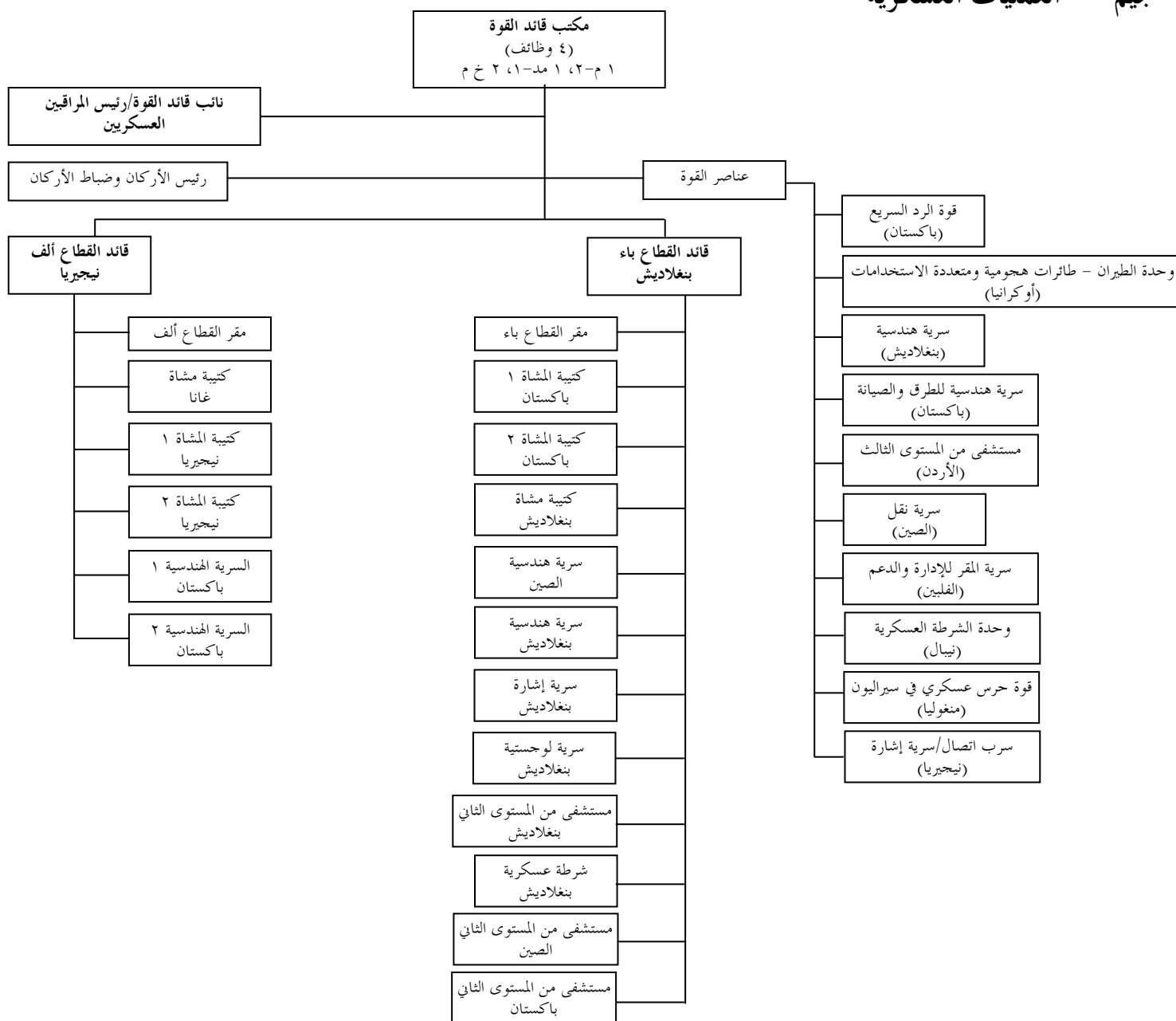


الاختصارات: و أ ع: وكيل الأمين العام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف في وطني؛ م و: موظف في من فئة الخدمات العامة؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

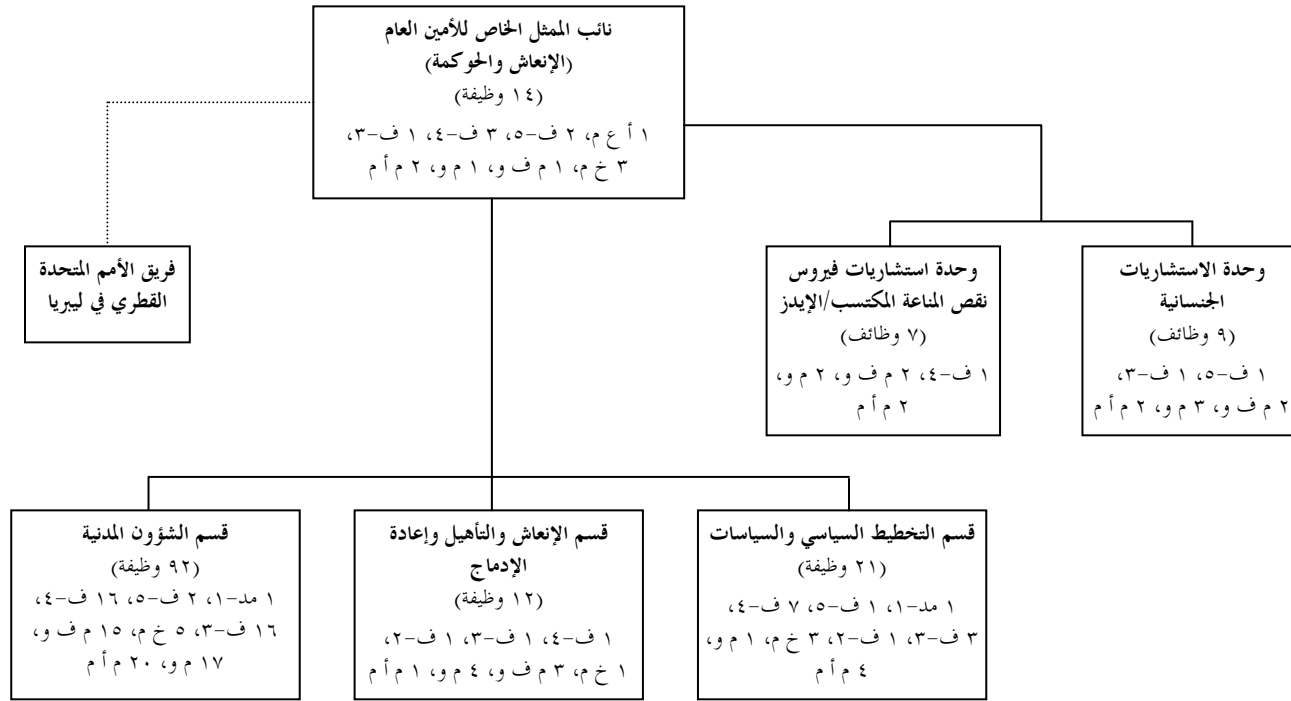
(أ) وظيفة معاد إسنادها.

(ب) وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

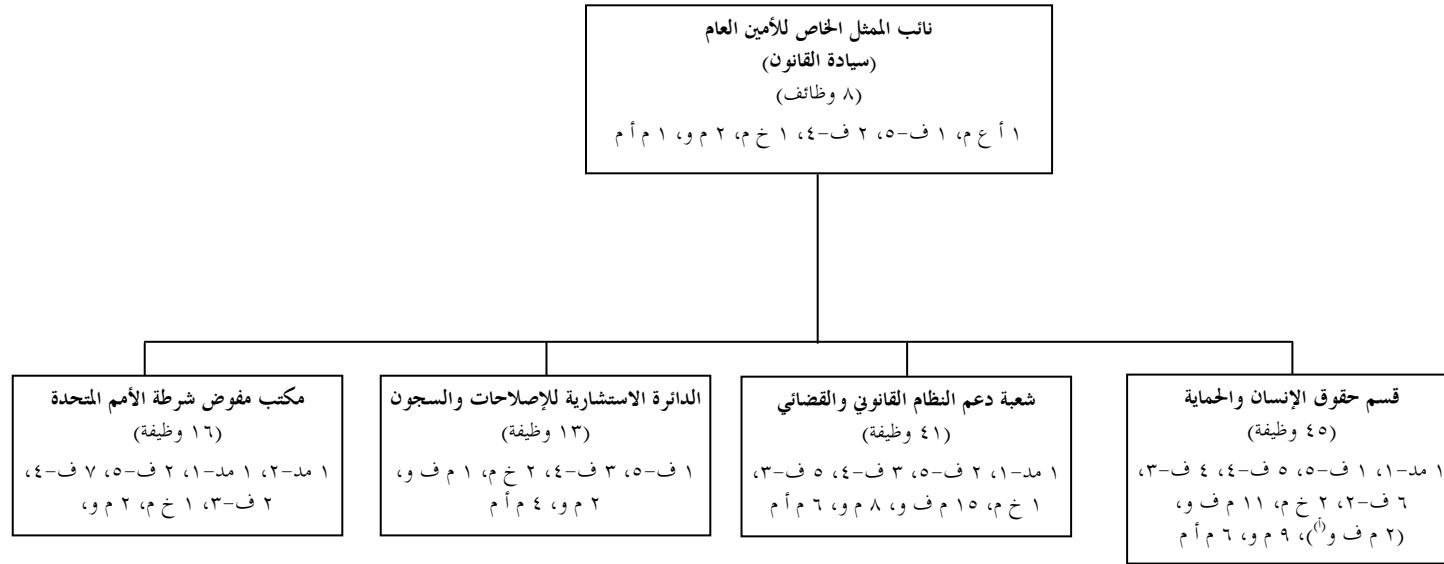
جيم - العمليات العسكرية



دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش والحوكمة)

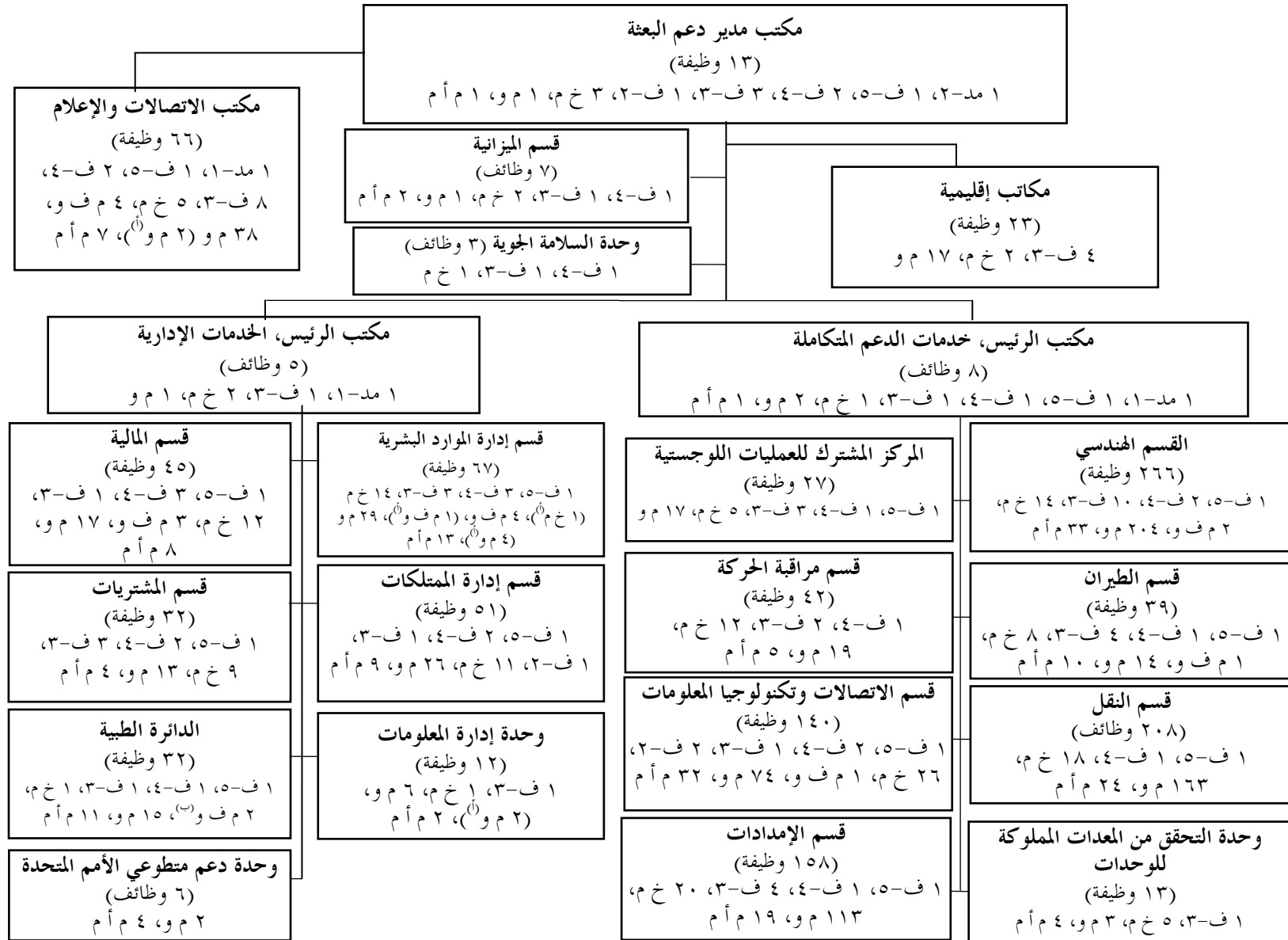


هـ - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)



(أ) وظيفة محولة من فئة أخرى.

واو - شعبة دعم البعثة



(أ) وظيفة تم تغيير مهامها. (ب) وظيفة معاد تصنيفها.

المرفق الثالث

معلومات عن اعتمادات التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
صياغة الرؤية الوطنية "نمضة ليبريا لعام ٢٠٣٠"، وهي إطار للتنمية الطويلة الأجل. وتندرج في هذا الإطار عناصر المساءلة وشفافية شؤون الحكم والمصالحة الوطنية (وضع رؤية وطنية) (٤٠٠ ٠٠٠ دولار) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	• إقامة آليات محلية ووطنية، وتعزيز القدرات لأغراض توطيد السلام وتحقيق مصالحة وطنية وإرساء حكم ديمقراطي	• إنشاء وتفعيل أطر وهياكل وقدرات مؤسسية لإدارة عمليات التخطيط الاستراتيجي ووضع الرؤية على صعيد البرامج • بناء القدرات من أجل صياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة تُراعى فيها ظروف النزاع • وضع بيان الرؤية الوطنية "نمضة ليبريا لعام ٢٠٣٠" واستراتيجيتها المتوسطة الأجل	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ولجنة الحكومة
تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية وطنية تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامة منصفة وشاملة ورصد تلك السياسات والبرامج	• تعزيز الآليات والقدرات الوطنية اللازمة لإجراء عمليات التحليل والتخطيط والرصد المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، والمراعية لظروف النزاع	• تحسين عملية تيسير إدارة الموارد، وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية (٢١٤ ٠٠٠ دولار) • وضع أطر للتعزيز بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز نظام الرصد والتقييم (٤٦ ٠٠٠ دولار)؛ وتحسين النظام الإحصائي الوطني (٣٩٢ ٠٠٠ دولار)؛ وتعزيز قدرات البحوث الاقتصادية (٩٦ ٥٠٠ دولار)؛ وتحسين تتبع المعونة والامتنال لإعلان باريس (١٦١ ٠٠٠ دولار)؛ وإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية (١٥٠ ٠٠٠ دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومعهد ليبريا للخدمات الإحصائية والمعلومات الجغرافية • وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومعهد ليبريا للخدمات الإحصائية والمعلومات الجغرافية، ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التنمية الجنسانية، ومبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وجامعة ليبريا
زيادة إمكانية الحصول على العمل المنتج والاستفادة من الفرص المتكافئة لتوسيع نطاق	• حصول النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة على تدريب مهني عالي الجودة، وتنمية المهارات في	• حصول النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة على تدريب مهني عالي الجودة، وتنمية المهارات في	• منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
سبل العيش المستدامة، وبخاصة للفئات الضعيفة، مع مراعاة العوامل المتعلقة بالنزاع وبناء السلام	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية، مع التركيز على فئات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية، مع التركيز على فئات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة إصلاح نظم الحكم من أجل النهوض بالمبادئ الديمقراطية واستدامتها، وتعزيز القدرات اللامركزية وبمشاركة الفئات المحرومة دعم عملية التعزيز المؤسسي (١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) (برنامج 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز البرامج الوطنية الموجهة للشباب، وأطر التنسيق والسياسات الوطنية، والقدرات المؤسسية (٣٥٠ ٥٠٠ دولار)؛ وإنشاء وتشغيل المركز الوطني لتنمية المشاريع الزراعية، وإنشاء آلية فريق إدارة المشاريع، ودعم أنشطة الرصد والتقييم (٧٠ ٠٠٠ دولار)؛ وتفعيل المخطط الوطني للمتطوعين الشباب وتشغيله بكامل طاقته (١٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ وتدريب ٥٠٠ شخص من الشباب وأفراد المجتمع المتضررين (من بينهم ٥٠ في المائة من النساء) على مهارات قيادة عملية بناء السلام في مجالي الإنعاش والتنمية على الصعيد المجتمعي (١٠٠ ٠٠٠ دولار)/لغة وثقافة السونغاوي (١٠٠ ٠٠٠ دولار)/وإيجاد فرص كسب الرزق للشباب المعرضين لمخاطر شديدة (١٧٥ ٠٠٠ دولار) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) زيادة الإنتاج الزراعي وتصنيعه وتسويقه عن طريق توفير الخدمات والمدخلات الإرشادية تعزيز قدرات الوزارات والوكالات التابعة لحكومة ليبيريا لتنفيذ المهام المسندة إليها وفقاً لولاية كل منها (٢ ٣٥٤ ٦٥٠ دولاراً)، وتعزيب قدرة الحكومة على تحفيز ودفع الإصلاحات الاستراتيجية المرتبطة باستراتيجية الحد من الفقر، واستحداث معايير لإدارة التغيير وغيرها من المعايير الجديدة في مجال الخدمة العامة (٢ ١٠٠ ٠٠٠ دولار)، واعتماد مجلس الوزراء لاستراتيجية وخطة عمل تنمية القدرات 	<ul style="list-style-type: none"> المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة العمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة وكالة الخدمة المدنية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ومعهد ليبيريا للإدارة العامة، ولجنة شؤون الحكم، ووزارة الأشغال العامة، واتحاد صحفيي ليبيريا، ووزارة
المضي قدماً على طريق الحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة والمتسم بالشفافية، وذلك بطريقة تشاركية وشاملة للجميع، وطبقاً لمعايير حقوق الإنسان			

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	الأمم المتحدة الإنمائي)		الداخلية، وجامعة ليبيريا
		الوطنية والبدء في تنفيذها (٢٧٧ ٠٠٠ دولار)، وإدارة المشروع بنجاح وتقديم جميع المدخلات اللازمة في موعدها على نحو يتسم بالكفاءة (٣٢٣ ٠٠٠ دولار)، وتطوير وسائل الاتصال في ليبيريا (٧٥ ٠٠٠ دولار)	
		• التخطيط على نحو يكفل كفاءة استخدام الموارد تحقيقاً لتطويع الإدارات المحلية على صعيد المقاطعات والمناطق، ووضع إطار سياساتي لتحقيق اللامركزية وإعداد خارطة طريق لذلك (٦ ٧٩٠ ١٠٠ دولار)	
		• وضع سياسة وطنية وإرساء أطر قانونية لتحقيق اللامركزية وتنفيذها بالمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة الرئيسيين (٣٥٠ ٠٠٠ دولار)	
		• تعزيز قدرات وزارة الداخلية وإدارات المقاطعات حتى تتولى قيادة عملية اللامركزية وتنفيذها، ودعم التنمية المحلية بالتعاون الوثيق مع فريق دعم المقاطعات (١ ١٧٦ ٠٠٠ دولار)	
		• تنفيذ مشاريع استثمار محلية في ٦ مقاطعات على سبيل التجربة باتباع نهج التنمية القائمة على إشراك المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات إدارات المقاطعات لتنسيق عملية تقديم الخدمات وإدارتها على نحو منصف (من حيث نوع الجنس، والأصل العرقي، وبالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) (٥٣٠ ٠٠٠ دولار)	
		• الاضطلاع على نحو فعال بإدارة المشاريع ورصدها وإجراء تقييم منتصف المدة لها (٥٨٣ ٠٠٠ دولار)	
		• تدعيم البرنامج المشترك لفريق دعم المقاطعات بما يعزز القدرات المؤسسية لوزارة الداخلية في مجال تقديم الخدمات الأساسية دعماً للتنمية الوطنية، وذلك عن طريق العمل عن كثب مع برنامج تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية في ليبيريا (٥٥ ٠٠٠ دولار)	
		• التعزيز الاستراتيجي للقدرات الإدارية والتقنية والمؤسسية على الصعيد دون الوطني،	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		<p>وذلك دعماً لتقديم الخدمات وتحقيق اللامركزية، وللنهوض بالمساواة بين الجنسين (٦٠٥ ٠٠٠ دولار)</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز قدرة المقاطعات لتضطلع على نحو مستقل ومن واقع الميدان بالرصد والإبلاغ عن مسائل الحماية المتصلة بالمنتجات المستهدفة/النواتج المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر/وكالة التنمية التعاونية (٦١٠ ٠٠٠ دولار) • تشييد مبنى إداري في مقاطعة ماريلاند و ١٢ مبنى إدارياً نموذجياً في ١٢ دائرة استراتيجية، على النحو المحدد في تقرير رسم الخرائط لعام ٢٠٠٩، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والرجال والخصوصية المتعلقة بنوع الجنس (١ ٩٢٣ ٠٠٠ دولار) • تعزيز إطار التنسيق والإعلام والتخطيط على صعيد المقاطعات بغية تحقيق تنمية تتسم بالاتساق والفعالية تسودها روح المشاركة والمساواة بين الجنسين (٥٠ ٠٠٠ دولار) • توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتبادلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل توسيع المعارف المؤسسية والاسترشاد بها في عمليات التخطيط الوطنية أو ما يشابهها من مبادرات (٧٠ ٠٠٠ دولار) • مواءمة ولايات الوزارات والوكالات مع الاختصاصات الأساسية للحكومة، بما يتماشى مع استراتيجية إصلاح قطاع الخدمة المدنية (٢٠٠٨-٢٠١١) (٥٠ ٠٠٠ دولار) • تعزيز قدرة لجنة ليبريا لمكافحة الفساد على التحقيق في ادعاءات الفساد، والتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية بالزراعة، وتعزيز القدرات المؤسسية (٧٥ ٠٠٠ دولار) • تحسين القدرات المؤسسية والتقنية للمجتمع المدني لإرساء شراكة فعالة مع حكومة ليبريا من أجل تعزيز السلام والمساواة بين الجنسين والاستقرار والتنمية المستدامة في البلد • تعزيز إدارة المشاريع ورصدها وتقييمها 	

الخريطة

